رقم الترتيب:

رقم التسلسل:

جامعة الشهيد حمّه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان :علوم اقتصادية والتسيير وعلوم التجارية

فرع: علوم تجارية – تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

مكانة الغاز الطبيعي ودوره في تفعيل مسيرة الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

خلال الفترة : 2000 /2016

إعداد الطلبة:

- أحمد بن عمارة
- محمد البشير ذياب
- مخلوف مصطفاوي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :27-05-2018

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د/ عقبة ريمي	(أستاذ، جامعة الشهيد حمَة لخضر – الوادي)	رئيسا
د/ نذير غانية	(أستاذ، جامعة الشهيد حمَة لخضر – الوادي)	مشرفا ومقررا
د/ علي العبسي	(أستاذ، جامعة الشهيد حمَة لخضر – الوادي)	مساعد مشرفا ومقررا
أ/ عقبة خضير	(أستاذ، جامعة الشهيد حمَة لخضر – الوادي)	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

أهدي ثمرة جهودي هذه . . .

إلى ملاكي في الحياة . . إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني . . إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب . . . **أمي الحبيبة**

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار . . إلى من أحمل اسمه بكل افتخار . . أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد . . . **أبي العزيز**

إلى من شاركوني الدمعة والابتسامة . . إلى من كانوا متكئا أستند عليه وخير معيل ألجأ إليه . . إلى من لم يبخلوا علي بالنصح والإرشاد . زوجتي و وأبنائي وبناتي :

سناء، رجاء، هناء، صفاء، خنساء، حسناء، خليفة، هيفاء، محمد، هيثم

. . **إخوتي وأخواتي - وحفيدتي زهراء .**

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات . . إلى من جعلهم الله أخوتي بالله . . وإلى من أحببتهم في بالله . . . **طلاب الدفعة**

إلى من لم أعرفهم . . ولن يعرفوني

إلى من أتمنى أن تبقى صورهم . . في عيوني

أحمد

الإهداء

نحمد الله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل

إليه لولا فضل الله علينا أما بعد :

إلى من نزل في حقهم قوله تعالى

"وبالوالدين إحسانا"

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالد العزيز رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جنانه

وإلى الوالدة العزيزة

حفظها الله ورعاها

وإلى أفراد أسرتي سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضلا

زوجتي وأولادي

إلى كل الأصدقاء و الأحباب دون استثناء

إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة

و في الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا

يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج

محمد البشير

الإهداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر يا من أفتقدك منذ الصغر

يا من يرتعش قلبي لذكرك يا من أودعتني الله أهديك هذا البحث

أبـــي

إلى ملاكي في الحياة

إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني

إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب

أمـــي الغالية

إلى من معها أكبر و عليها أعتمد

إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي

إلى من بوجودها أكتسب قوة و محبة لا حدود لها

إلى من عرفت معها معنى الحياة

زوجتـــي

إلى توأم روحي و رفيقة دربي

إلى صاحبة القلب الطيب و النوايا الصادقة إلى من رافقتني منذ الصغر

ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة

إلى من تحمل في عيونها ذكريات طفولتي و شبابي

أختـــي

مخلوف

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي لا معبود سواه، الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى وألهمني الصبر ووفقني إلى إتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وصحبه . . .

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة وسهروا من أجل ارتقائنا وفي مقدمتهم عميد الكلية ، رئيس القسم ، مسؤول الشعبة .

يسرني أن نتقدم بالشكر إلى السادة المؤطرين والمشرفين على الدفعة الذين ساهموا في تكويننا ولم يبخلوا علينا بتوجهاتهم . . .

وعلى رأسهم الأستاذ نذير غنية و الأستاذ علي العبسي وكانا نورا يضيء الظلمة التي تقف أحيانا في طريقينا ، فجزاهم الله عنا الخير كله فلهم منا الشكر والتقدير لكليهما على مجهوداتهم ونصائحهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا العمل .

كما نشكر أعضاء اللجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل كذلك نشكر كل من ساعدنا وقدم لنا العون وزرع التفاؤل في دربنا ومد لنا يد العون وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل

ملخص

لقد انصب اهتمام الجزائر بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها عام 1986 والتي أظهرت ضعف وهشاشة الاقتصاد الوطني إلى قيام الجزائر بتثمين مواردها الغازية وهذا إلى جانب الصادرات النفطية نظرا لما تزخر به من احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي وبالتالي سعت الجزائر جاهدة إلى تطوير الصناعة الغازية في إطار تعاون دولي قائم على أساس الشراكة و تبادل المنافع.

ومن هذا المنطلق كان هدف الدراسة هو التوصل إلى معرفة دور الغاز الطبيعي في تفعيل الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي من خلال التطرق إلى واقع الغاز الطبيعي عند الطرفين ، وحجم التبادل بينهما ،وتعدد عقود التصدير ،وتنوع المشاريع الغازية المشتركة بحيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الغاز الطبيعي ساهم بشكل ملحوظ في زيادة حجم الاستثمارات المنفقة في كل من مراحل التنقيب والإنتاج و التوزيع للغاز الطبيعي،وكذا تطور احتياطاته ،و المشاريع الهيكلية الكبرى ،و الصناعات الغازية في الجزائر ،وهذا مما أثر إيجابا بتوسع حصة الجزائر في السوق الأوروبية ، وزيادة إيرادات الدولة ،ومجالات الاستثمارات في مختلف الميادين التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية ورؤوس أموال ضخمة ،ومن جهة أخرى فقد ضمنت هذه الشراكة للإتحاد الأوروبي تموين آمن بالغاز الطبيعي على المدى الطويل ،وتوسيع نفوذه في السوق الجزائرية.

الكلمات المفتاحية:الشراكة ، المحروقات ، الغاز الطبيعي ، الصناعات الغازية، تموين آمن.

After the economic crisis of 1986, which showed the weakness and vulnerability of the national economy, Algeria focused on the evaluation of its gas resources besides the oil exports because of its huge reserves of natural gas. Algeria, therefore, endeavored to develop gas industry in the framework of international cooperation based on partnership and benefit-sharing. The study also shows the impact of this partnership on the economy of Algeria and the European Union.

Partnership in the hydrocarbons sector and especially in the field of natural gas is one of the main axes that the EU seeks to develop with Algeria to achieve the objectives of both parties in ensuring the continued safe supply of natural gas to the EU on one hand, and so as Algeria gets a share in the European market and benefits from partnership in the field of gas industries that require advanced technology techniques and large capital on the other hand. From this perspective, this study tries to highlight the role of natural gas in the partnership of both sides. It also shows the importance of the Algerian gas in improving the international trade and activating the Euro-Algerian partnership, through the volume of the Algerian natural gas exports, the long-term export contracts and joint ventures in building structural bases as well as various gas industries.

Mots clé : The association , The Hydrocarbons , The Natural Gas,Gas industries ,Secure supply

الفهرس

الإهداء III

شكر وعرفان..... VI

ملخص..... VII

الفهرس..... VIII

قائمة الجداول..... IX

قائمة الأشكال البيانية X

قائمة الملاحق: XI

المقدمة: ..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية. 7

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول الدراسة. 8

المطلب الأول: ماهية الطاقة. 8

I. مفاهيم عامة حول الطاقة..... 8

1. تعريف الطاقة: 8

2. مصادر الطاقة:..... 8

3. واقع الإنتاج العالمي للطاقة الأولية:..... 13

4. الاحتياطات الطاقوية العالمية: 13

II. مفاهيم عامة حول الغاز الطبيعي 14

1. مفهوم الغاز الطبيعي: 14

2. خصائص الغاز الطبيعي:..... 14

3. وحدات قياس الغاز الطبيعية وقيمته الحرارية:..... 16

I. تطور الصناعة الغازية: 16

المطلب الثاني: العلاقات الأورو جزائرية من التعاون إلى الشراكة 18

I. ماهية الشراكة ومزاياها:..... 19

1. مفهوم الشراكة:..... 19

2. خصائص الشراكة: 19

3. المزايا التي توفرها الشراكة:..... 20

II. العلاقات الأورو- جزائرية من التعاون إلى الشراكة: 21

1. العلاقات الأورو- جزائرية في إطار التعاون:..... 21

2. العلاقات الأورو- جزائرية في إطار الشراكة:..... 24

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية حول الدراسة 31

المطلب الأول: التعريف بالدراسات السابقة. 31

I. دراسة: مكانة صادرات الغاز الطبيعي في ظل منافسة الطاقة البديلة و المتجددة. 31

II. دراسة: الوضع الحالي و المستقبلي للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي و مكانته في الاقتصاد الوطني.32

III. دراسة: مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي..... 32

IV. دراسة: الوضع الحالي و المستقبلي للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي و مكانته في الاقتصاد الوطني.32

V. دراسة : مقال حول الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق لغازية. 33

VI. دراسة : ثلاث مقالات في جريدة العربي الجديد حول الغاز الجزائري مع أوروبا. 33

المطلب الثاني: أهم نتائج الدراسات السابقة. 33

I. نتائج: مكانة صادرات الغاز الطبيعي في ظل منافسة الطاقة البديلة و المتجددة..... 33
II. نتائج: الوضع الحالي و المستقبلي للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي و مكانته في الاقتصاد الوطني. 34
III. نتائج: مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي..... 35
IV. نتائج: مقال حول الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق لغازية..... 36
V. نتائج: ثلاث مقالات في جريدة العربي الجديد حول الغاز الجزائري مع أوروبا..... 37

الفصل الثاني: دور الغاز الطبيعي في تفعيل الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي. 40

المبحث الأول: الدراسة الميدانية: 41
المطلب الأول: واقع الغاز الطبيعي في الجزائر و الإتحاد الأوروبي: 41
I. واقع الغاز الطبيعي في الجزائر:..... 41
1- الاحتياطات الغازية الجزائرية: 41
2 - مراحل تطور إنتاج الغاز الطبيعي الجزائري:..... 43
3 - استهلاك الغاز الطبيعي الجزائري..... 46
4 - صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي:..... 48
II. واقع الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي: 50
1. احتياطات الغاز الطبيعي و تطور إنتاجه في الاتحاد الأوروبي: 50
2. تطور استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي:..... 54
3. الطلب الأوروبي من الغاز الطبيعي الجزائري :..... 56
المطلب الثاني : تطور الشركة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي : 59
I. عقود تصدير الغاز الطبيعي الجزائري: 59
1. عقود تصدير الغاز الطبيعي عبر الأنابيب:..... 59
2. عقود تصدير الغاز الطبيعي المسال : 60
3. مجمعات استقبال الغاز الطبيعي و معالجته:..... 61
4. مواقع معامل تمييع الغاز الطبيعي:..... 61
II. الشراكة في مجال الهياكل الغازية الكبرى : 62
1. المشاريع الغازية الكبرى القديمة : 62
2. المشاريع الغازية الكبرى الحديثة :..... 62
III. أهم عقود الشراكة في مجال الغاز الطبيعي:..... 63
1. عقود شراكة مع بريطانيا : 63
2. عقود الشراكة مع ايطاليا : 63
3. عقود الشراكة مع فرنسا : 63
4. عقود الشراكة مع اسبانيا :..... 64
5. عقود الشراكة مع البرتغال : 64
6. أهم الصناعات البتروكيمياوية في الجزائر مع الشركات الأوروبية: 64
المطلب الثالث : واقع الشراكة الأورو جزائرية في مجال المبادلات التجارية..... 65
I. إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية:..... 65
1. حصيلة نتائج الميزان التجاري:..... 65
2. تطور التجارة الخارجية الجزائرية:..... 66
II. التبادل التجاري بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي :..... 69
1. الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي:..... 69
2. الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي:..... 70
المبحث الثاني : أثر الشراكة على الاستثمارات في الجزائر و الإتحاد الأوروبي:..... 72
المطلب الأول :أهمية الغاز لدى الجزائري و الاتحاد الأوروبي 72
I. أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر: 72
II. أهمية الغاز الطبيعي لدى الاتحاد الأوروبي:..... 72

المطلب الثاني: أثر الشراكة على الاستثمار في الجزائر و الاتحاد الأوروبي : 73

I. أثر الشراكة على الاستثمارات في الجزائر: 73

II. أثر الشراكة على الاتحاد الأوروبي: 78

الخاتمة: 82

المراجع 83

الملاحق: 88

قائمة الجداول

جدول رقم(1-1): المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البرتوكولات المالية خلال الفترة 1978-1996..... 24
جدول رقم(1-2) : المشاريع و النشاطات الممولة من قبل "MEDA1" في الجزائر 28
جدول رقم (1-3): المبالغ المالية المخصصة للدول المتوسطية في إطار برنامج "MEDA1" 29
الجدول رقم (1-4): المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج"MEDA 2 " 30
جدول رقم(2-1): احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016..... 41
جدول رقم(2-2): إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016. 43
جدول رقم(2-3): إنتاج الغاز الطبيعي الجزائري المسوق خلال الفترة 2000-2016..... 45
جدول رقم(2-4): استهلاك الغاز الطبيعي الجزائري خلال سنوات 2000-2016. 46
جدول رقم(2-5): صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خلال سنوات 2000-2016. 48
جدول رقم(2-6): الاحتياطات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي. 51
جدول رقم(2-7):تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي. 53
جدول رقم(2-8): استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي. 55
جدول رقم (2-9) الطلب الأوروبي من الغاز الطبيعي الجزائري خلال الفترة 2000-2016..... 57
جدول رقم(2-10) عقود تصدير الغاز عن طريق أنبوب أتريكو ماتي إلى غاية سنة2014..... 59
جدول رقم (2-11): عقود تصدير الغاز عن طريق أنبوب بيدرو دوران فارل حتى سنة2014 60
جدول رقم (2-12): عقود تصدير الغاز المسال حتى سنة2015 60
جدول رقم (2-13) مواقع معامل تمييع الغاز الطبيعي..... 62
جدول رقم(2-14) حصيلة نتائج الميزان التجاري للفترة :2005-2016. 65
جدول رقم (2-15) حصيلة الناتج المحلي الإجمالي للفترة :2005-2016. 66
جدول رقم(2-16) واردات وصادرات الجزائر سنة 2015-2016 68
جدول رقم(2-17) يبين حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال سنوات 2000 إلى 2016 69
جدول رقم (2-18) يبين حجم الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي للفترة 2000-2016..... 71
جدول رقم (2-19)ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة 2002-2016..... 74
جدول رقم(2-20) الاستثمارات الكلية حسب القطاعات الاقتصادية..... 75
جدول رقم (2- 21)المشاريع التي تشرك أجانب 2002-2016. 76
جدول رقم (2- 22)تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط 2002-2016..... 77

قائمة الأشكال البيانية

شكل رقم(2-1): احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016. 42
شكل رقم(2-2): إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة2000-2016. 44
شكل رقم(2-3) إنتاج الغاز الطبيعي الجزائري المسوق خلال سنوات2000-2016 46
شكل رقم(2-4): استهلاك الغاز الطبيعي الجزائري خلال سنوات2000-2016. 47
شكل رقم(2-5): صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خلال سنوات2000-2016. 49
شكل رقم(2-6) أهم الدول الأوروبية المستوردة للغاز الطبيعي الجزائري سنة2016 50
شكل رقم(2-7): احتياطات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي..... 52
شكل رقم(2-8):تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي. 54
شكل رقم(2-9): استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي. 56
شكل رقم(2-10) يبين الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي 2000-2016. 58
الشكل رقم (2-11) ين أهم الدول الممولة للاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي سنة2016..... 58
شكل رقم(2-12)تطور التجارة الخارجية للفترة 2005-2016. 67
شكل رقم(2-13) تطور التجارة الخارجية للفترة 2015-2016..... 67
الشكل رقم (2-14) يبن الواردات الجزائرية من أوروبا حسب مجموعة الاستعمال سنة2016 70
شكل رقم (2-15) يبين ملخص الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة2000.2016 74
شكل رقم (2-16) يوضح الاستثمارات الكلية حسب القطاعات الاقتصادية 75
شكل رقم (2- 17)المشاريع التي تشرك أجانب 2002-2016..... 76
شكل رقم(2-18) تقسيم المشاريع الإستثمارية المسرحة أجنبية حسب قطاع النشاط2000 -.2016 77

قائمة الملاحق:

ملحق رقم 1: خريطة مواقع تمييع الغاز الطبيعي الجزائري 88
ملحق رقم 2 : خريطة مسارات أنابيب الغاز الطبيعي الجزائري 89
ملحق رقم 3 : خريطة زبائن الجزائر للغاز الطبيعي 90
ملحق رقم 4: خريطة مراحل تكتل بلدان الاتحاد الأوروبي. 91

مقدمة

المقدمة:

يعتبر الغاز الطبيعي من أكثر المواد استعمالا كمصدر للطاقة بعد النفط وذلك بسبب تزايد الطلب العالمي عليه ،وتنامي الاحتياطات الغازية العالمية واعتبارها من المحروقات النظيفة التي لا تؤثر على البيئة ولا تضر بالصحة بالإضافة على المميزات التكنولوجية و الاقتصادية و هذا الأمر أدى إلى تزايد أهمية الغاز الطبيعي في نموذج استهلاك الطاقة.

إن الطاقة و على رأسها الغاز الطبيعي لا تزال المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية فهو يحظى بمكانة أساسية في اقتصاديات الدول المصدرة و المستوردة له، ولقد عرفت الجزائر المستقلة من جهتها تاريخا حافلا في المجال الغازي،فلها ما تزخر به في هذا المجال لاحتوائها على احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي و محاولة ترشيد خدمة للتنمية الاقتصادية الحالية و المستقبلية من خلال مختلف استعمالاته كمورد للطاقة و كمادة أولية للخلاصة الكيمياوية وكمنتج متجه للتصدير.

إن التحول في استهلاك الطاقة من البترول و الغاز الطبيعي في الآونة الأخيرة جعل الجزائر تحظى باهتمام خاص،حيث دفع ذلك الدول الأوروبية على عقد مشاريع ذات أهمية كبيرة مع الجزائر بحيث تعد هذه فرصة لإيصال غازها إلى أقطار عديدة في أوروبا وبالتالي اكتساب مفتاح جديد لفتح أبواب علاقات اقتصادية مع دول يمكن الاستفادة من خيراتها الصناعية و التكنولوجية.

لقد تجاوبت الجزائر مع المتغيرات الإقليمية و العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا لذلك عمدت الحكومة إلى تطبيق إصلاحات جديدة تفتح من خلالها الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ،خاصة في قطاع المحروقات مما مكن لشركة سوناطراك من تحسين أدائها و تطوير إمكاناتها.

و الجزائر كغيرها من دول المغرب العربي لجأت إلى الانضمام إلى مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و عقدت عدة اتفاقيات شراكة في مختلف المجالات و خاصة في مجال المحروقات وبالأخص قطاع الغاز الطبيعي الذي دفع بالاتحاد الأوروبي إلى تأمين و تنويع طرق و مصادر إمداداته من خلال هذه الشراكة في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها الاستهلاك العالمي لهذه الطاقة.

وبناء على ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية التالية:

1. الإشكالية الرئيسية:

ما دور الغاز الطبيعي في تفعيل الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية يتطلب الأمر الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى أهمية الغاز الطبيعي بالنسبة للجزائر؟
- ما مكانة الغاز الطبيعي عند الاتحاد الأوروبي؟

- ما هي أهم المشاريع الغازية في إطار هذه الشراكة المعززة و المفعلة للعلاقات الأورو – جزائرية ؟
- ما مدى توافق الإستراتيجية الغازية الأوروبية و السياسة الغازية للجزائر؟
- ما هي آثار سياسة تنويع مصادر الإمدادات الغازية للاتحاد الأوروبي على قطاع الغاز الطبيعي الجزائري؟
- ما مكانة الغاز الجزائري في التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي؟

2. فرضيات الدراسة:

- للجزائر مكانة مرموقة في مجال الصناعات الغازية و التصدير الغازي لما تحتويه من احتياطات كبيرة وقدرات إنتاجية ومن خلال زيادة أنابيب النقل و الناقلات و تعدد عقود التصدير.
- يملك الغاز الطبيعي حصة كبيرة في مزيج الطاقة الحالية للاتحاد الأوروبي.
- يعتبر الغاز الطبيعي من أهم محاور الشراكة وعنصر فعال في تفعيل وتعزيز العلاقات الأورو . جزائرية وقد زاد من تبعيتها له من خلال المشاريع الهيكلية الكبرى والاستثمارات الصناعية الغازية المتعددة بينهما.
- تعمل الشراكة الأجنبية على تمويل المشاريع الغازية الجزائرية و هذا بدافع تنمية القدرات الإنتاجية بالتالي ضمان الإمدادات الغازية لها.
- إن لجوء الاتحاد الأوروبي إلى ممونين جدد لتزويده بالغاز الطبيعي يؤثر سلبا على حجم صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي.
- تحتل المبادلات التجارية مركز الصدارة في الشراكة بحيث يعتبر الاتحاد الأوروبي المصدر الأساسي لواردات الجزائر و المستورد الأساسي لصادراتها التي تكمن معظمها في المحروقات.

3. أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيار الموضوع إلى معرفة الجدوى من إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وانعكاساتها على الجزائر و الاتحاد الأوروبي وكذلك مكانة الغاز الطبيعي الجزائري في هذه الشراكة باعتباره أهم إيرادات الاقتصاد الجزائري.

كل باحث له أسباب و دوافع تجعله متمسك بها في بحثه منها أسباب موضوعية و أخرى ذاتية.

- **الأسباب الموضوعية:**

يعود اختيار الموضوع أساسا في اعتبار الدراسة موضوع الساعة الذي يشغل الباحثين سواء على المستوى الوطني أو الدولي ،و كذلك من أجل الاطلاع الجيد على حقائق الشراكة كظاهرة لها انعكاساتها على الجزائر و الاتحاد الأوروبي و أيضا لمحاولة إلقاء الضوء على حجم الطلب و الاستيراد و التصدير و الاستهلاك للغاز الطبيعي وفهم أبعاد انعكاسات العلاقات الأورو . جزائرية.

- **الأسباب الذاتية:**

إن أهمية الغاز الطبيعي و دوره في العلاقات الدولية يعتبر عنصر أساسي لاختيارنا لهذا الموضوع و جلب ميولنا لدراسته كما أن الموضوع يعتبر من صلب تخصصنا في الجارة الدولية ومن المواضيع العلمية الحديثة في المجال الاقتصادي، وقد نقول سياسي لما يعرفه من تحولات و تطورات متلاحقة و متجددة.

4. الأهداف:

- تحليل واقع الشراكة في مجال الغاز الطبيعي.
- إبراز النتائج التي تحققت جراء الشراكة.
- تحديد موقع المحروقات في عوائد التجارة الخارجية الجزائرية.
- تبيان الدور الذي تقوم به الجزائر في تموين الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي.

5. أهمية الموضوع:

يكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة و ذلك للاعتبارات التالية :

- طبيعة وخصائص الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بنسبة كبيرة على عوائد المحروقات و في مقدمتها الغاز الطبيعي و تحول الجزائر من بلد بترولي إلى بلد غازي بالدرجة الأولى.
- الاتحاد الأوروبي شريك أساسي للجزائر بحكم الموقع الجغرافي.
- احتلال الغاز الطبيعي أهم موضوعات اتفاقيات الشراكة.
- اعتبار الاتحاد الأوروبي من أكبر مستهلكي الغاز الطبيعي فمشاركته هدف استراتيجي للجزائر لتحقيق تقدم في مجال الصناعات الغازية و تحقيق عوائد معتبرة مما يدفع إلى بسط هذا الموضوع و دراسته.
- محاولة معالجة موضوع الشراكة في قطاع الغاز الطبيعي لفاعلية انعكاساته على الاقتصاد الجزائري و التي تمكنه من النهوض و الاستفادة من الخبرات و المعارف التطبيقية و كذا ما توفره الشراكة الأجنبية من دعم لأجل تمويل مشاريعها في هذا القطاع.

6. منهج و أدوات البحث:

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي.

- المنهج الوصفي: وتم هذا من خلال تطرقنا إلى مختلف المفاهيم الخاصة حول الغاز الطبيعي و الشراكة ،وكذا إضافة المنهج التاريخي في وصف العلاقات الأورو . جزائرية في إطار التعاون ووصولا إلى الشراكة.
- المنهج التحليلي: واعتمدنا أيضا للإجابة على إشكالية البحث و اختيار الفرضيات على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرض إلى واقع الغاز الطبيعي عند الجزائر و الاتحاد الأوروبي من خلال الاعتماد على الأدوات المستخدمة في هذه المجالات من معطيات و معلومات إحصائية و بيانات واستخدام أسلوب التحليل و التعليق على مختلف الجداول و الأشكال و توظيف أسلوب الاستنباط على مستوى الاحتياطات والإنتاج و الاستهلاك و التصدير و الاستيراد وعقود التصدير بالإضافة إلى استخدام المنهج التاريخي عند تطور مسار الشراكة الغازية.

7. حدود الدراسة:

دور الغاز الطبيعي في تفعيل الشراكة الأورو . جزائرية.

- **الحدود المكانية:** قطاع الغاز الطبيعي، الاتحاد الأوروبي، الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** الفترة الزمنية التي بنيت عليها الدراسة من سنة 2000 إلى 2016 كما أخذنا بعين الاعتبار الفترة التي قبل هذه السنوات لارتباط هذا الموضوع بالعقود الطويلة الأجل التي تغطي هذه السنوات .

8. الصعوبات:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا لهذا الموضوع؛ نذكر منها أساسا نقص المراجع المتخصصة و المتعلقة في الموضوع وخاصة باللغة العربية بإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات من مختلف المصادر وأحيانا تضارب الإحصائيات.

9. هيكل البحث:

حسب مقتضيات الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: تطرقنا من خلاله إلى الأدبيات النظرية و التطبيقية حول الدراسة بحيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين الأول تناولنا فيه الدراسة النظرية حول الموضوع مقسمة إلى شقين، الشق الأول تطرقنا فيه إلى مفاهيم عامة حول الطاقة و مصادرها وكذا مفاهيم نظرية حول الغاز الطبيعي و تطور صناعته، و أما الشق الثاني فخصص لموضوع العلاقات الأورو . جزائرية من التعاون إلى الشراكة و دراسة الجانب الاقتصادي و المالي لهذه الشراكة.

أما المبحث الثاني فقد خصص للأدبيات التطبيقية حول الدراسة من خلال عرض بعض ما توصل إليه الباحثين السابقين في مجال دراساتنا باعتماد خمسة دراسات سابقة الأولى مذكرة ماجستير بعنوان مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي للطالبة بشكيط سهام، و الثانية اطروحة دكتوراه بعنوان مكانة صادرات الغاز الطبيعي في ظل منافسة الطاقة البديلة و المتجددة للطالب العبسي علي، و الثالثة أطروحة دكتوراه بعنوان الوضع الحالي و المستقبلي للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي و مكانته في الاقتصاد الوطني للطالب لبزة هشام،والرابعة مقال حول الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية للدكتور كتوش عاشورو الدكتور بالعزوز بن علي، و الخامسة دراسة لثلاث مقالات في جريدة العربي الجديد حول الغاز الجزائري مع أوروبا للكاتب حمزة كحال.بحيث تم التعريف بالدراسة و تقديم أهم النتائج المتوصل إليها و الاستفادة منها في إعداد بحثنا.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى تبيان دور الغاز الطبيعي في تفعيل هذه الشراكة من خلال مبحثين خصص الأول إلى وضع دراسات ميدانية لواقع الغاز الطبيعي في الجزائر و الاتحاد الأوروبي من خلال مستويات الاحتياطات

والإنتاج و الاستهلاك و التصدير و الاستيراد وأهم عقود التصدير للغاز الطبيعي مع التطرق إلى المشاريع الهيكلية الغازية الكبرى وأهم الاستثمارات الغازية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وكذا نتائج المبادلات التجارية بينهما وأما المبحث الثاني فتناولنا فيه أثر الشراكة على الاستثمارات في الجزائر والإتحاد الأوروبي.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية و التطبيقية حول الدراسة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية.

تمهيد:

شكلت الطاقة منذ اكتشافها اهتماما كبيرا لدي الأفراد و المجتمعات و احتدم الصراع و السباق على منابع استخراجها لما لها من أهمية في تطوير حياة الناس الاقتصادية و الاجتماعية ، و يعتبر الغاز الطبيعي من أهم السلع في التجارة الدولية باعتباره احد محاور الإنتاج الزراعي و الصناعي و العسكري في العالم المعاصر وثاني مصدر للطاقة في العالم بعد البترول.

و باعتبار الجزائر عضوا قديما في سوق الطاقة و المبادلات الغازية وزيادة عن قربها من مناطق الاستهلاك الكبرى خاصة أوروبا فقد احتلت هذه الأخيرة الحيز الكبير في اتفاقيات التعاون و الشراكة مع الجزائر.

وبناء على ما سبق فقد تما تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول:

- تناولنا فيه مفاهيم عامة عن الطاقة و مصادرها.
- ماهية الغاز الطبيعي و تطور الصناعات الغازية.
- العلاقات الأورو . جزائرية من التعاون إلى الشراكة.

المبحث الثاني:

دراسات سابقة حول موضوع الدراسة من خلال تعريفها و عرض أهم النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول الدراسة.

المطلب الأول: ماهية الطاقة.

تعتبر الطاقة على رأسها الغاز الطبيعي عنصر مهم للعملية الاقتصادية لدى الدول وبالتالي سنوضح في هذا المبحث مفاهيم عامة حول الطاقة و أهم مصادرها، وواقع الإنتاج العالمي لها و الاحتياطات العالمية لها، كما تم تسليط الضوء على مفهوم الغاز و خصائصه وتطور صناعته.

I. مفاهيم عامة حول الطاقة.

1. تعريف الطاقة:

الطاقة هي أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة، وتحتاج إليها كافة قطاعات المجتمع بالإضافة إلى الحاجة الماسة إليها في تسيير الحياة اليومية، إذ يتم استخدامها في تشغيل المصانع وتحريك وسائل النقل المختلفة وتشغيل الأدوات المنزلية وغير ذلك من الأغراض، وكل حركة يقوم بها الإنسان تحتاج إلى استهلاك نوع من أنواع الطاقة ويستمد الإنسان طاقته لإنجاز أعماله اليدوية والذهنية من الغذاء المتنوع الذي يتناوله كل يوم، إذ يتم حرق الغذاء في خلايا الجسم ويتحول إلى طاقة، ويمكن تعريف الطاقة بأنها قابلية إنجاز تأثير(شغل)، وهي توجد على عدة أنواع منها طاقة الرياح ، وطاقة جريان الماء ومساقطها، ويمكن أن تكون الطاقة مخزونة في مادة كالوقود التقليدي(الفحم، النفط، الغاز).

وتعريف الطاقة بأنها كل ما يمدنا بالنور ويعطينا الدفء وينقلنا من مكان إلى أخر ، وتتيح استخراج طعامنا من الأرض وتحضيره وتضع الماء بين أيدينا وتدير عجلة الآلات التي تخدمنا.[1]

2. مصادر الطاقة:

على الرغم من سيادة النفط لمصادر الطاقة حاليا، إلا أن الإنسان القديم تعرف على مصادر الطاقة كأشعة الشمس والرياح وتعامل معها واستفاد منها، فتعددت تطبيقات هذه المصادر وتطورت عبر العصور على التوازي مع تطور نمط عيش الإنسان وتطور حاجاته إلى الطاقة.

ويمكن تقسيم الطاقة المستخدمة حاليا إلى مصدرين رئيسين هما:

- مصادر غير متجددة (الوقود الأحفوري).
- مصادر متجددة.

[1] – علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص5

أ – **مصادر الطاقة الغير متجددة (الوقود الأحفوري)**: وهي تشمل المصادر الناضبة– أي التي ستنتهي مع الزمن لكثرة استخدامها– وهي موجودة في الطبيعة بكميات محدودة وغير متجددة، وهي بالإضافة إلى ذلك ملوثة للبيئة، وتشكل 81 % من حاجة العالم بشكل عام من الطاقة [1]، وتتمثل المصادر الغير المتجددة في الوقود الأحفوري، الذي يشمل الفحم الحجري والنفط(البترول) والغاز الطبيعي، وهو عبارة عن مركبات عضوية ناتجة عن عمليات البناء الضوئي، حيث أن المواد العضوية للنباتات والحيوانات لم تتحلل كاملا بل طمرت تحت طبقات من التربة الرملية والطينية والجيرية، مما نتج عنه تكون هذا الوقود والذي يحتوي على طاقة كيميائية كامنة والتي نشأت أصلا من الطاقة الشمسية التي قامت عليها النباتات بواسطة عملية التمثيل الضوئي منذ ملايين السنين.

– **الفحم**: كان من أهم المصادر الطبيعية للطاقة خلال القرن الماضي ومازال يستعمل حتى يومنا هذا، ويقدر احتياطي الفحم الموجود داخل باطن الأرض بمئات البلايين من الأطنان، إلا أن استخدامه يؤدي إلى عدة مشاكل تؤثر على البيئة والإنسان كونه مصدر رئيسي لتلوث الهواء، حيث أن احتراقه يؤدي إلى تجمع غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو مما يؤدي إلى رفع درجة حرارة الجو وذلك ما يعتبر من المشاكل الرئيسة التي تواجه سكان العالم وهذا ما يعرف بمشكلة الاحتباس الحراري.

هذا إضافة إلى أن التعدين السطحي للفحم يخلف أراضي غير قابلة للزراعة نتيجة تشوهها وتلوثها. ويعتبر الفحم من أقل مصادر الطاقة استخداما في الدول العربية على الرغم من وجوده في بعض الدول العربية مثل : الجزائر والمغرب ومصر، وتقدر الكميات الموجودة في هذه الدول بحوالي 500مليون طن[2].

– **النفط**: يعتبر من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا حيث عرفت البشرية النفط منذ سالف الأزمان فقد وجد على هيئة برك ضحلة فوق الأرض في بعض الأماكن، كما لوحظ في أماكن أخرى طافيا فوق الماء،فإستعمله البابليون والبيزنطيون كوقود للحرق، والهنود الحمر لطلي أجسامهم العارية. فكانت أول بئر حفرت لغرض استخراج النفط هي البئر التي حفرها الكابتن إدوين دريك EDWIN DRAKE في مدينة " تيتوس فيل" بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1859 ولم يتعدى إنتاجه 2000 برميل في تلك السنة[3]، ومنذ ذلك الوقت بدأت حمى النفط تجتاح العالم. النفط أو الزيت الخام أو البترول "Pétroleur" كلمة من أصل لاتيني تعني زيت الصخر، ويتكون النفط من مركبات هيدروكربونية (أي أن أساسها الكيمائي عنصري الهيدروجين والكربون)، والتي تتخذ أشكالا مختلفة يمكن الحصول عليها فرادى عن طريق التقطير والتصنيع، ويوجد النفط عند سطح الأرض أو في باطنها وعلى الرغم من عدم اتفاق العلماء على أصل النفط

[1] – منى البرادعي، **مذكرات في اقتصاديات البترول**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007، ص15.

[2] - منى البرادعي، نفس المرجع، ص20.

[3] - X. Normand, Lecons sommaires sur lindustrie du raffinage du petrole, Tome I, Ste des Editions Technip, paris, 1977, p3.

حيث يرجع بعضهم أصل النفط إلى مواد عضوية [1]، ويرجع البعض الآخر أصل النفط إلى مواد غير عضوية إلا أنهم يتفقون على أن النفط يوجد في الطبيعة بكميات محدودة قابلة للنفاذ، ويستخرج النفط من مكامنه عن طريق حفر آبار رأسية تصل إلى هذه المكامن وتبدأ العملية عادة بالاستكشاف والتنقيب، وتستعمل في الأرض بقوة كبيرة في أول الأمر، تحت ضغط الغاز المصاحب له وضغط الماء الموجود بالمكمن، وعندما يقل اندفاع النفط من فوهة البئر أو يتوقف، تستخدم طرق أخرى لاستخراجه، مثل المضخات أو طرق الدفع بالماء، أو بالغازات، لدفع ما تبقى منه إلى سطح الأرض[2].

- **الغاز الطبيعي**: تعتبر سنة 1929 نقطة بداية استخدام هذه المادة كمورد مهم للطاقة، وذلك بمد أول خط أنابيب رئيسي للغاز في الولايات المتحدة الأمريكية، من ولاية تكساس إلى شيكاغو، وبدأ عدد الأنابيب يزداد فترة بعد أخرى، حتى بلغ مجموع طول أنابيب الغاز في ذلك البلد عام 1985 حوالي 557000 كلم،كما يعتبر الغاز الطبيعي من أنظف المصادر الأحفورية للطاقة ويحتوي على وحدات حرارية عالية ويوجد في باطن الأرض منفردا أو مختلطا مع النفط، ويتكون من خليط من المركبات الغازية أهمها غاز الميثان والإيثان البروبان والبيوتان، وتعتبر المعالجات اللازمة لإعداده كوقود نظيف أقل بكثير مما يحتاجه الفحم أو النفط، وكل مايحتاجه هو إزالة الشوائب مثل الهيدروجين وأكسيد الكربون ويدخل الغاز الطبيعي كوقود في الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة مثل صناعة الإسمنت وإنتاج الكهرباء وصناعة الحديد والصلب وغيرها.

ونظرا لكفاءة اقتصاديات استخدام الغاز الطبيعي في محطات توليد الطاقة والعوامل المرتبطة بالمحافظة على البيئة من التلوث فإنه يعتبر أسرع وقود أحفوري من حيث مصدر نمو الاستهلاك على المستوى العالمي ويتواجد الغاز الطبيعي في البلدان العربية بشكل رئيسي في قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة والجزائر.

ب – **مصادر الطاقة المتجددة أو البديلة** : تعتبر الطاقات المتجددة أو البديلة مصدرا نظيفا لإنتاج الطاقة لا ينتج عنه ملوثات بيئية، كما أن بعضها يمكن استخدامه بشكل دائم على مدار اليوم مثل طاقة المحيطات والوقود الحيوي، بعضها متقطع مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وذلك لارتباطهما بظواهر مناخية تتغير على مدار الوقت، وسوف نوجز فيما يلي بعض من تكنولوجيات الطاقات المتجددة وبيان وضعها الحالي والمستقبلي المتوقع على الصعيد العالمي.

- **الطاقة الشمسية:** تعتبر الشمس المصدر الرئيسي للطاقة بمختلف أنواعها سواء كانت أحفورية أوجديدة ومتجددة ،وهي أهم مصدر من مصادر الطاقة المتجددة حيث تبذل الدول جهودا كثيرة عن طريق البحوث العلمية لتطوير الطرق الخاصة باستغلالها كطاقة بديلة للنفط والغاز، تستخدم الطاقة الشمسية مباشرة في العديد من التطبيقات منها: التدفئة ، إضاءة المباني، تسخين المياه، إنتاج البخار، وفي ضخ المياه وتوليد الكهرباء حراريا وتتوقع الجهات الدولية أنه بحلول عام 2025 سوف تسهم النظم الشمسية الحرارية لتوليد الكهرباء بحوالي

[1] - سيد فتحي أحمد الخولى، **الموارد النفطية**، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، دار زهران للنشر و التوزيع، جده، 1997، ص102.
[2] X. Normand, ibid,p11.

130جيجاوات[1]، ويتوقع العديد من الباحثين أن يكون العصر القادم هو عصر الطاقة الشمسية حيث تتواصل الجهود لتطوير تكنولوجيا استخدام الطاقة الشمسية بتكلفة معقولة ومنافسة للنفط، هذا وتحتوى الجزائر على إمكانيات تمنحها ميزة نسبية في إنتاج الطاقة الشمسية نظرا لتوافر الأراضي الصحراوية والمساحات الشاسعة.

- ***طاقة الرياح***: استخدم الإنسان طاقة الرياح منذ القدم في تسيير السفن الشراعية، كما استخدام قدماء الصنيين في ضخ المياه وطحن الحبوب، ومع تزايد استخدام البخار واختراع آلة الاحتراق الداخلي بدأت في الاختفاء تدريجيا لأن مردودها المنخفض لم يعد يسمح لها بمنافسة الآلات الحديثة إلا أن تزايد دور الطاقة في التقنية وارتفاع أسعارها أدى إلى إعادة الاهتمام بالرياح كمصدر متجدد للطاقة وفي هذا السياق فقد بلغ إجمالي القدرات المركبة من تربينات الرياح عالميا إلى مايزيد عن 90الف ميجاوات في نهاية عام 2006[2]، وذلك بمتوسط زيادة سنوية مقدارها 28% للفترة من عام 2000حتى 2006، ويعد ذلك مؤشرا إيجابيا ينافس ثورة الاتصالات التي حدثت في العقدين الأخيرين، ويصل عدد الدول التي تستخدم طاقة الرياح في إنتاج الطاقة الكهربائية إلى 45دولة، وفي ظل ارتفاع أسعار البترول يعد إنتاج الكهرباء من الرياح منافسا للمحطات الحرارية المعتمدة على الوقود الأحفوري وبخاصة في الدول التي لا تقدم دعما لهذا الوقود، وقد حدد الإتحاد الأوروبي في إستراتيجيته للطاقة الصادرة في عام 2001، إنتاج 12% من احتياجات دول الإتحاد بواسطة تربينات الرياح بحلول عام 2020[3].

- **الطاقة المائية** : الطاقة المائية هي الطاقة المستمدة من حركة المياه المستمرة وهي مصدر رئيسي لإنتاج الطاقة المتجددة حيث تمثل 10% من الإنتاج العالمي للكهرباء إلا أنها تعاني من مشاكل بيئية كبيرة ناتجة من غمرها لمناطق واسعة مما يتطلب تحريك وإعادة إسكان أعداد كبيرة من الناس بعد تشغيل المناشير، واليوم يعتبر أهم استخدامات الطاقة المائية هو توليد الطاقة الكهربائية، مما يوفر الطاقة المنخفضة التكلفة حتى لو استخدمت في الأماكن البعيدة من المجرى المائي.

- **الطاقة الحيوية:** طاقة الكتلة الحيوية وهي كل أنواع المواد المشتقة من النباتات التي يمكن استخدامها لإنتاج الطاقة مثل الخشب والنباتات العشبية والمحاصيل الزراعية ومخلفات الغابات، وقد استخدم الإنسان ولا يزال كل هذه المواد والزيوت النباتية والسماد الطبيعي المستقي من فضلات الحيوانات وغير ذلك في طهي طعامه وتدفئة منزلية، وكان تحكمه بالنار خطوة عظمي في تاريخ البشرية، خطوة مكنته من الحصول على الطاقة الضرورية لحرث التربة ونقل البضائع باستخدام الحيوانات، واستخدام القوة البشرية ذاتها، هذه القوة يستمدها الإنسان مما يتناوله من مواد غذائية، وهو ما يجعل المصادر الحيوية أو البيولوجية أهم مصدر للطاقة، وحاليا تشارك الطاقة الحيوية بنسبة 11% من الطاقة الأولية، وإلى جانب فوائدها البيئية فهي متوافرة ولا يخشى من محدوديتها[4].

---

[1] - تقرير للأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – إسكوا، إمكانيات وآفاق تولد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في دول الإسكوا، الجزء الثاني النظم الشمسية الحرارية، 2001، ص16.

[2] - Le journal de l'éolien N 4-Revue Systèmes Solaires – Fev, 2008, paris, p13.

[3] - Le journal de l'éolien, Ibid, p15.

[4] - محمد مصطفي الخياط ، **الطاقة البديلة وتأمل مصادر الطاقة** ، مقال نشر في 2008/04/03، جامعة القاهرة، ص04.

- **الطاقة الحرارية الجوفية (طاقة حرارة باطن الأرض):** توصف طاقة حرارة باطن الأرض بأنها أهم مصادر الطاقة، ويقصد بالطاقة الحرارية الأرضية (الجوفية)، الحرارة المخزونة تحت الأرض والتي تخرج من جوفها عن طريق نقل الحرارة، والينابيع الساخنة، والبراكين الثائرة، ويمكن استغلال الطاقة الحرارية في جوف الأرض بالتقنيات المتوافرة بصورة اقتصادية، وتأخذ حرارة جوف الأرض عدة أشكال، أهمها الماء الساخن والبخار الرطب، والبخار الجاف والصخور الساخنة والحرارة المضغوطة وأفضلها البخار الجاف لقدرته الحرارية المرتفعة، وعدم تسببه في تأكل المعدات، ونجد في مناطق كثيرة من العالم نفورات طبيعية أو عيونا للماء الساخن التي تستخدم كحمامات علاجية أو ترفيهية، ويمكن الاستفادة من البخار والماء الساخن في إنتاج الطاقة الكهربائية وذلك بعدة طرق لأن وجود الماء أو البخار على عمق يجعله واقعا تحت ضغط كبير، مما يزيد من درجة الحرارة وبالتالي يمكن استخدام الماء أوالبخار المتوقع في إدارة تربينات لتوليد الكهرباء.

- **غاز الهيدروجين:** مثل غار الهيدروجين نوعا مهما من أنواع الوقود، وهو مرشح لأن يكون له دور كبير في تأمين الطاقة في المستقبل، وقد ظهرت سيارات تعمل على غاز الهيدروجين، وأبرز تطبيقاته الاستفادة منه في خلايا الوقود[1]، وهي خلايا واعدة بتطبيقات واسعة في المستقبل، ويتم توليد الكهرباء داخلها مباشرة بتمرير الهيدروجين والهواء بها، وعبر اتحاد الهيدروجين والأكسجين نحصل على طاقة كهربائية، وأما مخلفات هذه العملية فهي الماء فقط، أي أن خلايا الوقود لا تسهم في تلويث البيئة، تعتبر خلايا الوقود تكنولوجيا واعدة للعمل كمصدر للحرارة والكهرباء في المباني والسيارات، لذا تعمل شركات تصنيع السيارات وسائل نقل تعمل بخلايا الوقود والتي تحتوي على جهاز كهر وكيميائي يفصل الهيدروجين والأكسجين لإنتاج كهرباء يمكنها إدارة محرك كهربائي يتولى تسيير العربة، إلا أن استخدام الهيدروجين في الوقت الراهن سوف يؤدي إلى استهلاك قدر كبير من الطاقة اللازمة لإعداد بنية تحتية تشمل أنشاء محطات التزود به وغيرها من التجهيزات الضرورية لهذا المحطات[2].

- **الطاقة النووية:** إن لم تكن الطاقة النووية أسوء مصادر الطاقة على البيئة، فإنها ولاشك تعتبر أخطرها لما تتضمنه من مخاطر كبيرة تهدد صور الحياة المختلفة وقد عاصرت تكنولوجيا استخدام الطاقة النووية تطورا ملموسا في المجالات العسكرية والسلمية (خاصة إنتاج الكهرباء)منذ الخمسينات من القرن الماضي، ويحمل هذا التطور في طياته مخاطر كبيرة، لا تقتصر على الكوارث الممكن حدوثها أثناء تشغيل المحطات النووية، نتيجة لأخطاء فنية أوالتعرض للتدمير بسبب كوارث طبيعية، أو الاعتداءات الإرهابية، بل تمتد لتشمل مجموعة كبيرة من الأخطار البيئية وأهم هذه الأخطار تكمن في الصعوبات التقنية للتخلص من نفايات الطاقة النووية التي تستمر في نشاطها الإشعاعي مئات السنين والتي تقضي على حياة الكائنات الحية بأنواعها، أو على الأقل تسبب عدة أنواع من السرطان وبالرغم من الجهود المكثفة لتوفير مخازن أمنة للنفايات النووية إلا انه لا يوجد ضمانات لاستقرار

[1] - علي لطفي، مرجع السابق، ص11.
[2] - محمد مصطفي الخياط ، مرجع سابق، ص05

الطبقات الجيولوجية في موافق التخزين ولا يوجد مصدر دائم لتبريد هذه النفايات، لتخفف حدة الحرارة الناجمة عنها ولانخفاض نسبة الرطوبة في موقع التخزين و تزود الطاقة النووية دول العالم بأكثر من 16% من الطاقة الكهربائية التي تحتاجها، فهي تلبي ما يقرب من 35% من احتياجات دول الاتحاد الأوروبي ففرنسا وحدها تحصل على 78%من طاقتها الكهربائية من المفاعلات النووية، أما اليابان فتحصل على 30%[1] وفي الوقت الحالي يعكف العلماء على أبحاثهم بغية التحكم في عمليات الاندماج النووي، في محاولة لصنع مفاعل إندماج الكهرباء، لكنهم مازالوا يواجهون مشاكل حول كيفية التحكم في عملية الإندماج التي تجري في حيز محدود.

3. واقع الإنتاج العالمي للطاقة الأولية:

لتغطية الطلب على الطاقة يستهلك العالم حاليا بالأساس المصادر الأحفورية، فهذه المصادر تغطي81.3%من الطلب العالمي، ويأخذ البترول الموقع الأول بينها بنسبة تصل حوالى 33.2%،يتلوه الفحم بنسبة27% ، ثم الغاز الطبيعي بنسبة 21.1% ، وقد وصل حجم استهلاك هذه المصادر سنة 2009إلى10.23مليار طن مكافئ للبترول، أما بقية الاستهلاك العالمي من الطاقة الاولية فتغطيه الطاقات المتجددة التقليدية المتمثلة في الطاقة الجيوحرارية وطاقة الكتلة العضوية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها وذلك بنسبة10.7%، الطاقة الكهرومائية بما يقرب من 2.2%، والطاقة النووية بحوالي 5.8% فالطاقة الأولية المنتجة على المستوى العالمي مستمدة إذن من الوقود 5/4 وإذا أضفنا لها المصدر النووي المستمد من اليورنيوم نلاحظ أن 87.1% من الطاقة العالمية المنتجة هي مستمدة من مصادر غير متجددة، والملاحظ أيضا أن الطاقات المتجددة بما فيها الطاقة المائية تمثل أقل من 13% وبالتالي فلا يمكنها حاليا أن تلبي حاجيات العالم المتزايدة من الطاقة.

4. الاحتياطات الطاقوية العالمية:

أصبح من غير الممكن في السنوات الأخيرة، الحديث عن الطاقة كيفما كان مجال استخدامها، دون التطرق إلى محاور مهمة تتعلق أساسا بحجم احتياطاتها وبالنفاد المرتقب للهيدروكربورات الأحفورية خاصة البترول والغاز الطبيعي والفحم، وكذلك مشكل انبعاث الغازات السامة وتأثيرها على المستقبل البيئي للكرة الأرضية. ولقد استخدم الناس الطاقة منذ آلاف السنين، ولكن قلة منهم أدركت قبل حلول القرن التاسع عشر الميلادي عندما اخترع مصباح الكيروسين والسيارة، ومع التقدم الحضاري والتكنولوجي للبشرية تغيارت نوعية الطاقة المستخدمة في مختلف مجالات الحياة من مصدر إلى آخر، فبعد أن كان الفحم هو المصدر الرئيسي للطاقة مع

[1] -Commissariat a l Energie Atomique, **Le nucléaire dans le monde**, CEA France, Article publie le 08/11/2005, p11.

بداية الثورة الصناعية أصبح الآن النفط الخام والغاز الطبيعي هما المصدر الرئيسي للطاقة في العالم حيث يمثلان حوالي54%من إمدادات الطاقة العالمية[1].

II. مفاهيم عامة حول الغاز الطبيعي .

1. مفهوم الغاز الطبيعي:

يوصف الغاز الطبيعي أحيانا بأنه الصورة الغازية للبترول، وقد وصف بالطبيعي للتفرقة بينه وبين الغاز الصناعي الذي يماثله في التركيب والخواص تقريبا، والذي يتم الحصول عليه بتسخين الفحم، ولا تفوتنا الفرصة أن نذكر أن الغاز الطبيعي هو أسهل مصدر للهدروكربونات لأنه يتألف من مركبات قليلة نسبيا يمكن أن نصل إليها بسهولة[2] وهي خليط من الغازات ذات الأصل البترولي ، ويمكن قياسها من الناحية الطاقوية بحيث 1000م^{3}من الغاز الطبيعي يقابل طن واحد من البترول،كما أن هذا الخليط متغير وفقا للمناطق المتواجد بها الغاز الطبيعي[3]،95% وهو مشكل من الغازات أهمها الميتان (70-95%من الحجم) الإيتان، البروبان، البيوتان والبنتان. يعود تشكله في أعماق الأرض، تماما كالبترول إلى بقايا الكائنات العضوية والتي مع تعرضها للضغط العالي والحرارة في الأعماق تحولت إلى ما يعرف بالبترول أو الغاز.

يوجد الغاز الطبيعي في أماكن متفرقة من العالم، في أحواض تقع تحت سطح الأرض (اليابسة)، أو في أعماق المحيطات، وقد تحتوي هذه الأحواض على خليط من البترول والغاز في هذه الحالة الغاز المستخرج يدعى بالغاز المرافق (gaz associe) أما الأحواض التي تحتوى على الغاز فقط فالغاز المستخرج يدعى الغاز غير المرافق (gaz non associe)[4].

2. خصائص الغاز الطبيعي[5]:

الغاز الطبيعي هو أخف المحروقات نجده في شكل ترسبات في باطن الأرض وهو مركب هيدروجين، يتكون أساسا من الهيدروكربونات المشبعة(paraffiniques Hydrocarbures) ذات الرمز الكيميائي($\mathbf{C_n H_{2n+2}}$)، وأحيانا مواد أخرى مختلفة (غاز الكربون، أكسيد الكربون، آزوت سلفات، الهيدروجين، ...إلخ) وكل نوع من هذه الهيدروكربونات له خواص محدودة في حالته الصافية، ويبقى المرور من الحالة السائلة إلى الحالة الغازية يتطلب شروط معينة ودقيقة من الحرارة والضغط.

[1] - Key World Energy Statistics, IEA-2010, Publications OCDE-AIE, Imprimerie STEDI, Paris Cedex, P33-34.
[2] - محمد دبس، **صناعة البتروكيميائيات في الوطن العربي**، الدراسات التقنية، معهد الإنماء العربي، بيروت (لبنان)، 1981، ص 57-62.
[3] - Gax naturel-Encyclopedie, Microsoft, Encarta2000.
[4] - ديبون مصطفى، **ماهو البترول**، منشورات EL-Hindiss الجزائر، 1981، ص15.
[5] كتوش عاشور،**الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني** ،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2005 ، ص 133-135.

غير أن التأثير والسلوك الخليط من الهيدروكربونات يمكن أن يكون مخالفا لسلوك الأجسام الصافية المشكلة له ذا الخليط، وعليه فإن إزاحة الضغط عن بعض خلاط الغاز(عند الشروط الأولية للحرارة والضغط) يمكن من الوصول إلى تكوين السائل، في الوقت الذي تتطلب الأجسام الصافية ضغطا كافيا للوصول إلى الحالة السائلة.

وتتم إسالة الغاز الطبيعي بالضغط والتبريد، إلا أن محاذر الأمان تضع قيودا على نقله وتخزينه تحت ضغط مرتفع وبالتالي تعتمد الإسالة(التمييع) على التبريد، ويتم إسالة الغاز الطبيعي تحت الضغط الجوي العادي للتبريد إلى درجك 160درجة مئوية تحت الصفر، وتلزم المحافظة على درجة الحرارة هذه عند النقل والتخزين.

ويقال عن الغاز بأنه جاف إذا كان خاليا من المركبات القابلة للتحول إلى سائل بسهولة عند درجة حرارة وضغط عاديين (أي إذا كان متكونا من الميتان والإيتان وبعض الرواسب غير القابلة للتحول إلى سوائل مثل غاز الكربون، الآزوت...)، غير أنه في الواقع لا يمكن إيجاد غاز جاف بالمعنى الواسع للمصطلح، وإنما يمكن اصطلاح هذا المصطلح على الغازات التي تتميز بقابلية ضعيفة جدا للتحول إلى سائل، ويقال عن الغاز الطبيعي بأنه رطب إذا سمح بالحصول على الحالة السائلة عن طريق التبريد إلى غاية الدرجة العادية أما الغاز الطبيعي الذي يقال عنه أنه ذو كثافة فهو الغاز الذي تنتج تركيبته الهيدروكربونية الحالة السائلة عن طريق تفاعلها عند درجة حرارة ثابتة، ويعتبر الغاز الخام لحقل حاسي الرمل غاز ذو كثافة.

إن استغلال حقول الغاز ذو كثافة يشبه تماما حقول الغازات الجافة أو الرطبة مع الإشارة إلى التحفظ المراقب لخطر ضياع الهيدروكربونات الثقيلة في الحقل عند الاستغلال، بحيث أنه من الملاحظ حين إزاحة الضغط في الحقل خلال الاستغلال ظهور علمية التمييع لهذه الهيدروكربونات الثقيلة ولاسترجاعها يجب المحافظة على الضغط في الحقل واحسن طريقة من الناحية التقنية في هذه الحالة هي إعادة استعمال (رسكلة) الغاز الأصلي، باستعمال عملية فصل الغاز الجاف عن الكثافة(الغاز المميع) وإعادة ضخ الغاز في الحقل.

فإذا تم استغلال حقل غاز ذو كثافة دون رسكلة، ففي هذه الحالة يمكن ملاحظة احتمالين:

- إذا كان الهدف من استغلال الحقل هو إنتاج الغاز فإن مستوى الإنتاج يحدد الطلب على الغاز ويصبح الغاز ذو كثافة منتجا مصاحبا.
- أما إذا كان الهدف من استغلال الحقل هو إنتاج الغاز ذو كثافة، فهنا يحدث العكس بحيث أن الطلب على الغاز ذو الكثافة هو الذي يحدد مستوى الإنتاج.

وإذا تمت رسكلة الغاز عند استغلاله في الحقل، يتم فصل المنتجين ويكون ممكنا تغيير علاقة نسبية الإنتاج بين الغاز الجاف والكثافة بحيث يمكن الحصول على 10-50% من إنتاج الغاز المعاد حقنه في الحقل.

وأخيرا يقال أن الغاز هو غاز مصاحب، عندما يكون الغاز المتحصل عليه منتجا ناجما عن عملية استغلال واستخراج البترول في البترولية (مثل الغاز المنتج في حقول حاسي مسعود).يصعب التعرف على الغاز الطبيعي من

خلال العين المجردة أو الحواس، لأن لا طعم له ولا لون ولا رائحه، وهو غاز اخف من الهواء، ويتحول إلى الحالة السائلة تحت درجة حرارة 160^0C وضغط جوي عادى، أما الرائحة (رائحة البيض الفاسد) التي نجدها في غاز المدينة الذي نستعمله في بيوتنا ما هي إلا مادة (mercaptan) التي يتم إضافتها إليه ولأسباب أمنية لاجتناب إخطار حدوث ترسبات.

الميثان هو مادة شديدة الاشتعال واخف من الهواء (كثافته 0.60) لذلك فهو يخرج لوحده بمجرد حفر الآبار،ويتميز بعملية احتراق شبه تام تولد حرارة عالية، وانبعاثاته الملوثة اقل من نظيرتها في البترول والفحم، ولا يدخل ضمن الغازات السامة، ويعتبر الغاز الطبيعي من أنظف مصادر الطاقة الأحفوري لأن انبعاثات كل من الغازات السامة، ثاني أكسيد الكبريت(CO_2)، وأحادي أكسيد الفحم (CO)، وأكسيد الازوت (NO)،بالإضافة إلى غاز الفحم، هي الأقل مقارنة بالبترول أو الفحم 50% أقل من الفحم، و 25% إلى 30% أقل من البترول، كما أنه لا تحتوي على مادة الزئبق التي تعتبر من أخطر الملوثات.

3. وحدات قياس الغاز الطبيعية وقيمته الحرارية:

ويتم قياس الغاز الطبيعي بالقدم المكعب ويعادل القدم المكعب من الغاز من حيث القيمة الحرارية للغاز من 900 إلى 1100 وحدة حرارة بريطانية B.T.U حسب مكونات الغاز من المشتقات ويعادل البرميل الواحد من الزيت 6000 قدم مكعب من الغاز [1]، وتتغير القيمة الحرارية للغاز الطبيعي بتغير مركباته فكلما كانت نسبة الميثان كبيرة كلما كانت قيمته الحرارية اكبر، وتقاس بالجول لكل متر مكعب (J/M^3) تحت شروط محددة من الحرارة والضغط.

ملاحظة: يتميز الغاز الجزائري المستخرج من حقل حاسي الرمل بأعلى قيمة حرارية في العالم ($KJ/m^3$42000) بينما أقل قيمة حرارية يتميز الغاز المستخرج من الحقل GRONINGE في هولندا ($KJ/m^3$3500).

I. تطور الصناعة الغازية: في الحقيقة ليست هناك شركات خاصة لإنتاج الغاز الطبيعي، بل هي نفسها الشركات المنتجة للبترول، ذلك أن عملية الاستكشاف والتنقيب هي أهم مرحلة من مراحل إنتاج المحروقات ولا يمكن المعرفة مسبقا ما تحتويه الأحواض المكتشفة إن كانت غازية أو بترولية أو مختلطة، ولكن قد تكون هناك شركات مستقلة في مجالات النقل أو التوزيع، ففي الجزائر مثلا، فان شركة سوناطراك تحتكر استخراج وإنتاج المحروقات، أما شركة SONELGAZ فهي التي تضطلع بعملية نقل الغاز الطبيعي وتوزيعه داخل الوطن.

إن الغاز الذي نستعمله في بيوتنا مر بعدة مراحل قبل وصوله إلينا، وسوف نستعرض هذه المراحل المتعاقبة بإيجاز[2].

[1] - سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاد النفط** ، الطبعة الخامسة، دار زهران للنشر والتوزيع، السعودية، 1997، ص104.
[2] - قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** ، جامعة الشلف، مذكرة شهادة ماجستير، (2009/2008)، ص09.

أ – **التنقية:** تعتبر أهم مرحلة من مراحل الإنتاج، لأنها تحدد مستقبل الشركة، ففي حال العثور على الغاز أوالبترول،يتم الانطلاق في استثمار أموال ضخمة في تطور الأحواض المكتشفة(Développement) من خلال تركيب ورشات الحفر، أو بناء قواعد بحرية (باهظة التكاليف) في بدايات صناعة الغاز، كانت المعارف والتقنيات في مجال التنقية محددة جدا، وكان يتم إنفاق أموال معتبرة في عمليات الحفر بطريقة عشوائية وارتجالية، أما الآن مع التقدم التقني أصبح بالإمكان تفادي هذه التكاليف، فعلماء الجيولوجيا يلعبون دورا هاما في هذه المرحلة، وذلك بتقليص رقعة البحث عبر دراسة مركبات طبقات الأرض ومقارنتها مع تلك التي تحتوي على البترول أو الغاز،كما يقومون باختبارات ميدانية بواسطة أجهزة إلكترونية معقدة لطبقات الأرض العليا، لكن ورغم هذا تبقى عملية الحفر ضرورية للتأكد من وجود أي نوع من أنواع المحروقات، وهذه التقنيات ما هي إلا وسيلة للتقليل من خسائر الحفر العشوائية، والحفر في الأماكن الأكثر احتمال.

ب –**الاستخراج:** يتم استخراج الغاز الطبيعي عن طريق حفر بئر سواء في اليابسة أو في البحر

و الأجهزة والمعدات المستخدمة في عملية الحفر تختلف حسب اختلاف موقع الحفر، وخصائصه الجيولوجية، وفي حالة مسافات أعمق يتم بناء قواعد حفر (plate-forme) وليس مجرد آلات حفر، وعند الوصول إلى الغاز يجب استخدام أجهزة مناسبة لاستخراجه بطريقة فعاله للحصول على أكبر معدل تغطية (الكمية القصوى من الغاز المستخرجة في وحدة زمنية معنية) وفي أغلب الأحيان ونتيجة للضغط الموجود في أحواض الغاز يندفع إلى الأعلى بمجرد الوصول إلية وقليلا ما يتم الاستعانة بمضخات خاصة لسحبه.

ج – **المعالجة:** يتم تجميع الغاز الطبيعي الخام في محطات خاصة أين تتم معالجته، وذلك بفضل العناصر السائلة من المادة الخام وبعض المركبات الكيميائية الأخرى ليتم تسويقه على شكله الغازي، وذلك بالاستعانة بأنابيب تتم خصيصا لنقله. أما في غياب وجود الأنابيب، يستحيل نقل الغاز على شكل طبيعي بوسائل النقل التقليدية كتلك المستخدمة في نقل البترول (الصهاريج)، لذلك يتم تمييعه في محطات تمييع الغاز للحصول على ما يعرف بالغاز المميع (GNL)[1].

د – **النقل:** يتم نقل الغاز الطبيعي من محطات المعالجة (والتي تكون غالبا في الحقول) عبر أنابيب (**gazoducs**) مصنوعة من الحديد الصلب ذات أقطار مختلفة، ويتم دفع الغاز عبرها بواسطة مضخات ضغط مركبة في عدة نقاط منها ، مقارنة مع البترول والفحم، فان كمية الغاز الضائعة أثناء العملية قليلة جدا، وتعتبر الأنابيب أكثر وسائل النقل أمانا وفاعلية، لأنها مثبتة تحت الأرض وبعيدة عن كل أنواع الأخطار. كما يمكن أيضا نقله عبر البحار بعد تحويله إلى غاز مميع، وذلك داخل سفن عملاقة (METHANIERS) مجهزة بأجهزة تبريد للحفاظ عليه في حالته السائلة [2]، لذلك يتم بناء محطات تمييع الغاز عند موانئ التصدير ويطلق عليها اسم نهائي التصدير (TERMINAL DEXPORTATION) وهذا مقابل ما يدعى نهائي

[1] - سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاد النفط** ، مرجع سابق، ص24.
[2] - نفس المرجع، ص157.

الاستقبال (TERMINAL DEXPORTATION) أين يتم إعادة الغاز إلى حالته الغازية ليتم توزيعه بعد ذلك عبر الأنابيب.

هـ – **التخزين:** قبل تسليمه إلى المستهلك النهائي، يمر الغاز الطبيعي بمرحلة التخزين، لمواجهة التغيرات المحتملة في عمليات التموين أو تقلبات الأسعار، إلا أن عملية تخزينه في حالته الطبيعية تتطلب خزانات ذات أحجام هائلة، وعملية بنائها شبه مستحيلة، لذلك بحث الخبراء ووجدوا خزانات جيولوجية موجودة في الطبيعة داخل أعماق الأرض تتوفر على الخصائص الضرورية التي تسمح باستيعاب أحجام هائلة من الغاز الذي يتم حقنه وإمكانية استعادته بسهولة فيما بعد، وتوجد ثلاثة أنواع من هذه الخزانات:

– **حوض غازي أو بترولي مستنفذ:** وهي أفضل أنواع الخزانات على الإطلاق، لأنها تتوفر على الخصائص المثالية لذلك، بالإضافة إلى إمكانية استخدام التجهيزات الموجودة من قبل في عملية حقن الغاز أواستخراجه،وهي منخفضة التكاليف مقارنة مع النوعين الآخرين.

– **TERRAINS AQUIFERES:** وهي عبارة عن خزانات جيولوجية موجودة تحت الأرض،والتي يجب أن تتوفر على طبقة من الطبقات الرسوبية المسامية la couche sedimentaire (poreuse) مغطاة بطبقة أخرى غير نفاذة (Imperméable) يحبس الغاز داخلها.

– خزانات مليحة (CAVITE SALINES) : وهي عبارة عن فراغات موجودة في الطبيعة تحت الأرض مغطاة بطبقة غنية بالأملاح، حجمها أقل من النوعين السابقين وهي الأخرى تتوفر على الخصائص المناسبة للتخزين.

المطلب الثاني: العلاقات الأورو جزائرية من التعاون إلى الشراكة

إن تناول موضوع العلاقات الأوروبية الجزائرية ينطلق من تبيان واقع العلاقات القائمة بين الطرفين والقواعد التي حكمتها خلال الثلاث عقود الماضية وبالضبط منذ اتفاقيات التعاون المبرمة سنة 1976 إلى غاية دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005، وبالتالي سنحاول تسليط الضوء على مسار هذه العلاقات من خلال تناول النقاط التالية:

– ماهية الشراكة ومزاياها.
– مسار العلاقات الاقتصادية الاورو–جزائرية منذ اتفاقية التعاون إلى غاية اتفاقية الشراكة.
– دراسة الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الاورو–جزائرية مع تقييم نتائج الشراكة الاقتصادية.

I. ماهية الشراكة ومزاياها:

1. مفهوم الشراكة:

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في السنة 1987بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعالمين الاقتصاديين والاجتماعيين "[1]، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات [2]. لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، وفي هذا الإطار يقترح B.Ponson " أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين المؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها"، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الاستراتيجي، لكن ينبغي أن نفوق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة، فيعتبر B.Garrette Et P.Dussage أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسات المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة[3]، وفي هذا الإطار يمكننا تعريف الشراكة على المستوى الكلي على أنها: تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال، العمال، التنظيم)، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، ولا يقتصر الأمر في الشراكة التي دعي إليها الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى (السياسية، الاجتماعية والثقافية).

2. خصائص الشراكة:

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)، فتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي[4]:

- التقارب والتعاون المشترك، أي لا بد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة (Les références communes) تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة (Les Partenaires).

[1] - Marie Francoise Labouz, **Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers**, Conflis et Convergences, Bruxelles, P48.

[2] - Bruno Ponson , **Nguyen Van chan**, Georges Hirsch, Partenariat d'entreprise et Mondialisation, Karthala, Paris,1999, P14.

[3] بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران ، 2013/2012، ص75.

[4] - Marie Françoise Labouz, OP. cit , P P 39-40.

- علاقات التكافؤ بين المتعاملين.
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.
- هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة . . . إلخ
- لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.
- التقاء أهداف المتعالمين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل (Complémentarité) والمعاملة المماثلة (Réciprocité) على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين.
- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون (Coordination et Harmonisation)[1]. ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن الشراكة الاقتصادية تختلف في أسسها عن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على الانفراد بالإنتاج والملكية الكاملة لرأس المال، بالرغم من أن الشراكة هي وجه من أوجه الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في المؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة" [2]. ففي هذا الإطار نمت الاتجاهات نحو تحرير التجارة والمبادلات الدولية وتوسيع الأسواق بالإضافة إلى أن التقسيم الدولي للعمل يفترض تنمية وتطوير الأقاليم والدول المختلفة وذلك بخلق أنشطة إنتاجية وصناعية بها لرفع قدرتها الإنتاجية وبالتالي الطلب المحلي ورفع طاقتها التصديرية.

3. المزايا التي توفرها الشراكة:

من بين المزايا التي توفرها الشراكة ما يلي[3]:

[1] - Bruno ponson, OP. cit, P26.

[2] - بن عزوز محمد، **الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها و أفاقها** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001، ص12.

[3] - المرجع السابق، ص13-14.

– تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز (الشركات الأم) وتلك الناشئة في مختلف الفروع في الدول الأجنبية.

– اكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار المباشر.

– زيادة فرص التوظيف الاستثمارية للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع المشروع الأجنبي،وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج، باعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني، عكس الاستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا.

– تساعد الشراكة على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات حيث سيتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط كون أن المشروع المشترك قائم في جزء كبير من رأسماله على المدخرات الوطنية، كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات وتوفير مناصب الشغل.

– تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي، وهذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير وتقليلا للمخاطر.

– سهولة اكتساب الأسواق المحلية والحصول على المواد الأولية وبراءات الاختراع والابتكارات واليد العاملة الرخيصة.

– الحصول على امتيازات وإجراءات تفضيلية في هذه الدول لا يمكن أن تحصل عليها في بلدانها الأصلية.

– الإنتاج بتكاليف منخفضة.

– التحويل التكنولوجي وتحويل مناهج التسيير وإمكانية الحصول على التمويل.

II. العلاقات الأورو– جزائرية من التعاون إلى الشراكة:

1. العلاقات الأورو– جزائرية في إطار التعاون:

سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى مسار العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قبل الشراكة من خلال إدراجنا للنقاط التالية: [1]

-العلاقات الجزائرية الأوروبية قبل سنة1976.

-الإطار العام لاتفاقية التعاون لسنة 1976.

-الجانب الاقتصادي والمالي في إطار اتفاقية التعاون .

[1] ميموني سمير، **الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات والواقع**، مذكرة ماجستير، فرع التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 1999، ص21

أ – **العلاقات الجزائرية الأوروبية قبل سنة 1976**:[1] لم توقع الجزائر خلال الستينيات اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار ما فعل المغرب وتونس في سنة 1969 ذلك أن العلاقات بينها وبين المجموعة الأوروبية. طبعتها خصوصية آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء هذه الاتفاقيات. إذ استطاعت أن ترفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت فيه في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة، وهذا بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963 والموروث عن الحقبة الاستعمارية إضافة إلى الامتيازات المحصل عليها في اتفاقيات إيفيان سنة 1962 فيما يخص السوق الفرنسية،أين تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على حرية دخول منتجات الطرفين إلى أسواقهما بكل حرية ووفق شروط تفضيلية. لكن بعد نهاية الستينيات قررت بعض الدول الأوروبية، وخاصة إيطاليا بشكل فردي، رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية الزراعية، واقترحت هذه الأخيرة تطبيق النظام التفضيلي على أربع أخماس الصادرات الجزائرية التي يجب أن تخضع للحقوق الجمركية مع رفض المجموعة قبول دخول النفط المصفى إلا في حدود حصة جمركية محدودة لا تزيد على 240000 طن، وهو ما جعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة وبهذا وقعت الجزائر في 26أفريل 1976 على غرار باقي الدول المتوسطية اتفاقية التعاون، والتي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر1978.

ب – **الإطار العام لاتفاقية التعاون لسنة 1976** :[2] إن تحليل الإطار التاريخي والسياسي والاقتصادي الذي تمت فيه المفاوضات يكتسي أهمية قصوى، لأنه يساعد على اكتشاف سلبيات تلك الاتفاقية. فالمفوضات التي أدت إلى التوقيع على هذه الاتفاقية كانت وفقا للمعطيات النظرية للعلاقات التجارية بين الطرفين في تلك الفترة ولم تأخذ بعين الاعتبار الانضمام المحتمل لدول جنوب أوروبا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية وهي: اليونان (سنة 1981)، إسبانيا والبرتغال (سنة 1986)، رغم أن ملامح التحولات السياسية كانت واضحة في الأقطار السالفة الذكر والتي كانت تتهيأ موضوعيا لاتخاذ مكانها داخل المجموعة بعد توسع هذه الأخيرة، لقد تجلى بكل وضوح أن انضمام هذه الأقطار إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية سيؤدي إلى تغيير معادلة العلاقات الجزائرية مع أوروبا بسبب الطبيعة المزاحمة لصادرات تلك البلدان بالنسبة الصادرات الجزائر (خمور، زيتون، يد عاملة) خاصة وأن الاتفاقية لم تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد السياسة المتوسطية الشاملة المنتهجة من قبل المجموعة ابتداء من سنة 1972، فإن ذلك يضر كثيرا بالمصالح الجزائرية خاصة فيما يتعلق بصادراتها نحو أوروبا بسبب تقارب التفضيلات الجمركية المقترحة على هذه الأخيرة التفضيلات التي بدأت أوروبا تعرضها على أقطار

[1] ميموني سمير، مرجع سابق، ص22

[2] نفس المرجع، ص22

متوسطية أخرى أمضت معها اتفاقيات للتعاون وهي: إسرائيل، مصر، الأردن، تونس، المغرب سوريا ولبنان. وفيما يلي أهم ما تضمنه الجانب الاقتصادي والمالي لهذه الاتفاقية.

ج – الجانب الاقتصادي والمالي في إطار اتفاقية التعاون : فيما يخص مضمون الاتفاقية فهي ترتكز بشكل كبير على الجانب التجاري حيث منح الاتحاد الأوروبي للجزائر الأولويات التالية[1]:

– تخفيض الحقوق الجمركية بين 20% و 100% لبعض المنتجات الزراعية و مثال ذلك تخفيض بنسبة 80% من الرسوم الجمركية المفروضة على الخضر و الفواكه الجزائرية المصدرة إلى أوروبا وبين 60% و 70% للبطاطا، وكذا تحديد سقف سنوي لدخول بعض المنتجات الزراعية وفي حالة تجاوز هذا السقف يعاد فرض الحقوق الجمركية (نظام الحصص) ومثال ذلك الخمور الجزائرية التي تدخل إلى الأسواق الأوروبية في حدود حصة جمركية مقدرة ما بين 250000 و 450000 هكتولتر (HL) خلال فترة خمس سنوات مع تخفيض للرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسبة 80%.

– السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى أسواق المجموعة الأوروبية بكل حرية باستثناء بعض المنتجات الصناعية الحساسة التي تدخل وفق نظام الحصص كما هو الحال بالنسبة للمنسوجات. إضافة إلى جوانب فرعية أخرى متعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني الذي يهدف حسب ما جاء في نص اتفاقية التعاون إلى[2]:

- تحسين البنيات التحتية الاقتصادية وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة.
- دعم التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة.
- ترقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين.

وقصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني تم وضع آلية مالية متمثلة في البرتوكولات المالية والتي بلغ عددها أربعة بروتوكولات مالية لأجل 5سنوات لكل بروتوكول قابلية للتجديد كما هو مبين في الجدول، مع الإشارة إلى أنه تم إضافة 95 مليون إيكو " ECU" للبروتوكول المالي الرابع في إطار ما يعرف بالسياسة الأورو متوسطية المتجددة.

[1] - ميموني سميرمرجع سابق، ص23

[2] - Commission Européenne, **Accord de coopération entre l'Algérie et la CEE**, Office des publications Officielles des Communautés Européennes, Luxembourg, 1976, P 03.

جدول رقم (1-1): المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البرتوكولات المالية خلال الفترة1978-1996.

الوحدة : مليون يورو.

البروتوكول / شكل المساعدة	البرتوكول الأول 1978-1981	البروتوكول الثاني 1981-1986	البروتوكول الثالث 1986-1991	البروتوكول الرابع 1991-1996
المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية	44	44	56	70
القروض البنك الأوروبي للاستثمار	70	107	183	280
المجموع	**114**	**151**	**239**	**95+350**

Source: Commission Europeenne1976.Accord de coopération entre l'Algérie et la CEE, Office des publications Officielles des publications Officielles des Communautés Européennes, Luxembourg, pp6-20.

-Données de BEI Banque Européenne de l'Investissement.

وقد تم تخصيص 60% من إجمالي المبالغ الممنوحة خلال الفترة 1978 للمشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية

و 11% لتمويل المشاريع الخاصة بقطاع المياه والري أما قطاع الطاقة فخصصت له نسبة 7% و وزعت المبالغ الباقية لتموين مشاريع اقتصادية و اجتماعية أخرى.

2. العلاقات الأورو- جزائرية في إطار الشراكة:

أ - **المفاوضات الأورو- جزائرية لعقد اتفاقية الشراكة:** لقد طلبت الجزائر منذ 13أكتوبر 1993خوض مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على غرار باقي الدول المتوسطية الأخرى بغية عقد اتفاقية الشراكة وهي كلها وعي بضرورة تجاوز اتفاقيات أفريل 1976، وكان هدف الجزائر الأساسي هو الدخول في الديناميكية الجديدة للشراكة الأورو- متوسطية التي دعت إليها السياسة المتوسطية الجديدة التي اعتمدتها القمة الأوروبية في لشبونة سنة 1992 والمعتمدة على إقامة شراكة حقيقية بين الشركاء المتوسطيين الاثني عشر آنذاك ودول الاتحاد الاروبي والتي أرسي قواعدها مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995. ولقد انطلقت المفاوضات بين الطرفين بصفة رسمية في مارس 1997 وهذا على أساس نصين [1]:

- **النص الأول:** يتضمن اقتراحات من أجل شراكة أورو متوسطية وفقا لتصور مصالح الاتحاد الأوروبي .

[1] - يومية الشعب، العدد12168، يوم 19ديسمبر2001.

– **النص الثاني:** يتناول الاقتراحات المضادة الجزائرية و توسع المناقشات إلى ميادين ومسائل لا يتضمنها الملف الأوروبي تتعلق على سبيل المثال بالعدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب، هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي، أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

- السعي إلى الانفتاح أو التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني و هذا بفعل خصوصياته (ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، التحول الاقتصادي، برامج التعديل الهيكلي المطبق من قبل الجزائر خلال الفترة 1994-1998...).
- تعميم إطار التعاون الاقتصادي الأورو. جزائرية ليشمل إضافة إلى مجال المبادلات التجارية المقترح من قبل الأوروبيين مجالات أخرى إنتاجية، لذا نجد أن الجزائر كانت تطالب الاتحاد الأوروبي بدعم أكبر لإصلاحاتها الاقتصادية وهذا من خلال[1].
- مساعدتها في وضع برنامج تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر.
- توسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بحجم المساعدات المالية المخصصة لها، و هذا قصد مساعدتها في عملية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بغية اقتصادها وتهيئته لمواجهة تحديات المنافسة الأوروبية في إطار انضمامها إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية .
- وضع برنامج خاص لدعم صادراتها خارج المحروقات.

وكنتيجة لتباين مواقف الطرفين تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الطرف الجزائري إلى غاية أفريل 2000وهو تاريخ استئنافها، حيث استمرت منذ ذلك التاريخ وبدون انقطاع وهذا بدراسة جميع المسائل المطروحة من قبل الطرفيين إلى غاية التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بعد 17 جولة من المفاوضات والذي ترجم بالتوقيع وبالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يوم 19ديسمبر 2001 ببروكسل،والتي تم التوقيع عليها بصفة رسمية يوم 22أفريل 2002بمدينة فالينسيا الإسبانية ثم دخولها حيز التطبيق ثلاث سنوات بعد ذلك، ولا تختلف اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، لكن ما يميزها عن اتفاقيات الشراكة الأخرى تضمنها لملفين جديدين هما: العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص و بند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة [2]، وتختلف هذه الاتفاقية كثيرا عن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين في أفريل 1976،حيث تشمل كما قلنا سابقا جميع الجوانب سواء كانت: السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وهذا وفقا لقرارات إعلان برشلونة، وترتكز حول أربع أسس رئيسية وهي:

❖ إقامة حوار سياسي مستمر بين الطرفين فيما يتعلق بالقضايا الأمنية ومسائل الاستقرار والسلام في المنطقة الأورو متوسطية.

[1] - M HAMSADJI-BOUZIDI Nachida, **5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne**, 1998,OP.Cit, P115.

[2] - يومية الخبر، العدد 2105، يوم 19 ديسمبر2001.

❖ إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي وفقا للقواعد والإجراءات المحددة " OMC" من قبل المنظمة العالمية للتجارة.

❖ التعاون الاقتصادي، المالي، الاجتماعي والثقافي.

❖ وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئتان مشتركتان بين الطرفين لهما مسؤولية وضع آليات أو ميكانيزمات تنفيذ هذه الاتفاقية هما:

- مجلس الشراكة المكون من مسؤولين من الطرفين(على مستوى الوزراء)، والذي له سلطة أخذ القرارات فيما يخص المسائل المشتركة بين الطرفين.
- لجنة الشراكة وتتكون من موظفين وخبراء من الطرفين، وفي ظل الأسس الرئيسية لاتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنبين فيما يلي أهم ما تضمنه الجانب الاقتصادي والمالي لهذه الاتفاقية.

ب – **الجانبين الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية** : كما سبق الإشارة إليه إن اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة متشابهة إلى حد كبير مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة و المتعلقة بخصوصيات كل بلد شريك، فلا غرابة في كون الجانب الاقتصادي والمالي لهذه الاتفاقية غير مختلف من حيث المضمون عن باقي الاتفاقيات وبالتالي فهو يشمل على النقاط التالية:

إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2017 والتي تكون وفق قواعد منظمة التجارة العالمية " OMC"، والخاصة بالمنتجات المصنعة مع تحرير جزئي للمبادلات التجارية، الخاصة بالمنتجات الزراعية وفق نظام أفضليات متبادلة، مع اتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية " GATS"، عند انضمام الجزائر إلى منظمة التجارية العالمية" OMC".

- إقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي من شانها دعم التنمية في الجزائر، وكذا التعاون المالي في إطار برنامج ميدا والقروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.
- إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي التي تنص عليها المادة 6 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال فترة تقدر بـ 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بمعنى أخر إلغاء جميع الحواجز الجمركية والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017 أي بمعني أنها خاصة بالمنتجات الصناعية فقط، وهذا من خلال تنفيذ رزنامة اتفاق بين الطرفين أن تكون وفق ثلاث قوائم من المنتجات المصنعة، وبالتالي فهذه المنطقة تقوم على جملة من المبادئ وهي[1]:

– **المبدأ الأول**: فبعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن دون إجبار

[1] - EL Watan, quotidien National d'information, N 3345 du 3 Decembre2001.

الطرف الجزائري على القيام بذلك، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة فسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

- **المبدأ الثاني**: أي بمعنى أن هذه المنطقة لا يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر باثنتي عشر سنة وهذا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي تكون في سنة 2017.
- **المبدأ الثالث**: حيث سمت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية التغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة وإحداث تعديلات فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.

ج - **التعاون الاقتصادي والمالي**: على غرار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية المبرمة في إطار مسار برشلونة، فإن اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية نصت بدورها على أن يكون إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في غضون 2017 مرافقا أوفقا أو مصاحبا بتعاون اقتصادي ومالي قصد تهيئة الاقتصاد الجزائري للدخول إلى هذا الترتيب التجاري الإقليمي، فالتعاون الاقتصادي يهدف على دعم جميع المشاريع والنشاطات التي من شانها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وبالتالي فهو يمس كافة المجالات، وبغرض الإسهام بصفة فعالة في تحقيق أهداف اتفاقية الشراكة خصوصا الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة حسب نص الاتفاقية في [1]:

- تسهيل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد بما في ذلك التنمية الريفية.
- تأهيل البنى التحتية الاقتصادية.
- ترقية الاستثمار و النشاطات الموفرة لمناصب الشغل.
- الأخذ بعين الاعتبار آثار إنشاء تدريجي لمنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها.
- مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاقتصادية.

فإنه تم الاتفاق على دعم الاتحاد الأوروبي لمختلف المشاريع و النشاطات في إطار التعاون المالي وهذا في إطار المساعدات المالية الممنوحة من قبل الاتحاد عن طريق برنامج ميدا " MEDA" عوض البروتوكول المالية السابقة وكذا عن طريق القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار وفق شروط ميسرة، ويعد التعاون المالي الركيزة الأساسية للدعم وانجاز مختلف النشاطات والمشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي بين الطرفين الجزائري و الأوروبي، فلقد حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا "MEDA" للفترة 1995-2006 بمبلغ 510,2 مليون يورو هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين، تغطى الأول الفترة 1995-1999 في إطار برنامج ميدا " MEDA1" بمبلغ 164 مليون يورو، أما الثانية فهي تغطي الفترة 2000-2006 في إطار برنامج

[1] - المادة 79 من نص اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

" MEDA 2" وقد كانت المنح المخصصة في إطار برنامج ميدا " MEDA1" موزعة على النحو التالي:79% من الغلاف المالي لدعم التحول الاقتصادي، 18% لتسهيل التعديل الهيكلي، و 3% لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.

جدول رقم (1–2) : المشاريع و النشاطات الممولة من قبل "MEDA1" في الجزائر خلال الفترة 1996– 1999.

وحدة: مليون يورو.

المشروع / القطاع	المبلغ	التوزيع
أ – دعم التحويل الاقتصادي	129	%79
تحسين نسب الفوائد للقروض الممنوحة من قبل BEI قصد تمويل مشاريع محاربة التلوث الصناعي	10.75	
دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME/PMI)	57	
دعم إعادة الهيكلة الصناعية	38	
دعم تحديث وتطوير القطاع المالي	23.25	
ب –تسهيل التعديل الهيكلي	30	%18
تسهيل التعديل الهيكلي	30	
ت – تعزيز التوازن الاقتصادي – الاجتماعي	5	%3
دعم المنظمات الغير حكومية O.N.G	5	
المجموع أ + ب + ت	164	%100

Source: commission Européenne(2000).Rapport annuel du programme MEDA pour l annee2000. P28

و من خلال الجدول يتبين لنا أن أكبر نسبة من هذه المبالغ تم تخصيصها لدعم التحول الاقتصادي الذي يهدف إلى تحضير المتعاملين إلي الدخول في التبادل الحر وذلك بتحسين قدرتهم التنافسية، وبناء على ما سبق توضيحه ونظرا لأهمية التعاون المالي لدعم وإنجاز مختلف النشاطات و المشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي سنحاول من خلال العنصر الموالي تقييم نتائج التعاون المالي.

د – تقييم التعاون المالي : بناءا على المبالغ المالية المخصصة للجزائر والدول المتوسطية الشريكة في إطار برنامج ميدا "MEDA1"، ونسب التسديد الفعلية لها الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (1-3): المبالغ المالية المخصصة للدول المتوسطية في إطار برنامج "MEDA1"

خلال الفترة : 1995-1999

الوحدة: مليون يورو

الدول	الجزائر	مصر	المغرب	تونس	الأردن	لبنان	سوريا	فلسطين	بقية الدول	المجموع
المساعدات المالية المخصصة	164	686	656	428	245	182	99	111	855	3435
نسب التسديد %	18.2	22.8	19.3	39.5	42.5	0.5	0	48.6	27	26

Source: Les Statistiques sont disponible sur le site Internet de la Commission Européenne 20:25,10/04/2018,http://www.europa.eu.int/comm/europeaid/index-en.htm.

نلاحظ بأنه علاوة على ضعف نسب التسديد الفعلية التي لم تتجاوز 18.2% نجد أن الجزائر احتلت المراتب الأخيرة بين الدول المغاربية من حيث حجم الاعتمادات المالية المخصصة لها، إذ لم تستفيد إلا من مبلغ 164 مليون يورو خلال الفترة 1995-1999 (MEDA1) في الوقت الذي استفاد فيه المغرب من 656 مليون يورو وتونس بـ128 مليون يورو، وترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف المبالغ المخصصة للجزائر بالدرجة الأولى إلى[1]:

- توقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البرتوكولات المالية السابقة في سنوات التسعينيات بفعل الوضعية الأمنية، وكذا غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية المسؤولة عن مراقبة تنفي ذ هذه المشاريع و تقييمها خلال الفترة 1994-1998.

- الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج MEDA فأول المشاريع لم تصبح عملية إلا مؤخرا،إضافة إلى الأسباب الم ذكورة هناك أيضا الأسباب المتعلقة بقلة المشاريع المقدمة من قبل الطرف الجزائري،حيث أن برنامج ميدا يقوم على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع المرشحة للتموين عن طريق البرنامج وفق البرامج الاستدلالية الوطنية، حيث كلما كانت المشاريع والنشاطات المقدمة من قبل بلد ما كثيرة ومتنوعة كلما كان حجم الاعتمادات المالية المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي لهذا البلد كبيرة فالجزائر خلال هذه الفترة (1996-1999) لم تقدم مشاريع كثيرة، حيث كان للازمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات تأثيرها على حجم المساعدات المخصصة لها والتي كما سبق ذكره أدت إلى غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية في الجزائر التي تعد بمثابة الهيئة المسؤولة على مراقبة المشاريع الممولة في إطار البرنامج ومراقبتها خلال الفترة (1994-1998) وكذا تعثر المفاوضات الأورو-جزائرية حول عقد اتفاقية الشراكة وتوقفها خلال الفترة (1997-2000) ونفس الشيء ينطبق على برنامج ميدا MEDA2 فبالرغم من التحسن الكبير في المبالغ

[1] - Commission européenne, Algérie: **document de strategie2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004**, Bruxelles, 2001, P16.

المخصصة خلال الفترة (2000-2006) والمقدرة ب 338.8 مليون يورو [1] فإن المخصصات السنوية للجزائر بقيت متواضعة لا تغطي جميع احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية.

الجدول رقم (1-4): المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج"MEDA 2 " خلال:2000-2005.

وحدة: مليون يورو.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2000/2005	نسبة التسديد %
الجزائر	30.2	60	50	41.6	51	40	272.8	**%41.82**
إجمالي المساعدات المخصصة للدولة الشريكة	568.7	603.3	611.6	600.3	697.6	734	3815.5	**%83.01**

Source: Les Statistiques sont disponible sur le site Internet de la Commission Européenne. 22:45,15/04/2018,http://www.europa.eu.int/comm/europeaid/ index-en.htm.

حيث أن أكبر التزام تحصلت عليه كان سنة 2001 بـ 60مليون يورو، مع الإشارة إلى أن نسبة التسديد بالرغم من أنها تفوق نسبة التسديد في إطار برنامج ميدا MEDA2 إلا أنها منخفضة، حيث أنها لم تتلقى بصورة فعلية إلا 114.1مليون يورو من أصل 272.8مليون يورو المخصصة لها خلال الفترة (2000-2005). إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج MEDA، فإن الجزائر استفادة أيضا من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، حيث قدر القروض المتحصل عليها خلال الفترة (1995-2005) بـ1405مليون يورو، والتي وجهت أساسا لتمويل العمليات التالية[2]:

- تطوير الهياكل الاقتصادية عن طريق قروض طويلة الأجل وتحت شروط مقبولة.
- مشاريع حماية البيئة، مع نسب فوائد منخفضة للقروض الممنوحة لتمويل هذه المشاريع.
- تدعيم وتطوير القطاع الخاص، سواء عن طريق القروض الممنوحة من الأموال الخاصة للبنك الأوروبي،عن طريق المساهمة برؤوس الأموال الخطرة. كما أن نسبة تسديد هذه القروض قدرت خلال الفترة (1996-2002) بـ 47%، بمعنى أن الجزائر قد تحصلت فعليا على 350,808مليون يورو. ويعود سبب ضعف نسبة التسديد هذه إضافة إلى التأخير في انجاز المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض وفق ما اتفق عليه.

[1] - Commission européenne, Algérie: **document de strategie2007-2013 et programme indicatif national2007-2010**,P 19.

[2] - Commission europeenne2001, Algérie: **document de strategie2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004**,OP.Cit, P16.

– عدم تقديم القروض المخصصة بتدعيم القطاع الخاص في الجزائر ويرجع سبب ذلك حسب المفوضية الأوروبية إلى[1]:

- تأخر الكبير في تنفيذ برنامج المخصصة من قبل السلطة.
- قلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع، وهو ما أدى إلى عدم استخدام الموارد المالية المخصصة من قبل البنك للجزائر بصورة كلية وتجدر الإشارة إلى أن برنامج ميدا MEDA، بالرغم من أنه عامل خارجي مساعد على دعم تنفيذ الإصلاحات في مختلف القطاعات إلا أن نجاح التنمية في الجزائر لا يتوقف على حجم التمويلات الأوروبية أو الخارجية بصفة عامة بقدر ما يتوقف على مدى نجاعة السياسات و التدابير المتخذة من قبلها قصد تهيئة اقتصادية وإنجاح انفتاحها على العالم الخارجي، خصوصا وأن الجزائر تستحوذ على قطاع استراتيجي وهو قطاع المحروقات الذي ساهم في تحسين وضعيتها المالية بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في الفترة (2000-2007)، كما دعم مكانتها في التجارة الدولية للغاز الطبيعي الذي يعد أحد المحاور الرئيسية للشراكة التي يسعى الإتحاد الأوروبي اليوم إلى تنميتها مع الجزائر.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية حول الدراسة

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض ما توصل إليه من باحثين سابقين في مجال دراستنا لما له علاقة بها ،فقد تم تقسيمه إلى مطلبين رئيسيين في المطلب الأول تم التعرض إلى التعريف بالدراسات السابقة أما في المطلب الثاني تم عرض أهم النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسات .

المطلب الأول: التعريف بالدراسات السابقة.

I. دراسة: مكانة صادرات الغاز الطبيعي في ظل منافسة الطاقة البديلة و المتجددة.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية و البنوك

"مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي" كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير – جامعة أمحمد بوقرة بومرداس– السنة الجامعية 2017-2018 من اعداد العبسي علي.

قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول تناول الفصل الأول اقتصاديات الغاز الطبيعي و مكانته في الطاقة الدولية و الفصل الثاني تناول دور صادرات الغاز الطبيعي في الاقتصاد الوطني ، و الفصل الثالث تناول واقع تطوير الطاقة البديلة و المتجددة في الجزائر و دراسة بعض التجارب الدولية ، و الفصل الرابع تناول أثر صادرات الغاز الطبيعي الجزائري على الاقتصاد الوطني و انتاج الطاقة المتجددة دوليا و محليا .

[1] -Commission europeenne2001, **Algérie: document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004**, OP. Cit, P16.

II. دراسة: الوضع الحالي و المستقبلي للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي و مكانته في الاقتصاد الوطني.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية " الوضع الحالي و المستقبلي للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي و مكانته في الاقتصاد الوطني—حالة الجزائر-" ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير —جامعة الجزائر 3- السنة الجامعية 2012-2013، من اعداد لبزة هشام.

قسمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول: تناول الفصل الأول اقتصاديات و مكانته لدى الدول العربية، و تناول الفصل الثاني الوضع الراهن للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي في الجزائر، وتناول الفصل الثالث مكانة الانتاج المسوق من الغاز الطبيعي في الجزائر، و تناول الفصل الرابع الدور المستقبلي للغاز الطبيعي في الجزائر و رهانات سوقه الغازية، وتضمن الفصل الخامس أثر الانتاج المسوق من الغاز الطبيعي.

III. دراسة: مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل والاستشراف الاقتصادي .(مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي)كلية العلوم الاقتصادية- جامعة منتوري قسنطينة — السنة الجامعية 2008- 2009 من إعداد بشكيط سهام.

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول تناول الفصل الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر ومكانة الغاز الطبيعي .والفصل الثاني: تناول مكانة الجزائر في التجارة الدولية للغاز الطبيعي. والفصل الثالث: دور الغاز الطبيعي في تفعيل الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي. ولقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبحث إضافة إلى استخدام المنهج التاريخي.

IV. دراسة: الوضع الحالي و المستقبلي للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي و مكانته في الاقتصاد الوطني.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية " الوضع الحالي و المستقبلي للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي و مكانته في الاقتصاد الوطني—حالة الجزائر-" ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير —جامعة الجزائر 3- السنة الجامعية 2012-2013، من اعداد لبزة هشام.

قسمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول: تناول الفصل الأول اقتصاديات و مكانته لدى الدول العربية، و تناول الفصل الثاني الوضع الراهن للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي في الجزائر، وتناول الفصل الثالث مكانة الانتاج المسوق من الغاز الطبيعي في الجزائر، و تناول الفصل الرابع الدور المستقبلي للغاز الطبيعي في الجزائر و رهانات سوقه الغازية، وتضمن الفصل الخامس أثر الانتاج المسوق من الغاز الطبيعي.

V. دراسة : مقال حول الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق لغازية.

المقال للأستاذين : الدكتور كتوش عاشور والدكتور بلعزوز بن علي تحت عنوان (الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية)،صادر في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2 ،سنة 2005،جامعة الشلف. يعالج هذا المقال آفاق وتطور الصناعة الغازية الجزائرية واستراتيجياتها ضمن إبراز الرهانات الممكنة للسوق الغازية ومدى تطورها خلال سنوات 2000.

VI. دراسة : ثلاث مقالات في جريدة العربي الجديد حول الغاز الجزائري مع أوروبا.

المقال الأول : للكاتب حمزة كحال (الغاز الجزائري في قبضة السوق الأوروبية) بتاريخ 31 مايو 2016

المقال الثاني : حمزة كحال (الغاز الجزائري يضل طريقه إلى أوروبا) بتاريخ 11 أفريل 2016

المقال الثالث : حمزة كحال (غاز الجزائر الحائر..الحكومة تصر على عقود تصدير طويلة الأجل وأوروبا تراوغ) بتاريخ 19

ديسمبر 2017 ،نشرت في جريدة العربي الجديد .

تناولت هذه المقالات الثلاث واقع الغاز الطبيعي الجزائري والعلاقات الحالية مع الإتحاد الأوروبي في ظل قرب نهاية عقود تصدير الغاز إلى أوروبا.

المطلب الثاني: أهم نتائج الدراسات السابقة.

I. نتائج: مكانة صادرات الغاز الطبيعي في ظل منافسة الطاقة البديلة و المتجددة.

- يشهد العالم استمرار في نمو استهلاك الطاقة نتيجة التقدم الصناعي و الاقتصادي و الاجتماعي الحاصل ، وقد أدى ذلك إلى زيادة استهلاك مختلف أنواع الوقود الأحفوري و لا سيما الغاز الطبيعي.
- تسعى الجزائر كباقي الدول المنتجة و المصدرة للغاز الطبيعي وفي مجال الطاقة على المدى المتوسط والبعيد إلى زيادة احتياطي الغاز الطبيعي من خلال إنعاش و تكثيف جهود البحث و الاستكشاف بإضافة إلى تطوير المكامن المكتشفة و غير المستغلة مع تحسين معدلات الاستخلاص في المكامن المستغلة لينتج عن ذلك زيادة الانتاج و الاستخدامات و التصدير.
- يعد الغاز الطبيعي الوقود المفضل بيئيا ، و هو مصدر رئيسي في توليد الطاقة حيث أصبح مصدر ملائم للعديد من الأنشطة الصناعية كالصناعات البتروكيماوية ، صناعة الأسمدة و المواد البلاستكية بالإضافة كمصدر وقود.

– ارتفاع حجم صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي يرتبط بالقدرة الانتاجية و شبكة التوزيع، من اجل ذلك تقوم الجزائر بتدعيم قدرتها الإنتاجية عن طريق انجاز مركبين جديدين للغاز الطبيعي و ثلاث أنابيب تمويل خارجية دون أن ننسى تدعيم الأسطول الذي دعمته بناقلتين للغاز الطبيعي.

– لقد شهد قطاع توليد الطاقة الكهربائية في العالم تغيرات واسعة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين و قد تم استخدام أنواع مختلفة من الوقود، كما ارتفعت حصة مساهمة الغاز الطبيعي في قطاع توليد الطاقة الكهربائية للحقبة الماضية.

– إن عدم مراعات البديل الاقتصادي للغاز الطبيعي سيعمق التبعية النفطية أكثر و ستجد الدولة نفسها في نهاية المطاف قد قضت على ثروتها الطبيعية في استهلاك دون أن تستفيد الأجي ال المقبلة من حقها في الثرة الطبيعية ، و لذلك فلا مبرر موضوعي لزيادة الطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي.

– ضرورة خلق طاقة بديلة لطاقة الغاز الطبيعي تكون متجددة وغير ناضبة من شأنها أن تحافظ على البيئة.

– من أهم ميزات استخدام الغاز الطبيعي أنه اقل تكلفة من المنتجات الطاقوية الأخرى وأقل تلويثا للبيئة،لذلك انتهجت الجزائر سياسة طاقوية من أجل الاستعمال الأقصى للغاز الطبيعي.

II. نتائج: الوضع الحالي و المستقبلي للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي و مكانته في الاقتصاد الوطني.

– ترمي الهداف الأساسية المسطرة في مجال المحروقات إلى زيادة رفع احتياطات المحروقات و تحسين شروط وظروف استغلالها، لينتج عن هذه الأهداف زيادة في الاستهلاك الإجمالي للطاقة سواء كان يذهب للتصدير أو الاستهلاك الوطني.

– تعتبر الجزائر من أهم الدول العشرة الأوائل من حيث حجم الاحتياطات إذ تحتل المرتبة الثامنة عالميا وتساهم بنسبة 2,56% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، وتكمن معظم احتياطات الغاز الطبيعي في حقل حاسي الرمل بنسبة 60%.

– إن أهم أسباب اتجاه الاستراتيجية الجزائرية نحو التعاون الدولي و الاقليمي في قطاع الطاقة هي أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني و العوائق المالية و التكنولوجية المتعلقة بنموه.

– تزايد الانتاج المسوق من الغاز الطبيعي حيث يتوزع هذا الانتاج لأغراض التصدير و لأغراض نشاط تسييل الغاز واحتياجات القطاع النفطي إضافة إلى متطلبات السوق المحلية المتزايدة .

– سجلت صادرات الغاز تراجع خلال 2009 نتيجة المنافسة الحادة على الغاز الطبيعي في أساوقه التقليدية و تأخر مشاريع غازية كان يتوقع دخولها الخدمة خلال نفس السنة.

– إن الدفاع عن أسعار الغاز المصدر لاسيما الغاز الطبيعي المميع في الأسواق يعتبر مهمة شاقة تخوضها الجزائر لضمان مداخيل على مستو الاستثمارات المنجزة فالمنافسة في الأسواق ليست على مستوى البيع

بل على مستوى الدفاع عن الأسعار لذا فالجزائر تدعم هذا المسعى الذي تريد أن تكون الاستثمارات فيه هامة و التي لا يمكن أن تكون مضمونة الا بعقود طويلة المدي.

III. نتائج: مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي

- خلصت الدراسة أن الاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي شهد ارتفاعا بصورة دائمة في العقود الأخيرة،وكذلك تزايد إنتاج الغاز الطبيعي بصورة مستمرة تماشيا مع الطلب العالمي إلى غاية 2007حسب الدراسة، كذلك تزايد الاستهلاك من الغاز الطبيعي فمنذ 1980كسب الغاز الطبيعي والطاقة النووية حصة من سوق الطاقة على حساب كل من الفحم والنفط وخلصت الدراسة أن الاستهلاك يتركز في ثلاث مناطق رئيسية أوربا واستراليا ثم أمريكا الشمالية ثم منطقة آسيا.

- شهد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي ارتفاعا كبيرا خاصة بعد 2000مما أدى إلى تطور التجارة العالمية للغاز بشكل كبير.

- نمو التجارة العالمية للغاز المسال "GNL" بمعدل سريع إلا أن أسعاره تبقى منخفضة لا تساعد التوسع الذي ينشده العالم كما لا تعكس الخصائص المميزة له.

- الانخفاض في الأسعار يرجع أساسا لعدم وجود سوق عالمية تتحدد فيها أسعار الغاز واعتماد السعر في كل حالة على التفاوض بين المصدر والمستورد.

- تعد الشراكة الأورو- جزائرية في قطاع الطاقة وخاصة في مجال الغاز الطبيعي أحد المحاور الرئيسية التي يسعى الاتحاد الأوربي إلى تنميتها وتعتبر عامل مهيكل للعلاقات الاقتصادية التي تربط الجانبين نظرا لضخامة حجم المبادلات التجارية الطاقوية إذ يعتبر الاتحاد الأوربي أول شريك اقتصادي للجزائر كاعتبار أول دائن ومتعامل تجارى لها وأول شريك تجاري حيث يلاحظ أن أكثر من 50% من تبادل التجاري يتم معه.

- إستراتيجية الجزائر في تموين الاتحاد الأوربي بالغاز الطبيعي تسعي إلى زيادة صادراتها باتجاهه من خلال توسيع الهياكل الغازية التي تربطها به إضافة إلى توسيع عقود الشراكة في مختلف مجالات الصناعة الغازية .

- خلصت الدراسة أن الآثار كانت إيجابية على الجانبين في الفترة الممتدة إلى غاية سنة 2008 حيث سمحت للجزائر بتطوير قطاعها الغازي الذي يتطلب استثمارات ضخمة وكفاءات عالية إضافة إلى الرفع من صادراتها .

كما حققت أهداف الاتحاد الأوربي خاصة المتعلقة بتأمين تموينه إلا أن آفاق هذه الشراكة تبقى محكومة بعوامل خارجية قد تؤثر على أهداف الجانبين.

المقارنة:

ساعدتنا هذه المذكرة على الفهم والتعمق في موضوع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي،وهذا ما ينطبق على دراستنا، وأما بالنسبة للإضافة التي أدرجت في دراستنا الحالية هي تسليط الضوء

على الفترة الحديثة لواقع هذه الشراكة من سنة 2000 إلى سنة 2016 من خلال مستويات إنتاج واستهلاك وتصدير واستيراد الغاز الطبيعي وعقود التصدير والصناعات الغازية ، وكذلك إضافة أثر هذه الشراكة على إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية ،ومراحل تطور هذه التجارة ،وكذا أثرها على أهم القطاعات الاقتصادية الجزائرية.

IV. نتائج: مقال حول الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق لغازية

– أشارت الدراسة أن تاريخ الجزائر حافل في المجال الغازي لاحتوائها على احتياطات هائلة ،وبالتالي فالجزائر استطاعت أن تلعب دورا قياديا في مجال الغاز من خلال تصديره إلى أوروبا أثناء الحرب التحريرية مما سمح بعد الاستقلال لشركة سونا طراك باكتساب الخبرة اللازمة.

– بينت الدراسة أن أسعار الغاز كانت مرتبطة بسعر البترول ومع وجود عقود طويلة الأجل أدت إلى إحداث مراجعات دورية للأسعار لإيجاد توازنات للقواعد التعاقدية بحيث شهدت ارتفاعات خلال سنوات 1980.1973 وانخفاضات خلال سنوات 1992.1986. .

– نوهت الدراسة أن الجزائر تعتبر المورد الرئيسي للغاز الطبيعي بأقل التكاليف وبتموين مستقر ودائم لأوروبا بأكملها مما يشجع تكاملها داخل الإستراتيجية الطاقوية الأوروبية ومما يفتح المجال في توسيع استغلال فرع الصناعة الكيميائية المعتمدة على الغاز الطبيعي وهذا مما حول الجزائر إلى بلد منتج ومصدر للغاز الطبيعي. دلت الدراسة أن الجزائر اتخذت إستراتيجية مزدوجة لتصدير الغاز عبر خطوط الأنابيب وفروع التمييع وتعتبر الأولى هي الغالبة في تموين أوروبا الغربية والشرقية ،بالإضافة إلى أن للجزائر تجهيزات للتمييع حيز التشغيل كفيلة بتموين الأسواق الأمريكية والآسيوية.

– أشارت الدراسة أن ضمان الالتزام بتأمين تموين مستمر لأوروبا لا يمكن إجراؤه إلا بتنفيذ مخطط صارم يهدف في المدى المتوسط إلى تكثيف أعمال البحث والتنقيب وتطوير الحقول المكتشفة والغير مستغلة ، وبالتالي فالتنمية الغازية تتطلب صناعة رأسمالية علية تتركز أساسا على عقود طويلة الأجل سواء في المجال الاستثماري أومجال التموين بالتأثير على مختلف المتعاملين الدول المدرة والشركات والمؤسسات المالية والدول المستهلكة.

– خلصت الدراسة أن الجزائر تعتبر المورد الأساسي في ميدان الطاقة وتعد من بين الأربع موردين الأساسيين للغاز الطبيعي ،كما يعتبر وجود الهياكل القاعدية البترولية والغازية الهامة بالقرب من أوروبا بمثابة العامل الأساسي للعلاقات القوية والمتينة التي تخوضها الجزائر مع أوروبا في ميدان تصدير الغاز الطبيعي إليها.

V. نتائج: ثلاث مقالات في جريدة العربي الجديد حول الغاز الجزائري مع أوروبا

– المقال الأول أشار إلى سعي الجزائر من أجل كيفية إبقاء حصتها من الغز الطبيعي في السوق الأوروبية دون تخفيض الأسعار مع الفوز بعقود طويلة الأجل ، بينما تفضل الشركات الأوروبية عقود قصيرة الأجل في ظل سوق يشهد تقلبات مستمرة في الأسعار.

– المقال الثاني بين أن المشهد الأوروبي إزاء الجزائر يشهد تجاذبا ومناورات للضغط على المجمع النفطي سونا طراك لكسر الأسعار ولي ذراع الجزائر التي تصر على ثنائية تخفيض الأسعار مقابل عقود طويلة الأجل من خلال إعلان إيطاليا بعدم تجديد عقود استيراد الغاز الجزائري الذي سينتهي بحلول عام 2019 وهذا مما يؤدي إلى أزمة سياسية أكثر منها اقتصادية وبالتالي سيؤثر أيضا على سير مفاوضات تجديد العقود الأخرى التي تربط الجزائر بإسبانيا وفرنسا.

– يرى المقال الأول أن لجوء الجزائر إلى عقود طويلة الأجل كان الهدف منه سابقا كوضعية ضمان في حال التوجه نحو طلب الاقتراض من البنوك الدولية ،بينما الأمر الآن مختلف وبالتالي على الجزائر تغيير إستراتيجيتها الغازية المتبعة قبل نهاية العقود المبرمة.

– أما المقال الثالث فيعتبر أن حصة الجزائر من الغاز الطبيعي ممكن أن تتغير أذا لم تنجح الجزائر في تقديم عروض مغرية لزبائنها الدائمين في أوروبا خاصة في ظل دخول منافسي الجزائر بمعطيات جديدة مثل روسيا ومشروعها (يامال) الغازي الذي يهدف إلى إمداد أوروبا بحوالي 46% من الغاز الروسي ، وأيضا دخول شركة "شيل" الهولندية النرويجية كمنافس قوي بعد اكتشافها حقولا جديدة في جنوب النرويج مما يرفع حجم العرض والمنافسة وهذا في ظل تراجع الصادرات الجزائرية منذ عام 2014 بقيمة 10% بفعل المنافسة.

خلاصة الفصل:

لقد تمحور عرضنا في الفصل الأول حول الطاقة وأهم مصادرها و كذلك واقع إنتاجها و مكانتها في السوق العالمية ،كما سلطنا الضوء بشيء من التفصيل عن ماهية الغاز الطبيعي و خصائصه و تطور الصناعة الغازية ،و كذلك تناولنا في هذا الفصل موضوع العلاقات الأوروبية الجزائرية انطلاقا من تبيان واقع العلاقات القائمة بين الطرفين و القواعد التي حكمتها منذ اتفاقيات التعاون المبرمة سنة 1976 إلى غاية دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005، كما عرَجنا إلى ذكر بعض الدراسات السابقة التي تناولت أحد أوجه هذه الشراكة من خلال تصدير الغاز الطبيعي الجزائري إلى الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني:

دور الغاز الطبيعي في تفعيل الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني: دور الغاز الطبيعي في تفعيل الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

تمهيد

في ظل الشراكة الاقتصادية التي تربط الجزائر بالإتحاد الأوروبي يعتبر قطاع الطاقة عامل مهيكل للعلاقات الاقتصادية التي تربط الجانبين وهذا نظرا لضخامة المبادلات التجارية الطاقوية ولأهمية الغاز الطبيعي في هذه الشراكة نجد أن الجزائر تعد مورد مهم للإتحاد الأوروبي الذي يسعى من خلالها إلى ضمان أمن تموينه بهذا المورد الطاقوي في ظل التوترات الدولية التي يشهدها القطاع الغازي في السنوات الأخيرة، وسنحاول في هذا الفصل إلى تبيان دور الغاز الطبيعي في تفعيل هذه الشراكة من خلال مبحثين نتناول في الأول دراسة ميدانية لواقع الغاز الطبيعي في الجزائر والإتحاد الأوروبي والثاني نسلط فيه الضوء على أهمية وآثار الشراكة على الجانبين.

المبحث الأول: الدراسة الميدانية:

في هذا المبحث سيتم استعراض الطريقة المعتمدة والأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب رئيسية ففي المطلب الأول يتم إلى التطرق إلى سرد واقع الغاز الطبيعي في الجزائر والإتحاد الأوروبي وأما في المطلب الثاني فقد تم التطرق إلى تطور الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي وأما في المطلب الثالث فقد تمت الإشارة إلى واقع الشراكة الأورو. جزائرية في مجال المبادلات التجارية من خلال إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك كانت الأدوات المستخدمة متمثلة في اعتماد المعطيات والمعلومات الإحصائية والبيانية واستخدام أسلوب التحليل والتعليق على مختلف الجداول والأشكال،بالإضافة إلى توظيف أسلوب الاستنباط.

المطلب الأول: واقع الغاز الطبيعي في الجزائر و الإتحاد الأوروبي:

I. واقع الغاز الطبيعي في الجزائر:

منذ اكتشاف حقل حاسي الرمل الغني بالغاز الطبيعي تغيرت المعطيات الطاقوية، فقد تحولت الجزائر منذ التسعينات من بلد منتج للبترول بصفة أساسية إلى منتج ومصدر للغاز الطبيعي والمنتجات الغازية، وهذا الانتقال ليس عشوائيا بل تم وفق إستراتيجية مدروسة[1].

1. الاحتياطات الغازية الجزائرية:

تتميز الحقول الجزائرية بغناها الخاص بالغاز الطبيعي حيث أولت الجزائر له اهتماما كبيرا من خلال قانون المحروقات لسنة 2005 ، فقد أحدثت وكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات من بين مهامها إعدادها عند بداية كل سنة مخططا للاحتياطات الغازية يمتد لعشر سنوات[2] ومن خلال الجدول الآتي سنبين تطورات الاحتياطات الغازية بين سنتي 2000 و2016:

جدول رقم(2–1): احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2000–2016

الوحدة : مليار متر مكعب/السنة

السنوات	الجزائر	نسبة التغير	نسبة من الابيك%
2000	4.455		0.42%
2001	4.523	-1.53%	0.30%
2002	4.523	0.00%	0.29%
2003	4.545	0.49%	0.29%
2004	4.545	0.00%	0.29%
2005	4.504	0.90%	0.29%
2006	4.504	0.00%	0.29%

[1] بشكيط سهام، **مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي** مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية ـ جامعة منتوري ـ قسنطينة ـ السنة الجامعية 2009/2008 ، ص35

[2] ـ المادة 62 من قانون المحروقات رقم 05- 07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل 28أفريل 2005، العدد 50.

0.29%	0.00%	4.504	2007
0.29%	0.00%	4.504	2008
0.28%	0.00%	4.504	2009
0.28%	0.00%	4.504	2010
0.28%	0.00%	4.504	2011
0.28%	0.00%	4.504	2012
0.28%	0.00%	4.504	2013
0.28%	0.00%	4.504	2014
0.28%	0.00%	4.504	2015
0.28%	0.00%	4.504	2016

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على http://oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:8:10487434616827 ، 2018/04/14,12:56

شكل رقم(2–1): احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2000–2016.

الوحدة : مليار متر مكعب/السنة

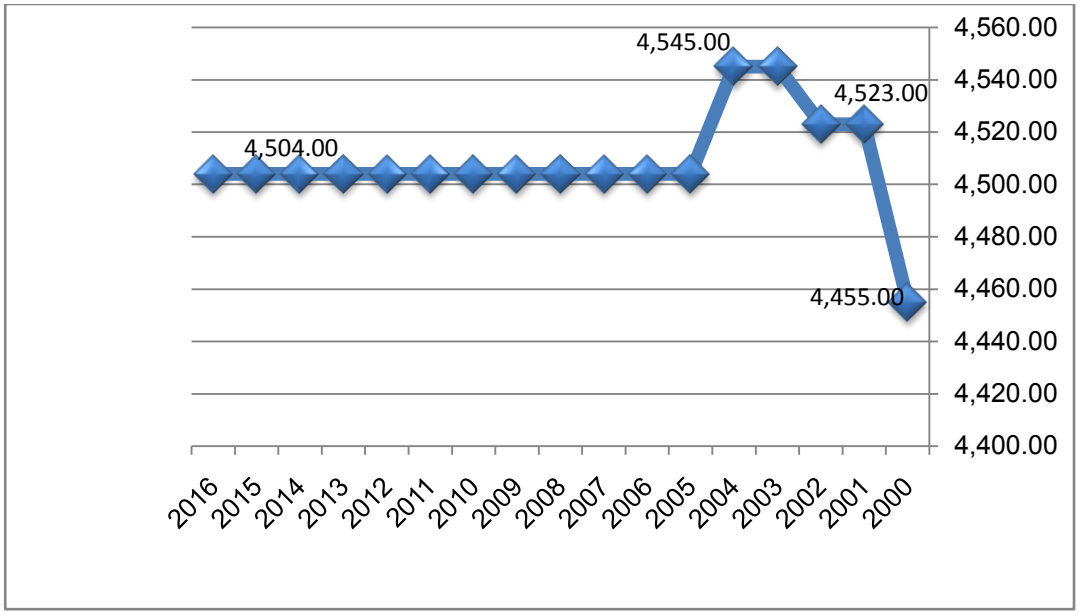

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على http://oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:8:10487434616827 ، 2018/04/14,12:56

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الاحتياطات الغازية شهدت تطورا منذ سنة 2000 بحيث قدر هذه السنة بمقدار 4.455 مليار م^3 وكان أقصاه سنتي 2003 و2004 حيث قدر بحوالي 4.545 مليار م^3 ويعود هذا التطور إلى وجود عدة مشاريع خلال هذه السنوات لتطوير الحقول الغازية والتطور التكنولوجي المرافق لذلك،بينما نلاحظ أن هناك استقرار وثبات مسجل من الاحتياطات الغازية خلال السنوات 2005 إلى غاية 2016، وتجدر الإشارة بأن الاحتياطات الغازية الجزائرية

قدرت بنسبة 2,41% من الاحتياطات العالمية المؤكدة سنة 2016 من الغاز الطبيعي ،وتأتي في المرتبة الثانية إفريقيا بعد نيجيريا و الحادية عشر عالميا[1] .

وكذلك فقد حققت الجزائر 129 اكتشافا جديدا للنفط والغاز منذ عام 2000، منها 16 اكتشافا عام 2008 والعدد نفسه في العام 2009 (منها 9 اكتشافات حققتها شركة سونا طراك بمفردها و7 مع شركات أجنبية)، أما في سنة 2010 فقد حققت 29 اكتشافا تضمنت 14 منها بالغاز، 12 بالبترول و3 بالبترول والغاز(منها 27 اكتشافا حققتها شركة سونا طراك بمفردها و2مع شركات أجنبية)[2].

2 . مراحل تطور إنتاج الغاز الطبيعي الجزائري:

نقصد بإنتاج الغاز الطبيعي الإنتاج الإجمالي أو الخام قبل تعرضه لسلسلة عمليات، ويتأثر الإنتاج بعدة عوامل منها معدل اكتشاف حقول الغاز، وتغيرات الاستهلاك الوطني من الغاز الطبيعي، ومتطلبات الوفاء بتعهدات العقود المبرمة مع المستهلكين[3]،ويتمركز إنتاج الغاز أساسا في حاسي الرمل وكذا حقول آلرار، ورورد النوس ،وتين فوي تابنكورت، وحوض الحمراء ، وتوجد في طريق التطور حقول أخرى ذات أهمية كبرى[4].

أ. إنتاج الغاز الطبيعي الجزائري الخام:

تعتبر الجزائر اليوم من أهم البلدان المنتجة للغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المميع،والجدول التالي يوضح الإنتاج الإجمالي للغاز الطبيعي الجزائري لسنوات 2016/2000.

جدول رقم(2–2): إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2000–2016.

الوحدة: مليار متر مكعب /السنة

السنوات	الجزائر	نسبة التغير	نسبة أوبيك
2000	176,439.00		43.34%
2001	173,106.09	1.89%	41.67%
2002	175,197.01	1.21%	40.34%
2003	176,109.32	0.52%	40.02%
2004	183,878.00	4.41%	38.18%
2005	177,555.00	3.44%	34.28%
2006	175,342.00	1.25%	32.42%
2007	198,182.00	13.03%	34.09%
2008	201,186.00	1.52%	32.94%
2009	196,944.00	2.11%	30.82%

[1] 10:15,14/04/2018, https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical-review-of-world-energy, BP statistical Review of word enercy.2017.XLS,

[2] ـ زغبي نبيل ، **أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الجزائري** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ـ سطيف سنة الجامعية 2012/2011 - ص52

[3] ـ لبزة هشام ، **الأهمية الاقتصادية للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي الجزائري**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة –جامعة الجزائر3-العدد 24-2012-25/2011، ص89.

[4] ـ زغبي نبيل ، مرجع سابق ، ص56

27.01%	2.42%	192,175.29	2010
26.51%	-1.07%	190,127.00	2011
24.79%	-3.96%	182,600.00	2012
24.75%	-1.70%	179,490.00	2013
25.72%	4.05%	186,754.00	2014
24.62%	-1.57%	183,826.00	2015
24.90%	2.89%	189,139.00	2016

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على http://oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:8:10487434616827 ، 2018/04/14,12:56

شكل رقم(2-2): إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

الوحدة: مليار متر مكعب /السنة

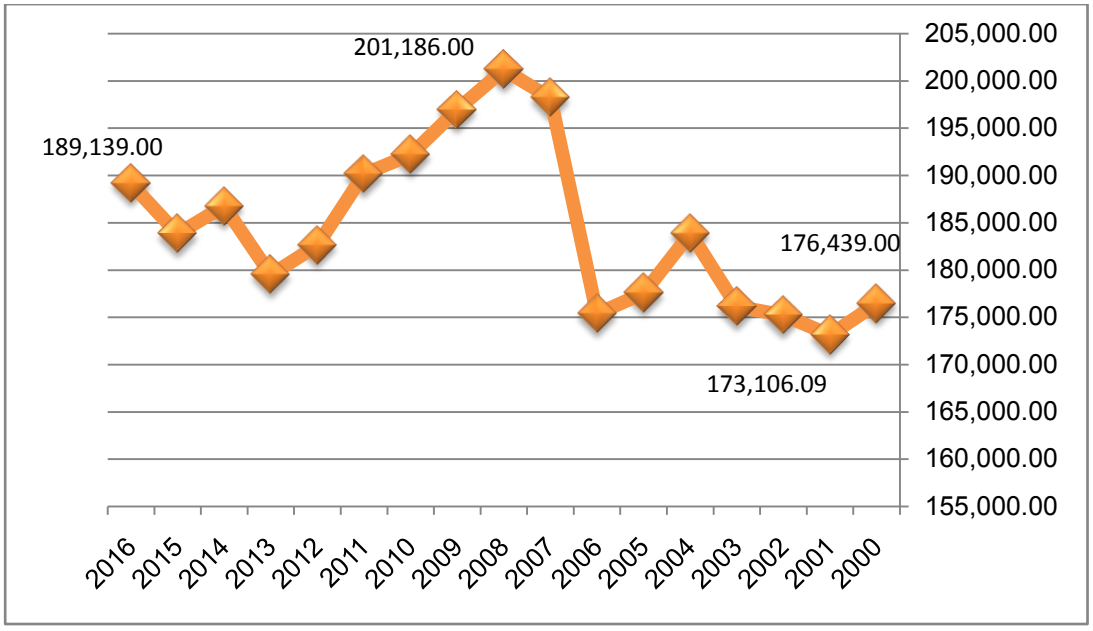

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على http://oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:8:10487434616827 ، 2018/04/14,12:56

نلاحظ من خلال الجدول أن الإنتاج سار بمستويات مختلفة حيث شهدت سنة 2004 ارتفاعا بلغ 183,878مليار م^3 وهذا راجع إلى ارتفاع حصة الشريك التي حددها القانون 08/05 في المادة 48 بـ 70 % مما أدى إلى جلب المستثمرين الأجانب،ثم حدث انخفاض سنة 2005 و 2006 بسبب تعديل المادة 48 وتخفيض حصة الشريك إلى 49%على الأكثر، ثم شهد ارتفاعا آخر كان أشده سنة 2008 حيث بلغ 201,186 مليار م^3 إلى غاية سنة 2011 ،ثم شهد انخفاض آخرسنة2012 بسبب انعكاسات الأزمة العالمية وتسجيل جمود في الاحتياطات نتيجة تواضع الاكتشافات وعدم تجدد الاحتياطات ، ثم بقي في مستويات متقاربة إلى سنة 2016.

ب . إنتاج الغاز الطبيعي الجزائري المسوق:

يعبر الإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي في الجزائر عن الكميات الفعلية للغاز بعد معالجتها والتي يتم تسويقها إما لغرض الاستهلاك الوطني أو للتصدير، ويمكن أن نعبر عن الإنتاج المسوق بالعلاقة التالية:

الإنتاج المسوق= الاستهلاك الوطني+ الصادرات الوطنية من الغاز[1].

والجدول التالي يوضح إنتاج الغاز الطبيعي الجزائري المسوق خلال سنوات 2000-2016

جدول رقم (2-3): إنتاج الغاز الطبيعي الجزائري المسوق خلال الفترة 2000-2016.

الوحدة: مليار متر مكعب /السنة

السنوات	الغاز المسوق	نسبة تغير	نسبة - أوبيك
2000	99,409.26		35.66%
2001	93,838.34	-5.60%	32.75%
2002	97,326.01	3.72%	32.03%
2003	97,192.65	-0.14%	31.42%
2004	96,904.00	-0.30%	29.28%
2005	87,951.06	-9.24%	24.55%
2006	82,855.16	-5.79%	22.44%
2007	101,824.02	22.89%	24.99%
2008	103,833.81	1.97%	23.78%
2009	82,611.00	-20.44%	18.14%
2010	83,772.00	1.41%	15.65%
2011	82,561.83	-1.44%	15.15%
2012	85,742.00	3.85%	15.05%
2013	81,544.00	-4.90%	14.73%
2014	83,297.00	2.15%	15.28%
2015	84,583.00	1.54%	15.88%
2016	94,953.00	12.26%	17.40%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على http://oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:8:10487434616827 ، 2018/04/14,12:56

[1]- لبزة هشام ، **الأهمية الاقتصادية للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي الجزائري**، مرجع سابق ، ص92

شكل رقم (2-3) إنتاج الغاز الطبيعي الجزائري المسوق خلال سنوات 2000-2016

الوحدة: مليار متر مكعب /السنة

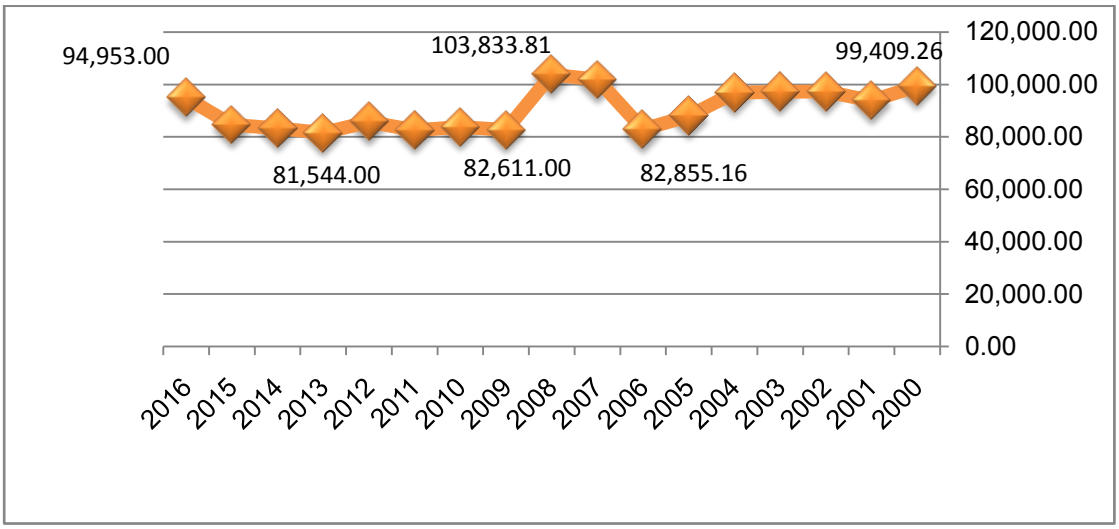

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على http://oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:8:10487434616827، 2018/04/14,12:56

يمكن ملاحظة الفرق بين حجم الإنتاج الخام والمسوق للغاز الطبيعي من خلال الجدولين الخاصين بذلك لنفس الفترة،فمثلا في سنة 2016 كان حجم الإنتاج الخام 189,139 مليار م^3 بينما الإنتاج المسوق كان حجمه 94,953 مليار م^3 لنفس السنة.

3 . استهلاك الغاز الطبيعي الجزائري

لقد عرف الطلب الوطني على الغاز الطبيعي نموا معتبرا في السنوات الأخيرة خاصة مع ظهور قانون 05 فيفري 2002 حول الكهرباء ونقل الغاز عبر الأنابيب حيث يوزع هذا الاستهلاك على كل من سوناطراك وفروعها وشركة أسمدال المختصة في وضع الأسمدة ، وشركة سونلغاز، والجدول التالي يوضح استهلاك الغاز الطبيعي خلال سنوات 2000-2016.

جدول رقم (2-4): استهلاك الغاز الطبيعي الجزائري خلال سنوات 2000-2016.

الوحدة: مليون متر مكعب/ السنة

السنوات	الجزائر	نسبة التغير	نسبة من الاوبيك
2000	37,769.26		19.16%
2001	36,148.34	-4.29%	17.53%
2002	39,566.01	9.45%	17.83%
2003	36,112.65	-8.73%	16.19%
2004	36,034.00	-0.22%	15.07%
2005	23,641.06	-34.39%	9.48%

8.63%	-10.09%	21,255.16	2006
14.77%	102.89%	43,124.02	2007
14.55%	3.11%	44,463.81	2008
8.95%	-38.75%	27,236.231	2009
7.49%	-3.02%	26,413.49	2010
8.10%	13.59%	30,002.15	2011
8.51%	11.34%	33,403.00	2012
9.46%	3.40%	34,540.00	2013
10.70%	10.80%	38,270.00	2014
10.88%	7.32%	41,072.00	2015
10.44%	-0.21%	40,985.40	2016

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على http://oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:8:10487434616827 ، 2018/04/14,12:56

شكل رقم (2-4): استهلاك الغاز الطبيعي الجزائري خلال سنوات 2000-2016.

الوحدة: مليون متر مكعب/ السنة

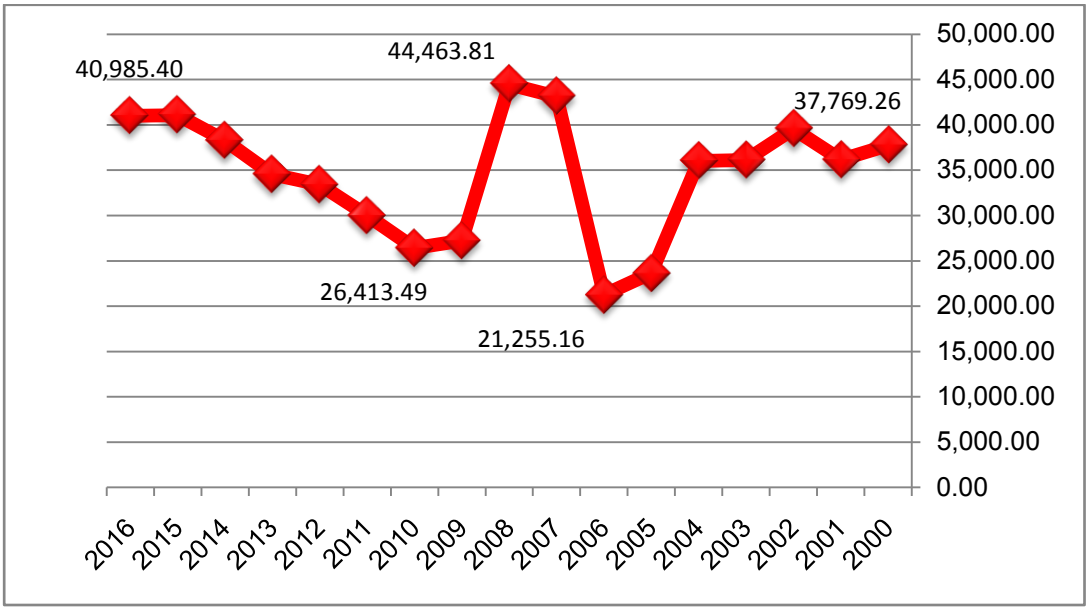

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على http://oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:8:10487434616827 ، 2018/04/14,12:56

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستهلاك الجزائري من الغاز الطبيعي شهد انخفاضا سنوات 2005 ، 2006 2009، كما نلاحظ أن هناك ارتفاعا متصاعدا منذ سنة 2011 نظرا للطلب المتزايد وطنيا وتعميم مناطق الوطن بمشاريع الغاز العائلي، ومع هذا يبقى الاستهلاك الجزائري ضعيفا أمام حجم الاحتياطات المتوفرة ففي سنة 2016 استهلكت الجزائر

حوالي 40,985.4 مليون م^3 من الغاز الطبيعي مع مجموع استهلاك عالمي قدر [1] بـ 3542.900 مليون م^3 أي بنسبة 1.15% وهي بذالك تصنف ضمن الدول الأخيرة في استهلاك الغاز الطبيعي.

4. صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي:

تعتبر الجزائر من أهم الموردين للغاز الطبيعي بشقيه (أنابيب . سائل) إلى الإتحاد الأوروبي ، ولقد شهدت الصادرات الغازية الجزائرية تطورا ملحوظا نظرا لقربها من أكبر سوق عالمي للطلب على الغاز الطبيعي والمتمثل في أوروبا ، زيادة على امتلاك الجزائر احتياطي معتبر من الغاز الطبيعي مما ساهم في تطوير هذه الصادرات وهذا ما يؤكد الجانب الايجابي الذي تتمتع به الجزائر داخل السوق الغازية باعتبارها المورد الاستراتيجي للغاز الطبيعي بأقل التكاليف وبتموين مستقر ودائم لأوروبا بأكملها، مما يوفر لها عدة مزايا ويشجع تكاملها داخل إستراتيجية الصادرات الطاقوية الأوروبية ، والجدول التالي يوضح الصادرات الغازية الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي خلال سنوات 2000 . 2016:

جدول رقم (2-5): صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خلال سنوات 2000-2016.

الوحدة: مليون متر مكعب/ السنة

السنوات	أنابيب			الناقلات			المجموع		
	صادرات الجزائر	نسبة تغير	نسبة من الابيك	صادرات الجزائر	نسبة تغير	نسبة من الابيك	صادرات الجزائر	نسبة تغير	نسبة من الابيك
2000	35,320.00		100%	26,320.00		54.73%	61,640.00		73.90%
2001	32,150.00	-8.98%	100%	25,540.00	-2.96%	50.98%	57,690.00	-6.41%	70.14%
2002	30,880.00	-3.95%	100%	26,880.00	5.25%	50.76%	57,760.00	0.12%	68.90%
2003	33,080.00	7.12%	100%	28,000.00	4.17%	50.86%	61,080.00	5.75%	69.31%
2004	35,120.00	6.17%	95.64%	25,750.00	-8.04%	44.53%	60,870.00	-0.34%	64.39%
2005	39,080.00	11.28%	87.49%	25,230.00	-2.02%	37.51%	64,310.00	5.65%	57.45%
2006	36,920.00	-5.53%	79.33%	24,680.00	-2.18%	31.42%	61,600.00	-4.21%	49.25%
2007	34,030.00	-7.83%	73.37%	24,670.00	-0.04%	29.00%	58,700.00	-4.71%	44.65%
2008	37,500.00	10.20%	56.03%	21,870.00	-11.35%	25.68%	59,370.00	1.14%	39.04%
2009	33,550.85	-10.53%	48.09%	21,823.92	-0.21%	21.51%	55,374.77	-6.73%	32.34%
2010	37,847.46	12.81%	49.74%	19,511.04	-10.60%	14.53%	57,358.50	3.58%	27.27%
2011	35,719.69	-5.62%	57.45%	16,840.00	-13.69%	11.74%	52,559.69	-8.37%	25.56%
2012	37,329.00	4.51%	54.37%	15,010.00	-10.87%	10.57%	52,339.00	-0.42%	24.84%
2013	32,660.00	-12.51%	52.02%	14,344.00	-4.44%	8.87%	47,004.00	-10.19%	20.94%
2014	27,442.00	-15.98%	47.50%	17,585.00	22.59%	10.86%	45,027.00	-4.21%	20.49%
2015	27,035.00	-1.48%	47.18%	16,476.00	-6.31%	12.36%	43,511.00	-3.37%	22.83%
2016	38,442.60	42.20%	58.08%	15,525.00	-5.77%	11.75%	53,967.60	24.03%	27.21%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على http://oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:8:10487434616827 ، 2018/04/14,12:56

[1] bp-statistical-review-of-world-energy-2017,P29

شكل رقم (2-5): صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خلال سنوات 2000-2016.

الوحدة: مليون متر مكعب/ السنة

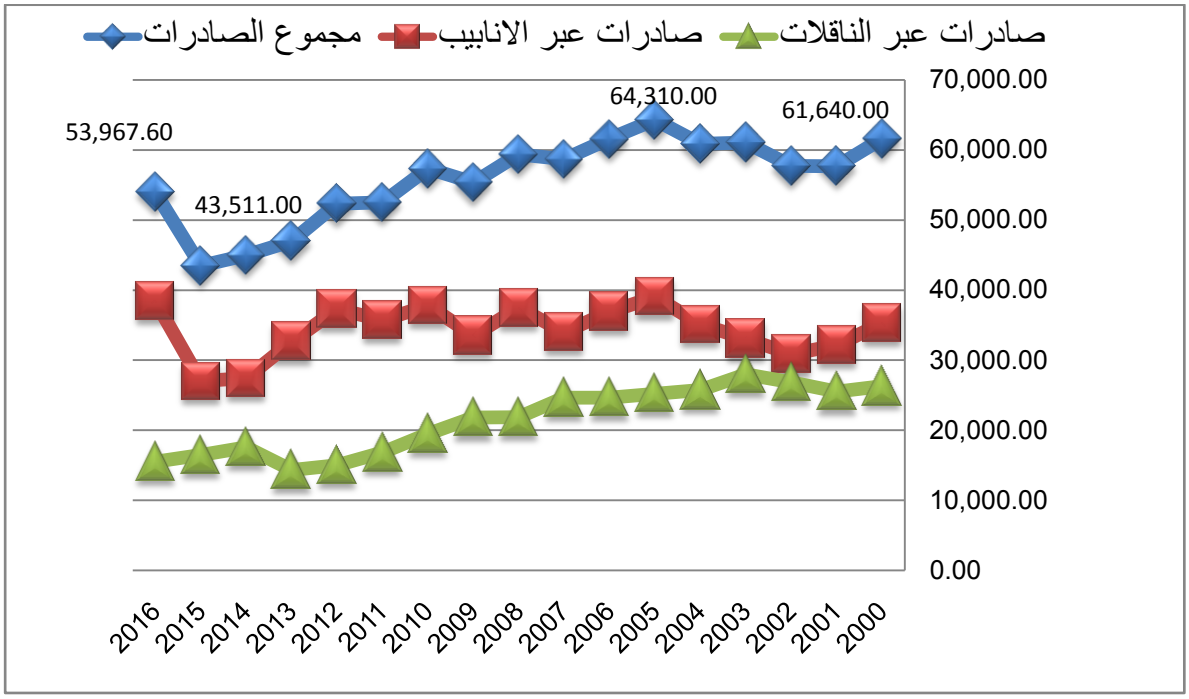

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على http://oapecdbsys.oapecorg.org:8080/apex/f?p=101:8:10487434616827 ، 2018/04/14,12:56

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك انخفاض في الصادرات سنتي 2001 و 2002 بسبب أحداث 11 سبتمبر ،ولكنها سرعان ما بدأت بالارتفاع سنة 2003 ، ثم صارت بوتيرة تصاعدية إلى غاية 2006 ، ثم بدأ التراجع التدريجي ففي سنة 2009 سجل الانخفاض بقيمة 55.374,77 مليون م^3 وهذا نتيجة المنافسة الشديدة المفروضة على الغاز الطبيعي الجزائري في أسواقه التقليدية ، وكذا تأخر عدة مشاريع غازية كان يتوقع دخولها الخدمة خلال نفس السنة ، وأيضا يرجع هذا التراجع إلى قرار زبائن الجزائر من الأوروبيين تخفيض الكميات المستورد سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية بالإضافة إلى انهيار أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الحرة .

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول تراجع آخر منذ سنة 2011 إلى غاية 2015 وهذا راجع إلى انخفاض الطلب الأوروبي،وأيضا بسبب نضوب الإنتاج من حقول قديمة ، والزيادة السريعة في احتياجات الجزائر من الغاز المستخدم في توليد الكهرباء،ولدى الجزائر عشرات المشروعات التي تتوقع الحكومة أن تدر إنتاجا جديدا وتساهم في استقرار صادرات الغاز إلى أوروبا لكن المشكلة تكمن في جذب الاستثمارات اللازمة لاكتشاف وتطوير حقول جديدة والحفاظ على الحقول القديمة [1]، وكذلك الهجوم على محطة الغاز في منطقة " إن أميناس" سنة 2013 الذي ألحق ضررا بقاطرة الإنتاج الثالثة في المحطة .

كما نلاحظ أيضا من الجدول نموا في الصادرات سنة 2016 وذلك بفضل وجود حقول جديدة.

[1] أوروبا تتودد للجزائر للحصول على المزيد من الغاز الطبيعي، الجزائر – رويترز، 24 مايو 2016، العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/05/10، 10:58

شكل رقم (2-6) أهم الدول الأوروبية المستوردة للغاز الطبيعي الجزائري سنة2016

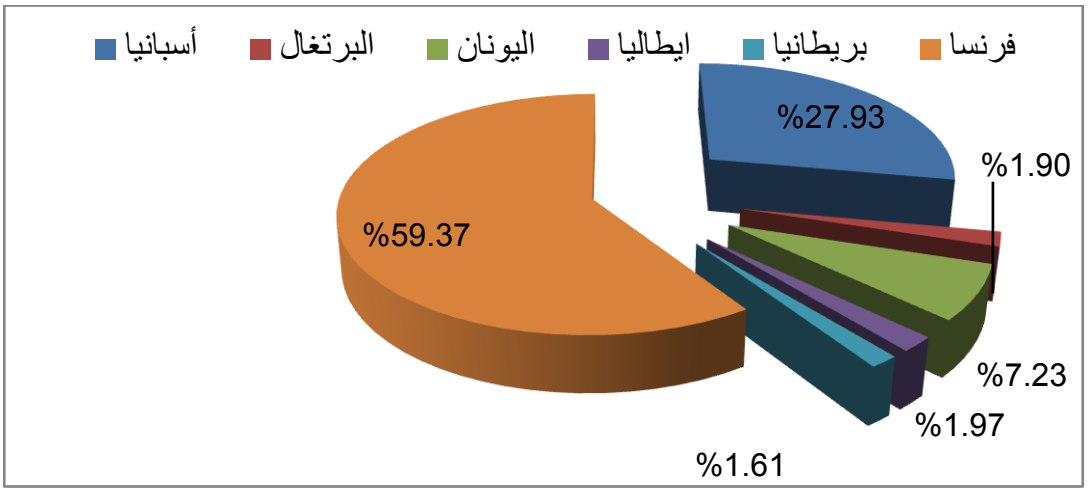

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report 2018/04/12,12:50,https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical.html

من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ أن أهم الدول المستوردة للغاز الطبيعي الجزائري في الإتحاد الأوروبي سنة 2016 هي فرنسا واسبانيا واليونان بنسب على التوالي 59.37% ،27.93% ،7.23%.

ومما سبق ذكره يمكننا استنتاج أن الصادرات الغازية الجزائرية شهدت تذبذب شكل عدة انخفاضات للأسباب المذكورة سابقا ولكن هذه الانخفاضات لم تؤثر في أهمية هذه الصادرات بالنسبة للجزائر و الإتحاد الأوروبي.

II. واقع الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي:

عرفت السوق الدولية للمحروقات تطورات متزايدة سواء في مجال الاحتياطات و الإنتاج والاستهلاك أوفي مجال هيكل السوق الذي عرف تحولات جذرية خاصة في أوروبا حيث طرأ على السوق الغازية تعديلات كبيرة بما يتوافق و أهداف الاتحاد الأوروبي مما اثر سلبا على العقود الطويلة الأجل و بالتالي على حجم الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي [1]، ويعتبر الغاز الطبيعي أساسي و مستقبل التنمية الطاقوية للاتحاد الأوروبي كما إن سياسة تأمينه بهذا الطاقة قضية ضرورية في التوزيع المنتظم ، ومن خلال هذا المطلب سنوضح النقاط التالية :

- ✓ احتياطات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي وتطور إنتاجه.
- ✓ تطور استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي.
- ✓ الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي.

1. احتياطات الغاز الطبيعي و تطور إنتاجه في الاتحاد الأوروبي:

يحتل قطاع الطاقة مكانه هامه في دول الاتحاد بالرغم من أن معظم دوله فقيرة نسبيا من الموارد الطاقوية وبالتالي سنوضح العنصر الموالي الاحتياطات الغازية للاتحاد الأوروبي.

1 زغبي نبيل ، مرجع سابق، ص127.

أ – الاحتياطات الغازية للاتحاد الأوروبي:

نظرا لأهمية الغاز الطبيعي في تنمية الطاقة الأوروبية فان الجدول الموالي يوضح الاحتياطات الغازية للاتحاد الأوروبي خلال 2000-2016.

جدول رقم (2-6): الاحتياطات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي.

الوحدة : تريليون م^3

السنوات	الدنمارك	ألمانيا	إيطاليا	هولندا	بولندا	المملكة المتحدة	مجموع العالم	الاتحاد الأوروبي	نسبة التغير	نسبة العالمية
2000	0.14	0.22	0.18	1.5	0.11	0.74	139.31	3.36		2.41%
2001	0.14	0.21	0.17	1.47	0.1	0.65	153.71	3.21	-4.46%	2.09%
2002	0.13	0.2	0.16	1.43	0.1	0.63	155.17	3.08	-4.05%	1.99%
2003	0.14	0.18	0.12	1.36	0.1	0.59	155.82	2.92	-5.19%	1.87%
2004	0.13	0.17	0.11	1.33	0.1	0.53	156.4	2.78	-4.79%	1.78%
2005	0.12	0.16	0.11	1.28	0.1	0.48	157.32	2.99	7.55%	1.90%
2006	0.12	0.14	0.09	1.22	0.1	0.41	158.21	2.82	-5.69%	1.78%
2007	0.07	0.12	0.08	1.17	0.1	0.34	161.59	2.65	-6.03%	1.64%
2008	0.05	0.11	0.06	1.14	0.11	0.29	169.62	2.5	-5.66%	1.47%
2009	0.06	0.08	0.06	1.17	0.11	0.26	168.97	2.47	-1.20%	1.46%
2010	0.05	0.07	0.06	1.1	0.11	0.25	176.25	2.36	-4.45%	1.34%
2011	0.04	0.07	0.06	1.04	0.11	0.25	185.39	1.78	-24.58%	0.96%
2012	0.04	0.06	0.05	0.81	0.1	0.24	184.35	1.52	-14.61%	0.82%
2013	0.04	0.05	0.05	0.76	0.1	0.24	185.82	1.44	-5.26%	0.78%
2014	0.04	0.04	0.05	0.67	0.09	0.21	187.18	1.31	-9.03%	0.70%
2015	0.02	0.04	0.05	0.7	0.09	0.21	185.42	1.3	-0.76%	0.70%
2016	0.01	0.04	0.03	0.7	0.09	0.21	186.57	1.28	-1.54%	0.69%

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report
2018/04/12,12:50,https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical.html

نلاحظ من خلال الجدول أن كميات الاحتياطات الغازية في الاتحاد الأوروبي متواضعة جدا مقارنة بالاحتياطات العالمية كما إن هذه الكميات في تراجع مستمر حيث بلغت عام 2000 (3,5 تريليون م^3)،وأصبحت عام 2016 (1,28 تريليون م^3) و نلاحظ أن نسبة هذه الاحتياطات مقارنة بالعالم عام 2000 تقدر بـ2,4 % وتراجعت عام 2016 فبلغت 0,69 % من الاحتياطي العالمي و الذي يتمركز في كل من النرويج وهولندا و المملكة المتحدة.

شكل رقم (2-7): احتياطات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي.

الوحدة : تريليون م^3

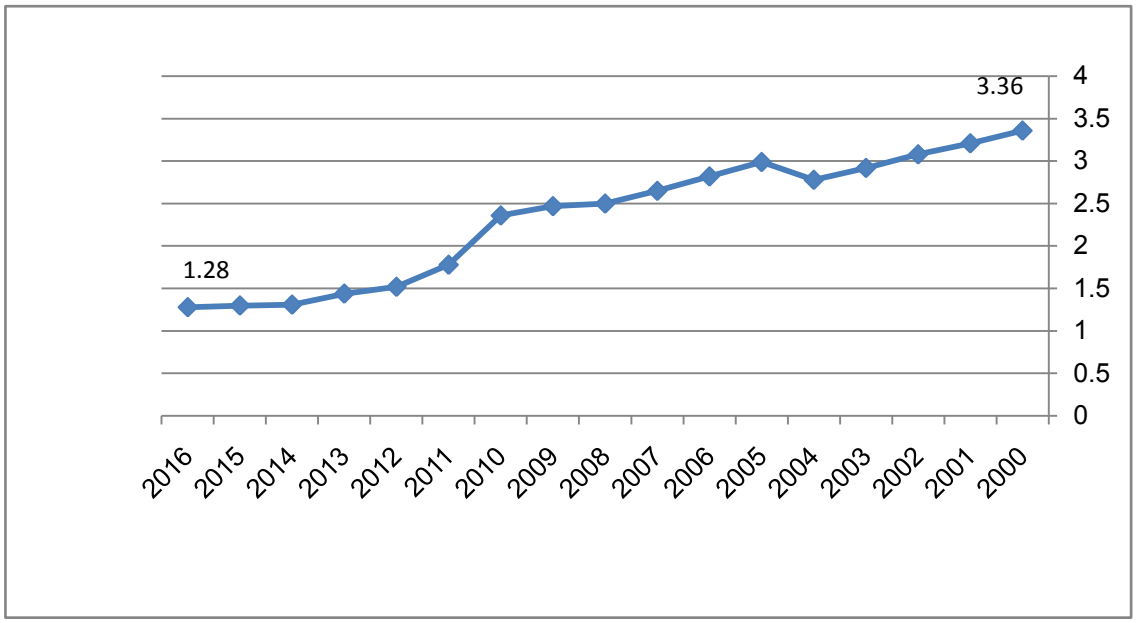

المصدر: : إعداد الطلبة بالاعتماد على bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report 2018/04/12,12:50,https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical.html

ب –تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي:

نتيجة لتباطأ الاستهلاك الكلي حدثت أزمة اقتصادية في أوروبا و في البلدان الصناعية الأخرى على أساس أن الاستهلاك هو المحرك الرئيسي لجميع الأنشطة الاقتصادية، فعندما ينخفض الاستهلاك يهبط الإنتاج بالضرورة أي يتراجع النمو فيحدث الركود و قد يصل التراجع إلى درجات سلبية فيحدث الكساد، والاتحاد الأوروبي يترنح بين هذا وذاك منذ سنة 2008[1]،ومن خلال الجدول الموالي سنوضح مراحل تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي خلال 2000 إلى 2016.

[1] ـ صباح نعوش، **تأثير أزمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، الأحد 2012/07/29.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/07/2012729910884120.html

جدول رقم (2-7):تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي.

الوحدة: مليار م^3

السنوات	الدنمارك	ألمانيا	إيطاليا	هولندا	بولندا	المملكة المتحدة	مجموع العالم	الاتحاد الأوروبي	نسبة التغير	نسبة العالمية
2000	8.15	16.88	15.25	57.99	3.68	108.37	2406.15	232.13		9.65%
2001	8.38	17.04	13.97	62.26	3.88	105.83	2471.72	233.24	0.48%	9.44%
2002	8.38	17.00	13.40	60.24	3.97	103.61	2521.94	228.32	-2.11%	9.05%
2003	7.96	17.69	12.73	58.01	4.01	102.94	2612.24	224.32	-1.75%	8.59%
2004	9.43	16.37	11.88	68.42	4.36	96.36	2699.76	227.94	1.61%	8.44%
2005	10.43	15.81	11.07	62.50	4.32	88.17	2773.96	211.84	-7.06%	7.64%
2006	10.36	15.62	10.06	61.54	4.31	79.96	2876.74	201.86	-4.71%	7.02%
2007	9.19	14.30	8.83	60.48	4.33	72.08	2947.49	188.11	-6.81%	6.38%
2008	10.02	13.03	8.42	66.53	4.10	69.63	3054.20	189.78	0.89%	6.21%
2009	8.37	12.18	7.29	62.68	4.09	59.68	2968.85	172.23	-9.25%	5.80%
2010	8.16	10.63	7.65	70.49	4.10	57.13	3192.19	175.76	2.05%	5.51%
2011	6.55	10.00	7.69	64.14	4.28	45.24	3290.20	155.29	-11.65%	4.72%
2012	5.72	9.04	7.83	63.80	4.34	38.88	3352.26	146.61	-5.59%	4.37%
2013	4.75	8.22	7.04	68.63	4.25	36.48	3403.90	144.83	-1.21%	4.25%
2014	4.59	7.72	6.51	57.91	4.14	36.79	3465.90	132.53	-8.50%	3.82%
2015	4.58	7.19	6.16	43.34	4.09	39.58	3530.57	119.76	-9.64%	3.39%
2016	4.49	6.62	5.26	40.15	3.95	41.00	3551.59	118.19	-1.30%	3.33%

المصدر: : إعداد الطلبة بالاعتماد على bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report, p28

2018/04/12,12:50,https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical.html

شكل رقم(2-8):تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي.

الوحدة: مليار م^3

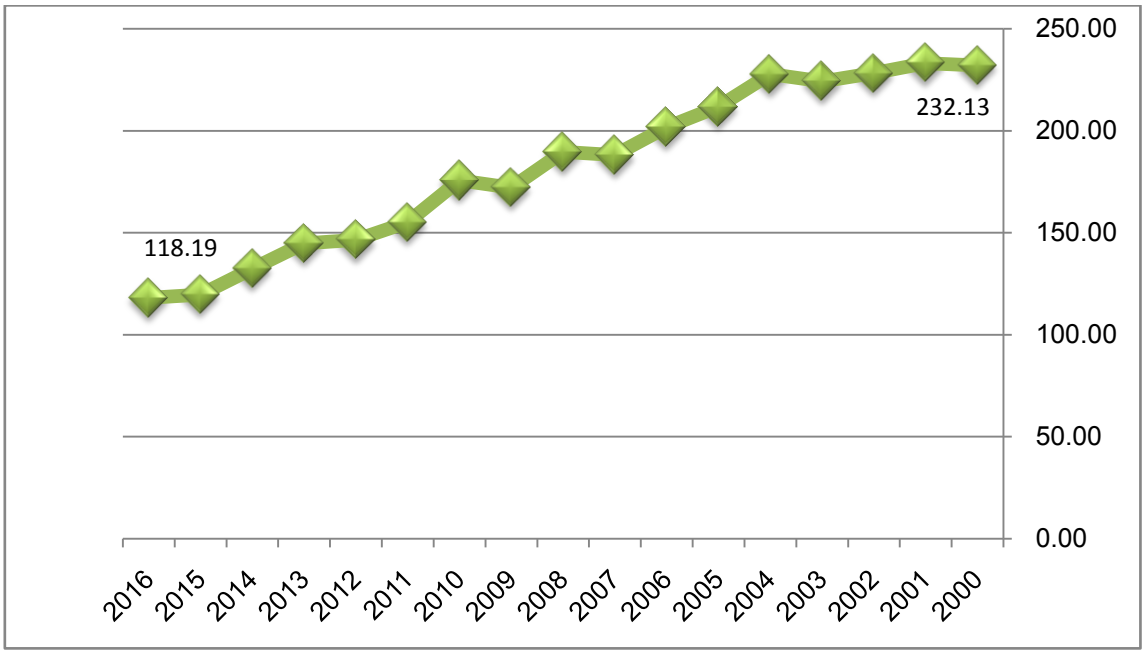

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report 2018/04/12,12:50,https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical.html

نلاحظ من خلال الجدول أن عملية الإنتاج شهدت منذ سنة 2000 انخفاضات متتالية ففي سنة 2000 قدر الإنتاج بـ 232.13 مليار م^3 وبلغ الانخفاض حدته سنة 2016 بـ 118.19 مليار م^3 وهذا راجع لعدة اعتبارات أولها انخفاض الاستهلاك خلال سنوات الأزمة العالمية لسنة 2008 وما بعدها من ارتدادات و الأهم من ذلك أن مستويات الاحتياطات الغازية الأوروبية منخفضة جدا وبالتالي كان التوجه إلى سد حاجيات الاستهلاك بعد الأزمة يوفره الاتحاد الأوروبي من خلال الاستيراد من الخارج، و في العموم فان مستويات الإنتاج في الاتحاد الأوروبي لا تغطي الاحتياجات المتزايدة و الكبيرة لديه إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي من اكبر الدول المستهلكة و المستوردة للغاز الطبيعي بحيث قدر نسبة استهلاكه مقارنة بالاستهلاك العالمي سنة 2016 بـ 12,10%.

2. تطور استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي:

والجدول التالي يبين تطور استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2016.

جدول رقم(2-8): استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي.

الوحدة: مليار $م^3$

السنة	النمسا	بلجيكا	جمهورية التشيك	الدنمارك	فنلندا	فرنسا	ألمانيا	يونان	أيرلندا	إيطاليا	هولندا
2000	8.11	14.85	8.33	4.89	3.77	39.75	79.22	2.01	3.83	64.85	39.17
2001	8.60	14.64	8.92	5.11	4.09	41.73	83.55	1.98	3.99	65.03	39.97
2002	8.45	14.86	8.62	5.10	4.06	41.66	83.42	2.13	4.10	64.59	39.54
2003	9.30	16.00	8.71	5.17	4.49	43.33	84.43	2.41	4.07	71.21	39.83
2004	9.39	16.19	8.24	5.17	4.33	44.62	84.86	2.65	4.06	73.89	40.76
2005	9.88	16.36	8.59	4.97	3.96	45.62	86.25	2.67	3.86	79.08	39.60
2006	9.29	16.67	8.44	5.06	4.23	44.03	87.90	3.15	4.39	77.44	38.00
2007	8.79	16.59	7.86	4.54	3.91	42.75	84.68	3.71	4.76	77.26	36.91
2008	9.41	16.49	7.90	4.56	4.00	44.33	85.51	3.87	4.99	77.24	38.45
2009	9.16	16.79	7.44	4.38	3.57	42.70	80.66	3.25	4.73	71.00	38.85
2010	9.97	18.88	8.45	4.95	3.95	47.35	84.14	3.56	5.22	75.62	43.60
2011	9.38	15.77	7.66	4.15	3.45	41.11	77.25	4.39	4.59	70.90	38.06
2012	8.94	15.96	7.62	3.88	3.05	42.47	77.49	4.04	4.48	68.17	36.04
2013	8.57	15.76	7.72	3.66	2.84	43.14	81.18	3.56	4.27	63.76	36.49
2014	7.87	13.79	6.86	3.14	2.54	36.23	70.60	2.72	4.14	56.34	31.82
2015	8.35	15.11	7.20	3.16	2.19	38.95	73.52	2.82	4.18	61.45	31.47
2016	8.74	15.43	7.80	3.22	1.99	42.57	80.47	2.84	4.78	64.53	33.57

السنة	بولندا	البرتغال	رومانيا	سلوفاكيا	إسبانيا	السويد	المملكة المتحدة	مجموع العالم	الاتحاد الأوروبي	نسبة التغير %	نسبة العالمية
2000	11.07	2.28	15.20	6.42	16.91	0.86	96.80	2417.80	441.01		18.24%
2001	11.53	2.54	14.64	6.85	18.22	0.97	96.31	2457.14	452.47	0.03	18.41%
2002	11.24	3.09	15.14	6.52	20.83	0.99	95.05	2527.29	453.46	0.00	17.94%
2003	12.51	2.98	16.37	6.30	23.72	0.99	95.29	2596.15	472.90	0.04	18.22%
2004	13.20	3.74	15.49	6.11	27.96	0.98	97.39	2690.40	484.93	0.03	18.02%
2005	13.59	4.23	15.47	6.56	33.15	0.94	94.90	2768.44	496.41	0.02	17.93%
2006	13.75	4.07	15.95	5.98	34.70	0.92	90.01	2850.65	490.11	-0.01	17.19%
2007	13.75	4.34	14.15	5.65	35.31	0.98	91.00	2967.33	483.02	-0.01	16.28%
2008	14.95	4.74	13.99	5.74	38.78	0.89	93.78	3044.89	494.93	0.02	16.25%
2009	14.42	4.71	11.71	4.92	34.69	1.09	86.97	2965.91	462.76	-0.06	15.60%
2010	15.51	5.12	11.99	5.56	34.58	1.48	94.22	3187.59	497.88	0.08	15.62%
2011	15.72	5.19	12.28	5.15	32.14	1.20	78.08	3245.87	449.70	-0.10	13.85%
2012	16.64	4.50	12.41	4.85	31.74	1.04	73.88	3337.72	438.57	-0.02	13.14%
2013	16.63	4.27	11.30	5.35	28.97	1.03	73.04	3383.84	431.20	-0.02	12.74%
2014	16.25	4.08	10.54	4.19	26.29	0.88	66.68	3400.76	383.02	-0.11	11.26%
2015	16.34	4.76	9.94	4.31	27.32	0.85	68.14	3480.14	399.13	0.04	11.47%
2016	17.31	5.16	10.59	4.39	27.96	0.94	76.69	3542.88	428.79	0.07	12.10%

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report 2018/04/12,12:50,https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical.html

شكل رقم (2–9): استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي.

الوحدة: مليار م^3

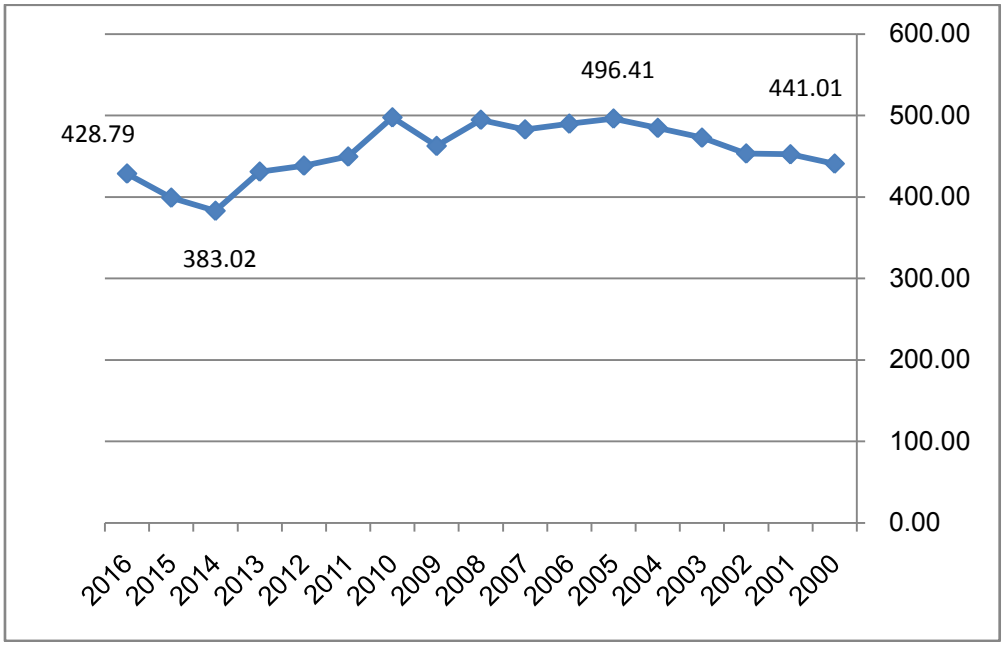

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report
2018/04/12,12:50https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical.html

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستهلاك الأوروبي من الغاز الطبيعي شهد نموا منذ سنة 2000 إلى غاية 2005 حيث قدر سنة 2000 بـ 441.01 مليار م^3 و سنة 2005 بـ 496.41 مليار م^3 ثم بدأ في الانخفاض سنتي 2006 و2007 ثم استعاد عافيته سنة 2008 و قدر بـ 494.93 مليار م^3 إلا أنه بعد الأزمة الاقتصادية التي تلت هذه السنة خلقت تراجعا ملحوظا بدأ سنة 2009 حيث بلغ 462.76 مليار م^3 ثم حقق تعاف سنة 2010 إلا انه لم يصمد فبدأ التراجع من جديد حتى سنة 2015 حيث سجل أدنى قيمة له سنة 2014 بـ 383.02 مليار م^3 ثم شهد ارتفاع من جديد سنة 2016 حيث بلغ 428.79 مليار م^3.

3. الطلب الأوروبي من الغاز الطبيعي الجزائري :

يتميز سوق الغاز الطبيعي العالمي بصفة عامة و الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة بثلاث خصائص هي[1]:

- انفتاح السوق أمام المنافسة بين مختلف الممونين.
- إعادة تشكيل استراتيجيات الشركات الدولية العاملة في القطاع بهدف تركيز رؤوس الأموال و تنويع منتجاتها.
- تزايد حدة المنافسة بين الدول المصدرة للغاز في السوق الأوروبية .

[1] سيدي علي، دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي، ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة – جامعة فرحات عباس- سطيف 7-8-أفريل 2008،ص 8.

جدول رقم (2-9) الطلب الأوروبي من الغاز الطبيعي الجزائري خلال الفترة2000-2016.

الوحدة:مليار متر مكعب.

السنوات	طلب الاتحاد الأوروبي	نسبة التغير	صادرات الجزائر	نسبة التغير	نسبة الصادرات من الطلب
2000	208.88		61.64		29.51%
2001	219.23	4.96%	57.69	-6.41%	26.31%
2002	225.15	2.70%	57.76	0.12%	25.65%
2003	248.58	10.41%	61.08	5.75%	24.57%
2004	257.00	3.39%	60.87	-0.34%	23.68%
2005	284.57	10.73%	64.31	5.65%	22.60%
2006	288.25	1.29%	61.6	-4.21%	21.37%
2007	294.90	2.31%	58.7	-4.71%	19.90%
2008	305.15	3.47%	59.37	1.14%	19.46%
2009	290.53	-4.79%	55.3748	-6.73%	19.06%
2010	322.11	10.87%	57.3585	3.58%	17.81%
2011	294.41	-8.60%	52.5597	-8.37%	17.85%
2012	291.95	-0.83%	52.339	-0.42%	17.93%
2013	286.36	-1.91%	47.004	-10.19%	16.41%
2014	250.49	-12.53%	45.027	-4.21%	17.98%
2015	279.38	11.53%	43.511	-3.37%	15.57%
2016	310.60	11.18%	53.9676	24.03%	17.38%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report
2018/04/12,12:50,https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical.html

شكل رقم (2-10) يبين الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي 2000-2016.

الوحدة:مليار متر مكعب.

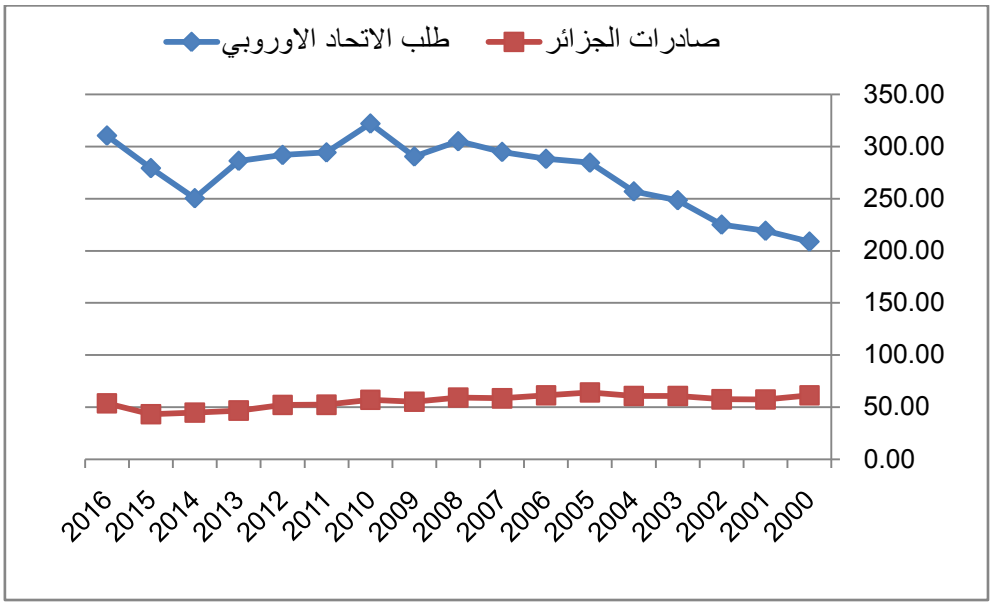

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report
2018/04/12,12:50https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/statistical.html

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن حصة واردات الغاز الطبيعي من الجزائر في انخفاض مستمر تخلله ارتفاع سنة 2005، ثم واصل الانخفاض بلغ أشده سنة 2015 ، حيث سجلت الواردات سنة 2000 بـ 61.64 مليار $م^3$ ، وسنة 2015 بـ 43.51 مليار $م^3$ ، وفي سنة 2016 شهدت الواردات تحسنا بلغ 53.96 مليار $م^3$.

وفي المقابل نلاحظ أن هذه الحصة في مستمر في السوق الأوروبية بالنسبة للطلب الإجمالي الأوروبي فبعدما كانت نسبة الواردات من الجزائر تمثل 29.51% من الواردات الإجمالية عام 2000 أصبحت تمثل 17.38% عام 2016 ، كما نلاحظ من خلال الشكل البياني أن حجم الواردات الأوروبية من الغاز الجزائري بقي ثابتا إلى حد كبير ويرجع ذلك إلى تقيد غالبية الدول المستوردة للغاز الطبيعي الجزائري بالعقود الطويلة الأجل في حين الواردات الإجمالية الأوروبية ارتفعت بنسبة 32%خلال الفترة 2000-2016.

الشكل رقم (2-11) يبن أهم الدول الممولة للاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي سنة 2016

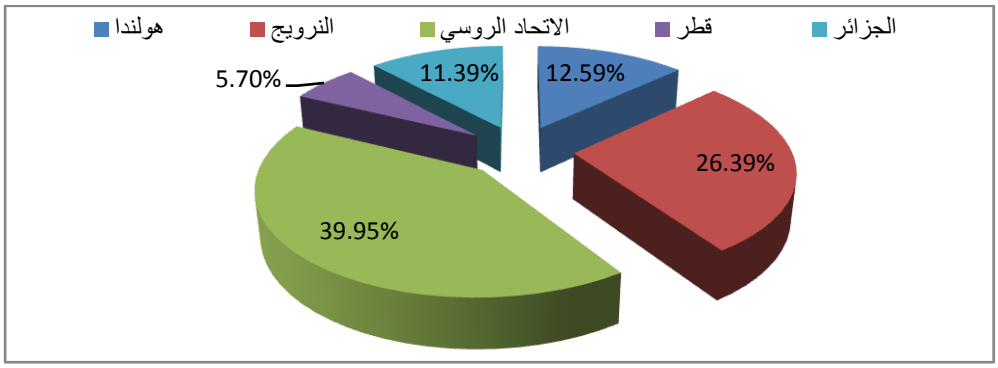

مصدر: bp-statistical-review-of-world-energy-2017-underpinning-data، https://www.bp.com، 10:56-2018/05/04.

ومما سبق ذكره نستنتج أن الواردات الأوروبية من الغاز الجزائري شهدت ثباتا إلى حد كبير بسبب التقيد العقود الطويلة الأجل ، أن الزيادة الحاصلة في الواردات الإجمالية الغازية كان يغطيها الإتحاد الأوروبي من الممونين الجدد حسب الإستراتيجية الأوروبية لتأمين الطاقة مما يؤثر سلبا على الصادرات الجزائرية الغازية نحو الإتحاد الأوروبي وتفويت هذه الزيادات عنها.

المطلب الثاني : تطور الشركة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي :

إن التعاون بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي أعطى للطاقة الدور المهم في مجال المبادلات التجارية ، وأساس هذا التعاون هو العقود الغازية و النفطية ذات المدى الطويل ، وتجلت هذه العقود في تطوير شركات مختلطة تستثمر في مجال التنقيب و الإنتاج و التكرير و التوزيع بهدف ضمان تدفقات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي.

وبهدف تفعيل هذه الشراكة سعت الجزائر إلى زيادة صادراتها باتجاه الاتحاد الأوروبي من خلال الهياكل الغازية بالإضافة إلى عقود شراكة في مختلف الصناعات الغازية.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى العناصر التالية :

- ✓ أهم عقود التصدير الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والناقلات.
- ✓ الشراكة في مجال الهياكل الكبرى الغازية .
- ✓ الشراكة في مجال الصناعات الغازية .

I. عقود تصدير الغاز الطبيعي الجزائري:

سنحاول فيما يلي عرض أهم العقود المبرمة حول تصدير الغاز الطبيعي ونقله عبر الأنابيب و الناقلات وذلك من خلال الجدولين التاليين

1. عقود تصدير الغاز الطبيعي عبر الأنابيب[1]:

جدول رقم (2–10) عقود تصدير الغاز عن طريق أنبوب أتريكو ماتي إلى غاية سنة2014.

الزبون	تاريخ التعاقد	تاريخ بداية التصدير	الحجم (مليار م3 / سنويا)
Eni/gpايطاليا	1977	1983	19.5
Geoplin سلوفينيا	1985	1992	0.35
Etap تونس	1990	1992	0.40
Enel Trade spa ايطاليا	1992	1996	4.00
Enel Trade spa ايطاليا	2001	2005	2.00
Mogest	2003	2008	0.50
Edison	2006	2008	2.00

[1] العبسي علي، مكانة صادرات الغاز الطبيعي في ظل منافسة الطاقة البديلة و المتجددة، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة أحمد وفرة بومرداس، 2018/2017،ص 93.

World Energy	2006	2008	0.45
Bridas	2006	2008	0.25
ENEL	2007	2008	1
Sonatrach Gas ltalia	2007	2008	2
Enel Trade spa ايطاليا	2012	2013	1
Sonatrach Gas ltalia	2013	2014	1

Source: sonatrach- Commercialisation Gas Développement a l'international – 5eme edition2014 . p10

جدول رقم (2-11): عقود تصدير الغاز عن طريق أنبوب بيدرو دوران فارل حتى سنة2014

الزبون	تاريخ العقد	تاريخ بداية التصدير	الحجم (مليار م3 /سنويا)
إسبانيا Gas Naturel	1992	1996	6.00
البرتغال Transgas	1994	1997	2.50
إسبانيا Gas Naturel	2001	2005	3.00
إسبانيا Gas Naturel	2011	2013	2.00

Source: sonatrach- Commercialisation Gas Développement a l'international -5eme edition2013 . p12

2. عقود تصدير الغاز الطبيعي المسال[1] :

كانت بداية تصدير الغاز الطبيعي المسال في الجزائر مع سنة 1964 ،وتعتبر من الدول السباقة في هذا المجال و تتواجد بالجزائر أربعة مركبات تمييع للغاز الطبيعي، و الجدول التالي يمثل أهم العقود المبرمة في مجال الغاز الطبيعي المسال.

جدول رقم (2-12): عقود تصدير الغاز المسال حتى سنة2015

الزبون	تاريخ التعاقد	الحجم (م مكعب/سنويا)
فرنسا (GDP) العقد الأول	1964	10.2
العقد الثاني	1971	
العقد الثالث	1976	
العقد الرابع	1991	
بلجيكا D istrigaz	1975	4.50
تركيا Botas	1988	4.00
اليونانDepa	1988	0.70
ايطاليا Eni G s P	1997	1.80
اسبانيا Endesa	2001	1.00

[1] العبسي علي، المرجع السابق، ص95.

اسبانيا Cebsa	2002	1.03
اسبانيا Iberdrole	2002	1.50
النرويج Stqtoil	2003	1.50
اسبانيا	2007	1.50
ايطاليا	2012	1.50

Source: sonatrch- Commercialisation Gas Développement a l'international-4eme édition 2016 . P12

3. مجمعات استقبال الغاز الطبيعي و معالجته:

لدى الجزائر مجمعات لتمييع الغاز الطبيعي وفيما يلي عرض بعض المجمعات التي تستقبل الغاز الطبيعي بعد استخراجه ثم تقوم بعد ذلك بمعالجته:[1]

أ. **مشروع مجمع قاسي طويل:** هو من مشاريع الغاز الطبيعي الكبرى و المتكاملة، ويشمل كافة المراحل بدءا من الإنتاج إلى المعالجة و النقل وحتى التسييل.

ب. **مجمع أوهنيت:** ويقع في منطقة حوض اليزي، ويبعد حوالي 1300 كلم إلى الجنوب الشرقي من العاصمة، ويحتوي المجمع على خطين أو مسارين لمعالجة الغاز، يبلغ إجمالي طاقتها التصميمية 20 مليون م^3 في اليوم من الغاز الطبيعي وحده، وهذا لإنتاج 18,8 مليون م ^{3} في اليوم من الغاز الطبيعي الجاف (المسوق)، و 27 ألف برميل في اليوم غاز البترول المسال مع 30400 برميل من المكثفات.

و يتألف المجمع من منظومة أنابيب حقلية لتجميع الغاز الطبيعي من أربعة حقول للغاز و المكثفات بطول 132 كلم، ويتم نقل الإنتاج من خلال ثلاث أنابيب تربطها مع شبكات منظومة سوناطراك لنقل الغاز الجاف و غاز البترول المسال و المكثفات.

ج. **مجمع عين صالح:** تم الانتهاء من بناء مجمع عين صالح لمعالجة الغاز الطبيعي ووضعه على الإنتاج عام 2006، تبلغ طاقة المجمع 9 مليار متر مكعب في السنة من الغاز الطبيعي، ويحقق المجتمع معالجة إنتاج سبعة حقول للغاز الطبيعي في منطقة عين صالح ويتم نقل الغاز الطبيعي (المسوق) من خلال أنبوب يربط بين عين صالح ومجمع حاسي رمل.

د. **مجمع عين أمناس:** تبلغ طاقة المجمع حوالي 9 مليار م^3 من الغاز الطبيعي مع 50 إلى 60 ألف برميل في اليوم من المكثفات و سوائل الغاز الطبيعي.

4. مواقع معامل تمييع الغاز الطبيعي:

يتم إنتاج الغاز المميع الجزائري في أربعة وحدات و الجدول التالي يبين مواقع مجمعات و معامل تمييع الغاز الطبيعي وطاقتها التصميمية و طريقة التسييل المتبعة[2].

[1] تقرير عن تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية، إدارة الشؤون الفنية، أوبيك، الكويت، 2009، ص70-71.

[2] بلمقدم مصطفى ، الغاز الطبيعي : آفاق واعدة وتحديات ، مجلة التنظيم والعمل ، العدد 4 ، جامعة معسكر ، أفريل / جوان 2013 ص8.

جدول رقم (2-13) مواقع معامل تمييع الغاز الطبيعي.

الوحدة : مليار متر مكعب.

الموقع	المصنع	الغاز المسال	الايثان	البروبان	البوتان	طريقة التسييل	عدد الخطوط الانتاجية	تاريخ بدء الانتاج	تاريخ اعادة التأهيل
أرزيو	GL1Z	17,5	-	-	-	MCR-APCI	6	1978	1998
	GL2Z	17,8	-	0,3	0,25	MCR-APCI	6	1981	1996
	GL4Z	2	-	-	-	CASCADE	3	1964	1999
سكيكدة	GL1K	6,942	0,17	0,123	0,163	TEAL/PRICO	3	1981	2000

المصدر: منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية، الكويت،2009، ص76.

II. الشراكة في مجال الهياكل الغازية الكبرى :

لقد قامت شركة سونا طراك بإنشاء جملة من المشاريع المشتركة مع شركات أخرى من اجل توسيع الهياكل الغازية التي تربطه بالاتحاد الأوروبي بهدف تحقيق اكبر قدر من المبيعات الإضافية و ضمان تصريف الغاز و زيادة الحصص من السوق.

1. المشاريع الغازية الكبرى القديمة[1] :

أ. **خط أنريكوماتي:** ويمتد من حاسي الرمل إلى إيطاليا عبر تونس ، بدأ العمل به سنة 1983 بطاقة 18 مليار م في السنة ، وقد تم توسيعه سنة 1995 لتصل طاقته إلى ما يزيد عن 24 مليار م في السنة .

ب. **خط بيدور دوران فاريل:** والذي يمتد من الجزائر إلى اسبانيا عبر المغرب ، وقد بدأ العمل به سنة 1996 بطاقة تقدر ب 8 مليار م في السنة ، وتتلقى المغرب كميات من الغاز تقدر تقريبا بـ600 مليون م^3 كرسوم مرور عبر أراضيها .

2. المشاريع الغازية الكبرى الحديثة[2] :

أ. **مشروع قاسي طويل CNLU:**

أمضت سوناطراك و المجموعة الاسبانية (REPSOL YPE/GAZ NATIRAL (CONSORTIUM في 2004/12/01 عقد لإنجاز مشروع متكامل لتنمية و استكشاف و تمييع و تصريف الغاز الطبيعي لحقل قاسي طويل ورد نوص،و يمتد العقد لمدة 30 سنة و لتفعيل عقد المشروع تم إنشاء شركة EL ANDALOUS LNG.SPA بين سونا طراك و المجموعة في 23 ماي 2006 لتتولى تمييع الغاز بمنطقة أرزيو.

ب. **الخط المباشر (الجزائر–أوروبا عبر اسبانيا MEDA GAZ):**

قامت سونا طراك و مجموعة CEPDU الاسبانية بإنشاء شركة MEDA GAZ لدراسة إمكانية إنشاء مشروع أنبوب لنقل الغاز مباشرة بين الجزائر و أوروبا عبر اسبانيا يمر تحت البحر ،وينطلق هذا الأنبوب من بني صاف باتجاه أليريا وقد تم اتخاذ القرار النهائي بالاستثمار في 2006/12/21 على أن يشرع الخط بالعمل بداية سنة 2009.

ج. **مشروع الخط المباشر (الجزائر–ايطاليا) عبر سردينيا GULSI :**

[1] بلمقدم مصطفى ، مرجع سابق، ص9.
[2] سيدي علي، مرجع سابق ،ص 16.

بالاشتراك بين سوناطراك بـ3% و 6 شركاء
(EDISON GAZ 18% ,ENEL POWER 13,5% , WINTERSHALL 13,5%,EOS ENERGIA 9% , PROGEMISA 5% , SFIRS 5%).

تم تأسيس شركة GALSI من أجل دراسة إمكانية بناء مشروع أنبوب لنقل الغاز مباشرة بين ايطاليا و الجزائر عبر سردينيا ومن المفروض أن يبدأ العمل سنة 2011 .

د. مشروع أنبوب الغاز (نيجيريا – الجزائر) NIGAL :

يمتد على مسافة 4128 كلم ليسمح في حدود عام 2015 بنقل ما بين 20 و 30 مليار م^{3}سنويا من حقل أبوجا بنيجيريا عبر الصحراء و حتى بني صاف و القالة ليزود غرب إفريقيا بالغاز و باستعمال شبكة الأنابيب الجزائرية يزود أوروبا عبر اسبانيا وايطاليا ، لكنه تأخر انطلاق المشروع بسبب الظروف الأمنية التي تمر بها المنطقة.

III. أهم عقود الشراكة في مجال الغاز الطبيعي[1]:

1. عقود شراكة مع بريطانيا :

تعتبر دول أوروبا أهم شريك غازي للجزائر إذ تربطه بها عدة عقود شراكة أهمها :

أ – **شركة بريتش بترو ليوم** : في ديسمبر 1995 أمضت هذه الشركة مع شركة سونا طراك عقدا مدته 30 سنة هدفه البحث عن الغاز الطبيعي في منطقة عين صالح و إنتاجه و تسويقه.

ب – **شركة BP–STATOIL :تهدف هذه الشركة إلى انجاز مشروع عين صالح لإنتاج الغاز ، وقد دخلت عملية** الإنتاج الفعلي في شهر جويلية 2004 بالإضافة إلى مشروع غاز عين أمناس لتطوير آبار الغاز في المنطقة.

2. عقود الشراكة مع ايطاليا :

أ. شركة AGIP الايطالية : هي شركة قديمة في تعاملها مع الجزائر و أول شركة أمضت عقدا يقضي بتقاسم الإنتاج بعد صدور قانون المحروقات 1986 ، وفي ماي 1997 أمضت عقدا آخر مع الجزائر لخمس سنوات يقضي أساسا بتكوين اليد العاملة الجزائرية في مجال البحث و استغلال المحروقات بما فيها الغاز الطبيعي.

ب. الشركة الايطالية ENEL : أمضت سونا طراك بتاريخ 18 فيفري 2007 معها عقدا ببيع الغاز الطبيعي على المدى البعيد بحجم يقدر بـ 01 مليار م^{3}سنويا موجهة إلى السوق الايطالية و تورد عبر الأنبوب ENRICO MATTEI ابتداء من 2008.

3. عقود الشراكة مع فرنسا :

أبرمت كل من شركة سوناطراك 35% و توتال 35%و شركة ريبسول الاسبانية 30% عقد شراكة حول تقاسم الإنتاج في 28 جانفي1996 في حقل " تين فوي تينكورت" الجزائري الغني بالغاز الطبيعي.

[1] - بشكيط سهام ، مرجع سابق ،ص31-32.

4. عقود الشراكة مع اسبانيا :

قامت شركة سوناطراك في 22 ماي 2006 مع الشركة الاسبانية ENDENSA بتوقيع عقد بيع/شراء الغاز الطبيعي وبحجم 0,96 مليار م^{3}سنويا و ذلك عبر الخط الجديد لأنابيب نقل الغاز الذي يصل مباشرة بإسبانيا اعتبارا من نهاية عام 2008 .

5. عقود الشراكة مع البرتغال :

طبقا لأحكام مذكرة تفاهم (MOU)الموقع عليها بتاريخ 11 أفريل 2007 أشرفت سوناطراك و المجموعة البرتغالية (ASPDE ENERGIASDE PARTUGAL) 31 أكتوبر 2007 من خلال شركة EDPعلى توقيع اتفاقيات لإرساء الشراكة الإستراتيجية التي تشمل مجالات الغاز الطبيعي و الكهرباء في شبه الجزيرة الايبرية .

تنص هذه الاتفاقيات على قيام سوناطراك بتموين شركة EDP بالغاز الطبيعي على المدى الطويل بكمية سنوية متفق عليها تقدر بـ 1,5 مليار م^3 سنويا.

6. أهم الصناعات البتروكيمياوية في الجزائر مع الشركات الأوروبية:

لقد اعتمدت الجزائر في صناعاتها البتروكيمياوية على عامل توفر الغاز الطبيعي كمورد للمواد الأولية للصناعة الكيماوية و أهم المشاريع التي كانت الجزائر تنوي من خلالها خوض غمار صناعة وطنية متنوعة كما يلي[1] :

أ. مركب الآمونياك و الأسمدة الآزوتية بأرزيو:

أسند انجاز هذا المركب في جويلية 1966 إلى الشركة الفرنسية (TECHNIQ) كان يضم في المرحلة الأولى أربعة وحدات إنتاجية ، ثم أدت عملية توسعية ليصبح هذا الانجاز يتكون من:

- ثلاث وحدات لنترات الآمونيوم بطاقة إجمالية 495 ألف طن في السنة.
- وحدتان للآمونياك بطاقة إجمالية 660 ألف طن في السنة .
- وحدة واحدة لمادة اليوريا بطاقة 132 ألف طن في السنة.
- ثلاث مراكز للمرافق العامة.

ب. مركب سكيكدة للدائن:

تم إنشاء هذا المركب بموجب اتفاقية مع شركة كيماوية يابانية (TECJAPON) وشركة ايطالية (SNAM PROGETTI-ITALIE) وذلك عام 1971 و دخل حيز الإنتاج في جانفي 1977،أما أول إنتاج لمادة الايتيلين كان في فيفري عام 1978.

ج. مركب أرزيو لمينانول و الصموغ:

دخل هذا المركب حيز الإنتاج بشكل جزئي سنة 1976 باستعمال الغاز الطبيعي كمادة أولية أساسية ، ولقد تم انجازه من قبل الشركة الانجليزية (HUMPHREY) وفي سنة 1979 دخلت وحدة الصموغ حيز الإنتاج.

[1] ـ لبزة هشام، الوضع الحالي و المستقبلي للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي و مكانته في الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر -3- 2013/2012 ص 124.

ومما سبق ذكره في هذا المطلب يمكن أن نستنتج أن الغاز الطبيعي الجزائري أعطى ثمارا ملموسة في إطار الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي من خلال حجم الاستثمارات المشتركة وعقود التصدير والشراكة ،مما زاد من استفادة الجزائر في مجال نقل التكنولوجيا للقطاع وتوسيع قدراته في مختلف المجالات ،في حين ضمن الإتحاد الأوروبي إمدادا سلسا وآمنا للطاقة.

المطلب الثالث : واقع الشراكة الأورو جزائرية في مجال المبادلات التجارية

I. إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية:

1. حصيلة نتائج الميزان التجاري:

سجلت المبادلات التجارية للجزائر كما هو مبين في الجدول رقم (2-14) أدناه سنة 2016 ما يقارب 75.610 مليار دولار مسجلة انخفاض بنسبة 12%عن سنة 2015 و التي قدرت بـ 10.760 مليار دولار ،كما بلغت المبادلات في عام 2015 بـ 86.370 مليار دولار مقابل 121.466 مليار دولار عام 2014 بزيادة حددت بـ 35.096 مليار دولار و ذلك لارتفاع الصادرات الناتج عن زيادة عائدات المحروقات.

كما نلاحظ أن صادرات المحروقات في تزايد منذ 2005 حتى 2008 ثم شهدت تراجع في سنة 2009 نتيجة ارتداد الأزمة العالمية كما يلاحظ تجدد الارتفاع حتى سنة 2010 و 2011 كما شهد تراجع سنة 2015 حيث بلغ 32.699 مليار دولار أما سنة 2016 شهد أشدّ تراجع حيث بلغ 27.102 مليار دولار.

جدول رقم (2-14) حصيلة نتائج الميزان التجاري للفترة :2005-2016.

الوحدة : مليون دولار.

السنوات	الصادرات خارج مجال المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	مجموع الواردات	الميزان التجاري	نسبة التغير
2005	1099	43937	45036	20048	24988	
2006	1158	53456	54613	21456	33157	32.69%
2007	1332	58831	60163	27631	32532	-1.88%
2008	1937	77361	79298	39479	39819	22.40%
2009	1066	44128	45194	39294	5900	-85.18%
2010	1526	55527	57053	40473	16580	181.02%
2011	2062	71427	73489	47247	26242	58.28%
2012	2062	69804	71866	50376	21490	-18.11%
2013	2165	63752	65917	54852	11065	-48.51%
2014	2582	60304	62886	58580	4306	-61.08%
2015	1969	32699	34668	51702	-17034	-495.59%
2016	1781	27102	28883	46727	-17844	4.76%

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)
2018/05/11,05:40،http://www.andi.dz/index.php/ar/liensutiles

والجدول التالي يبين حصة المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2005-2016

جدول رقم (2-15) حصيلة الناتج المحلي الإجمالي للفترة :2005-2016.

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	صادرات المحروقات (مليون دولار)	النسبة
2005	103,071.00	43937	42.63%
2006	117,290.00	53456	45.58%
2007	135,630.00	58831	43.38%
2008	171,523.00	77361	45.10%
2009	137,212.00	44128	32.16%
2010	161,159.00	55527	34.45%
2011	200,245.00	71427	35.67%
2012	209,010.00	69804	33.40%
2013	209,751.00	63752	30.39%
2014	214,032.00	60304	28.18%
2015	165,152.00	32699	19.80%
2016	160,733.00	27102	16.86%

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)
http://www.andi.dz/index.php/ar/liensutiles،2018/05/11,05:40

ومن خلال الجدول نلاحظ أن لقطاع المحروقات دور ومساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني حيث قدرت نسبته للناتج المحلي الخام(PIB) سنة 2005 42.63% وسنة 2012 قدرت النسبة 33.40% وأقل نسبة سجلت سنة 2016 16.86% بسبب تراجع صادرات المحروقات أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقدرت النسبة سنة 2016 بـ 93.84.% من إجمالي العام للصادرات.

2. تطور التجارة الخارجية الجزائرية:

تشير النتائج العامة المحققة فيما يخص انجاز التبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2016 إلى عجز في الميزان التجاري بـ 17.84 مليار دولار ما يعادل ارتفاع طفيف بـ4,8% المسجلة خلال سنة 2015[1].

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،حصيلة التجارة الخارجية، http://www.andi.dz/index.php/ar/liensutiles

شكل رقم (2-12) تطور التجارة الخارجية للفترة 2005-2016.

الوحدة: مليون دولار.

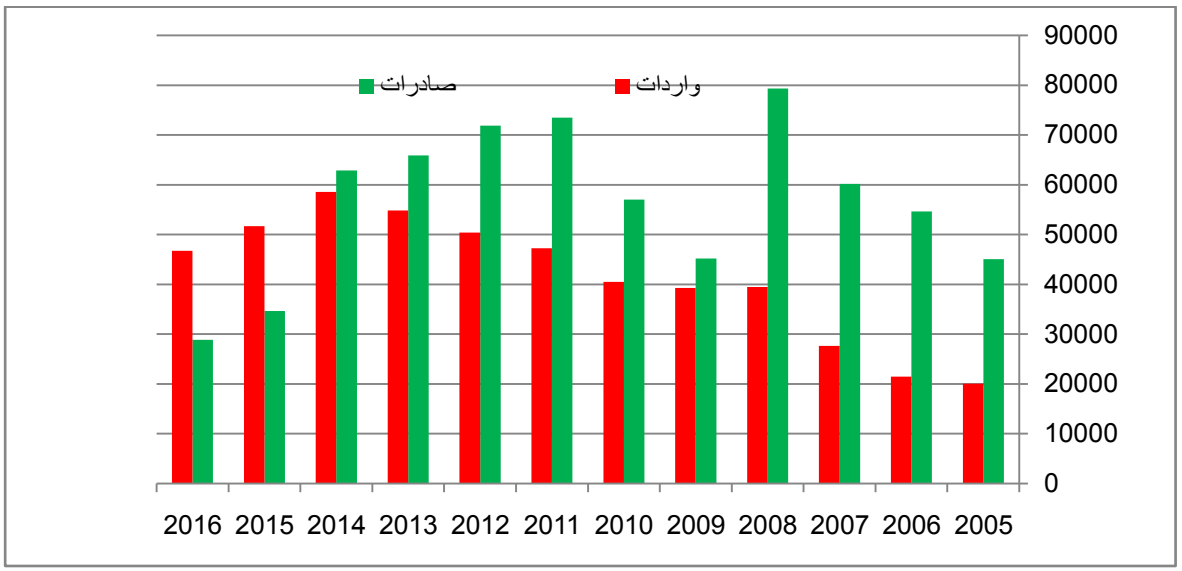

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية(CNIS)

2018/04/12,12:15 ،http://www.andi.dz/index.php/ar/liensutiles

شكل رقم (2-13) تطور التجارة الخارجية للفترة 2015-2016.

الوحدة: مليون دولار.

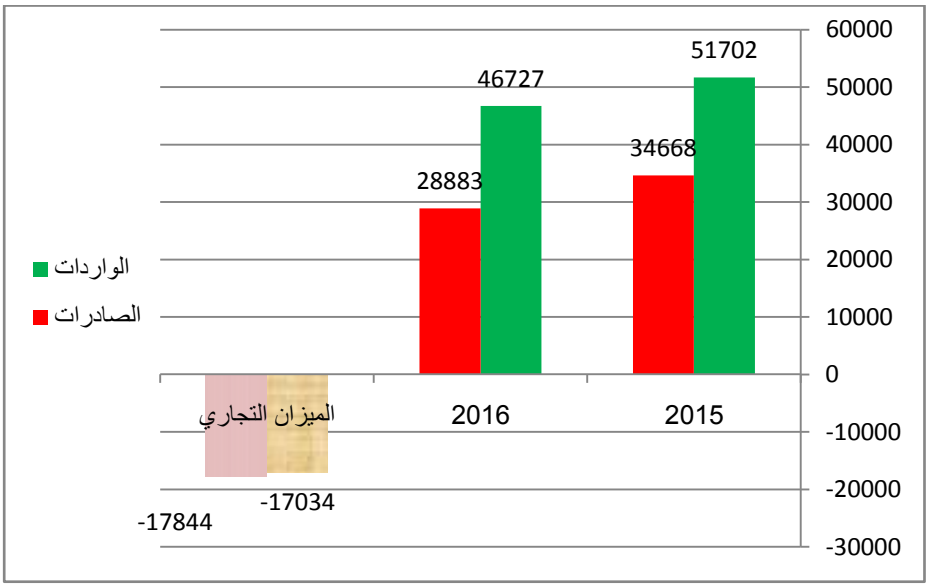

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية(CNIS)

2018/04/12,12:15 ،http://www.andi.dz/index.php/ar/liensutiles

أ. الواردات[1] :

تراجعت نسبة الواردات الجزائرية إلى 9,62% مقارنة مع سنة 2015 حيث اجتازت من 51.7 مليار دولار إلى 46.72 مليار دولار سنة 2016 .

ب. الصادرات[2] :

تمثل المحروقات أساس صادرات الجزائر إلى الخارج خلال سنة 2016 بحصة 93,84% من الإجمالي العام للصادرات مع انخفاض قدره 17,12% مقارنة مع سنة 2015 .

أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات لا تزال هامشية بنسبة 6,16% فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 1.78 مليار دولار مع تسجيل انخفاض بنسبة 9,55% مقارنة مع 2015 .

ج. من حيث المناطق الاقتصادية[3] :

فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال سنة 2016 تبين الجداول المرفقة أدناه بوضوح إن معظم المبادلات الجزائرية الخارجية مازالت مستقطبة من طرف الشركاء التقليديين .

جدول رقم (2-16) واردات وصادرات الجزائر سنة 2015-2016

المناطق الاقتصادية	الواردات بالمليون دولار أمريكي			الصادرات بمليون دولار أمريكي		
	السنة		التطور%	السنة		التطور%
	2015	2016		2016	2015	
دول الاتحاد الأوروبي	25485	17922	12.97-	16739	22976	27.15-
دول منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية	7363	6295	14.50-	6251	5288	18.21
الدولالأوربيةالأخرى	1225	909	15.80-	80	37	116.22
دول أمريكا الجنوبية	2822	2857	1.24	1678	1683	0.30-
آسيا	11850	11618	1.96-	2331	2409	3.24-
اوقيانوسيا					71	
الدول العربية	1918	1934	0.83	385	572	32.69-
الدول المغاربية	680	697	2.50-	1368	1550	11.74-
الدولالإفريقية	359	238	33.70-	51	82	37.80-
المجموع	**51702**	**46727**	**9.62-**	**28883**	**34668**	**16.69-**

المصدر:المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية(CNIS) http://www.andi.dz/index.php/ar/liensutiles ، 2018/04/12,12:15

من خلال الجدول تبقى دول الاتحاد الأوروبي دائما الشريك الرئيسي للجزائر بنسب على التوالي 38,35% واردات،و57,95% صادرات وبالمقارنة مع سنة 2015 سجلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي انخفاضا بنسبة 12,97% مجتازة من 25.48 مليار دولار أمريكي في سنة 2015 إلى 17.922 مليار دولار أمريكي عام 2016،في المقابل تضاءلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 6.24 مليار دولار أمريكي أي 27,15% .

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق. http://www.andi.dz/index.php/ar/liensutiles 12/05/2018 23:55
[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق. http://www.andi.dz/index.php/ar/liensutiles.
[3] نفس المرجع.

داخل هذه المنطقة الاقتصادية يمكن ملاحظة أن زبوننا الرئيسي هو ايطاليا و التي تشمل أكثر من 16,55% من المبيعات الخارجية تليها اسبانيا بنسبة 12,33% ثم فرنسا بنسبة 11,05% .

بالنسبة للممولين الرئيسيين تحتل فرنسا المرتبة الأولى لدول الإتحاد الأوروبي بـ 10,15 % تليها ايطاليا واسبانيا بحصة 9,93% و 7,69% من إجمالي الواردات الجزائرية خلال عام 2016.

II. التبادل التجاري بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي :

تخضع العلاقات الثنائية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق الشراكة الموقع في 21 أفريل 2002 بـ فالنسيا الاسبانية و الذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005 لإنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين.

فمن ناحية التبادل التجاري يمثل الاتحاد الأوروبي منطقة متميزة بالنسبة للجزائر باعتبارها تمثل منذ عام 2000 ما يزيد في المتوسط عن 50%من إجمالي مبادلات الجزائر ، فحسب جدولي الصادرات والواردات الآتيين فإن حجم التجارة بين الطرفين بلغ في سنة 2016 مقدار 34.661 مليار دولار منها 17.922 مليار دولار من الواردات و 16.739 مليار دولار من الصادرات.

1. الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي:

فبخصوص الواردات و حسب التصنيف الجغرافي فإن أوروبا تهيمن على واردات الجزائر بما يمثل 56% سنة 2005 من مجمل الواردات الجزائرية و 51% سنة 2010 و 38,35% سنة 2016.

جدول رقم (2–17) يبين حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال سنوات2000 إلى 2016

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي	واردات الجزائر من العالم	النسبة
2000	5256	9173	57.30%
2001	5903	9940	59.39%
2002	6732	12009	56.06%
2003	7954	13534	58.77%
2004	10097	18308	55.15%
2005	11255	20048	56.14%
2006	11729	21456	54.67%
2007	14427	27631	52.21%
2008	20985	39479	53.15%
2009	20772	39294	52.86%
2010	20704	40473	51.16%
2011	24616	47247	52.10%
2012	26333	50376	52.27%
2013	28724	54852	52.37%

2014	29684	58580	50.67%
2015	25485	51702	49.30%
2016	17922	46727	38.35%

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)

http://www.andi.dz/index.php/ar/liensutiles، 2018/04/12,12:15

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام لارتفاع الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي شهد تطور منذ سنة 2000 فقد سجل في هذه السنة قيمة 5.256 مليار دولار و سنة 2010 أصبحت الواردات ما قيمته 20.704 مليار دولار كما سجل سنة 2016 ما قيمته 17.922 مليار دولار.

وقد ذكر تقرير أعدته الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بأن سريان الشراكة لم يحدث تغييرات بالنسبة للاتحاد الأوروبي باعتباره موردا متميزا للجزائر ،ففي الواقع فقد ارتفعت الواردات في القيمة و الحجم و يعتبر الاتحاد الأوروبي شريكا للجزائر بنسبة في المتوسط تتراوح على التوالي بين 56% و53% قبل وبعد سريان اتفاقية الشراكة منذ 2005[1].

الشكل رقم (2-14) يبن الواردات الجزائرية من أوروبا حسب مجموعة الاستعمال سنة 2016

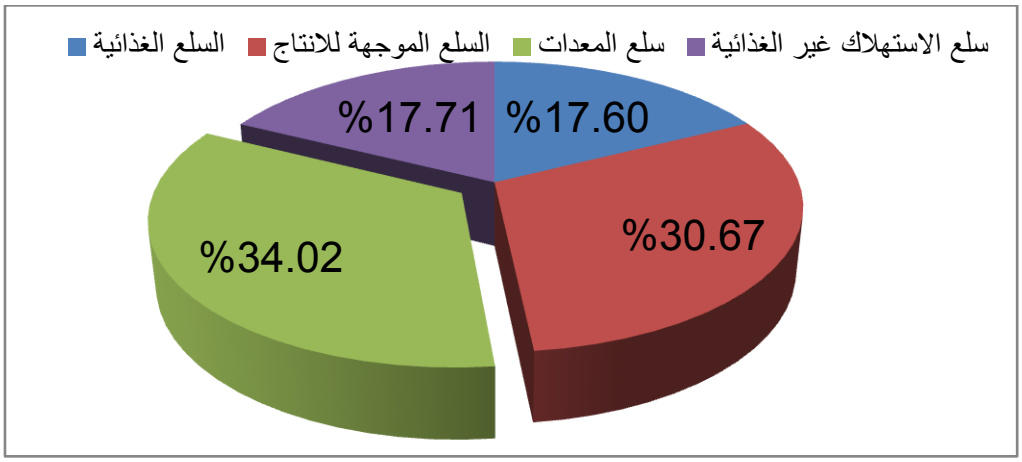

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

http://www.andi.dz/index.php/ar/liensutiles، 2018/04/12,12:15

2. الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي:

و بخصوص صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي فقد بلغت حسب الجدول أدناه سنة 2010 بـ 28 مليار دولار منها 1.06 مليار دولار خارج المحروقات و يمثل الاتحاد الأوروبي 49% من إجمالي صادرات الجزائر ،وفي سنة 2015 بلغت الصادرات 22976 مليار دولار بنسبة 66%،وفي سنة 2016 وصلت الصادرات إلى 16.739 مليار دولار بنسبة 58%.

[1]- بوزكري جمال، مرجع سابق، ص152.

جدول رقم (2-18) يبين حجم الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي للفترة 2000-2016

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	صادرات الجزائرإلى الاتحاد الأوروبي	صادرات الجزائر إلى العالم	النسبة
2000	13792	22031	62.60%
2001	12344	19132	64.52%
2002	12100	18825	64.28%
2003	14503	24612	58.93%
2004	17396	32083	54.22%
2005	25593	45036	56.83%
2006	28750	54613	52.64%
2007	26833	60163	44.60%
2008	41246	79298	52.01%
2009	23186	45194	51.30%
2010	28009	57053	49.09%
2011	37307	73489	50.77%
2012	39797	71866	55.38%
2013	41277	65917	62.62%
2014	40378	62886	64.21%
2015	22976	34668	6628%
2016	16739	28883	57.95%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على http://www.douane.gov.dz، 2018/04/12,12:45

من خلال الشكل البياني يتبين لنا إن الاتحاد الأوروبي يمثل أهم مستورد للمنتجات الجزائرية تليه دول أوروبا التي لم تنطوي تحت مظلة الاتحاد و منه يمكن اعتبار أوروبا السوق الرئيسي للجزائر.

ومما سبق ذكره في هذا المطلب يمكن أن نستنتج أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي تحتل الصدارة في التجارة الخارجية الجزائرية بحيث يعد الإتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي لواردات وصادرات الجزائر بنسب على التوالي لسنة 2016 %38.35، %57.95 .

المبحث الثاني : أثر الشراكة على الاستثمارات في الجزائر و الإتحاد الأوروبي:

المطلب الأول :أهمية الغاز لدى الجزائري و الاتحاد الأوروبي

I. أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر[1]:

تكمن أهمية الغاز الطبيعي الجزائري في كون الجزائر الدولة الأفضل و الأقرب بالنسبة للدول الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط التي تتميز باستهلاكها الواسع لهذا النوع من الطاقة.

ويعود تطور الغاز الطبيعي في الجزائر إلى بداية عقد الستينات أين بادرت الجزائر بالاهتمام بهذا المورد غير القابل للتجديد، وقررت أن تأخذ على عاتقها مخاطر البحث عن وسائل و طرق تكنولوجية جديدة، فكانت سابقة في تقنيات تمييع الغاز الطبيعي.

حيث في سنة 1964 أنشئت أول وحدة للتمييع جعلت الجزائر أول مصدر للغاز الطبيعي المميع باستخدام النقل البحري عن طريق الناقلات.

ويظهر التوجه نحو الاهتمام بالغاز من خلال القانون التعديلي للمحروقات الذي صدر سنة 1991 والذي أولى لهذه الطاقة خاصة سواء من حيث ترقية صادراتها، ومن خلال فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار البحث و التنقيب عن الغاز.

II. أهمية الغاز الطبيعي لدى الاتحاد الأوروبي:[2]

إن إنتاج دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي سيتقلص تدريجيا من 315 مليار م^3 في 2005 إلى 292 مليار م^3 في 2015 و 254 مليار م^3 عام 2030، وعليه فان الاتحاد الأوروبي يستورد حاليا ما يقارب من نصف احتياجاته التي تتقدم سنويا بنسبة 3%، وعموما استورد الاتحاد الأوروبي سنة 2016 39,95% من الغاز الطبيعي من روسيا، و 26.39% تأتي من النرويج،و12.59 % من هولندا ،و11.39% من الجزائر و 5.70% تأتي من قطر .

يتم تموين الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب بنسبة 85% و عن طريق الشحن البحري على شكل غاز طبيعي مميع بنسبة 15%، و في عام 2020 سينتج الاتحاد الأوروبي حسب التوقعات سوى ثلث احتياجاته، وقد يحتاج إلى استيراد حوالي 80% من احتياجاته من الغاز الطبيعي بحلول عام 2030، وبحسب العديد من الخبراء أن الغاز الطبيعي سيحل قريبا محل النفط في الاتحاد الأوروبي كمصدر رئيسي لإنتاج الطاقة الكهربائية حيث سيتوقع استيراد مزيدا من الغاز من الجزائر والنرويج و نيجيريا على وجه الخصوص.

فعلى الرغم من أن اتجاهات الاستهلاك العالمي للطاقة تشير إلى استمرار بقاء البترول كمصدر رئيسي للطاقة، فإنه من المتوقع أن يتزايد الاعتماد على الغاز الطبيعي للدرجة التي دفعت رئيس شركة شال النفطية (Gerwin Van) إلى وصف القرن الحادي والعشرين بأنه سيكون قرن الغاز.

[1] بشكيط سهام، مرجع سابق، ص34.
[2] زغبي نبيل، مرجع سابق، ص 94-95.

المطلب الثاني: أثر الشراكة على الاستثمار في الجزائر و الاتحاد الأوروبي :

I. أثر الشراكة على الاستثمارات في الجزائر:

لقد بادرت الجزائر إلى سن جملة من القوانين و التشريعات المنظمة للاستثمار و لكن رغم ذلك بقيت حصة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر ضعيفة جدا باستثناء قطاع المحروقات الذي حقق جملة من الانجازات مثل[1]:

- توسيع حجم الاحتياطات و الرفع من الإنتاج .
- تنمية برامج هامة خاصة في مجال الهياكل الغازية الموجهة للتصدير مثل مشروع أنبوب ميدغاز وغالسي ومشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء.
- النمو الكبير للاستثمارات في القطاع و التوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى مثل :البتر وكيمياء ولاتصالات وتحليت مياه البحر و الملاحة و الصيد البحري و الإسمنت.
- زيادة قدرة التمييع و تقوية فرع النقل خاصة على المستوى البحري عبر استلام ناقلات ضخمة للغاز الطبيعي قصد تموين الأسواق الآسيوية و الأمريكية.
- تنمية الطاقات المتجددة خاصة الشمسية و التي ستدعم بمساهمة الدولة في الأمد الطويل.
- الاستثمار في تعميم الكهرباء و التوزيع العمومي للغاز إضافة إلى ترقية وقود الغاز الطبيعي ، حيث تم إعداد برنامج وطني لتنمية وقود الغاز الطبيعي على مرحلتين الأولى تمتد من 2007 إلى 2011 بتكلفة 2,7 مليار دينار جزائري ،أما المرحلة الثانية الممتدة خلال الفترة 2012 إلى 2015 فبلغت تكلفتها 20,3 مليار دينار جزائري .
- وتم كذلك من جملة الاستثمارات في مجال المحروقات مايلي:2
- تحسن تصميم معامل الغاز : تحقق نجاح مشهود في مجال تصميم معامل تمييع الغاز الطبيعي في الجزائر خلال العقد الأخير ، حيث تفرض معايير الأمان أن لا تتجاوز طاقة المعمل سقفا محددا في ظل وجود شروط معينة ، وبفضل التقدم التكنولوجي كان يتم في كل مرة التحكم أكثر في هذه الشروط ورفع الطاقة المتوسطة لهذه المعامل حتى تبلغ حجمها في سنة 2007 حوالي 5,7 مليون طن ، والتي كانت لا تتجاوز نصف مليون طن في سنة 1964،وسمح هذا التقدم التكنولوجي أيضا بتحقيق وفرة في حجم الغاز و تخفيض تكلفة المعالجة .
- تحسن تصميم ناقلات الغاز: إن أهم الانجازات التكنولوجية في ميدان الغاز الطبيعي هو تحسن بناء الناقلات في الجزائر ، فقد أدى إلى رفع من طاقة النقل للغاز الطبيعي المميع ، وبالتالي خفض تكلفة النقل.
- تحسين تصميم الأنابيب الناقلة للغاز الطبيعي : تحقق أيضا تقدم في مجال النقل بواسطة الأنابيب ، حيث تحسنت شروط هذا النوع بفضل تطور تصميم الأنابيب التي زاد قطرها بشكل كبير مع توفر العناصر الأساسية للأمان (تسرب، الانفجار،أثر التصادم).

وفيما يلي ملخص عن المشاريع الاستثمارية المصرح بها عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات :

تبين تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهي الهيئة المكلفة رسميا بموجب قانون تطوير الاستثمار بضمان ترقية الاستثمارات في الجزائر و تطويرها و متابعتها وتسهيل إجراءات تأسيسها[1]، وبأن الاستثمار الأجنبي في تزايد مستمر.

[1] بشكيط سهام ، مرجع سابق ص33.

[2] لبزة هشام، الوضع الحالي والمستقبلي للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي ومكانته في الاقتصاد الوطني، مرجع سابق ص ص 138-139.

جدول رقم (2-19)ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة 2002-2016

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 982	99%	10 584 134	83%	1 018 887	90%
الاستثمار الأجنبي	822	1%	2 216 699	17%	119 525	10%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 ، 2018/04/12,12:45

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم انجاز 63.804 مشروعا استثماريا بلغت منها 822 مشروعا استثماريا أجنبيا بنسبة 1% من إجمالي الاستثمارات.

وأما عن قيمة الاستثمارات الأجنبية فقد قدرت بـ 2.216.699 مليون دينار جزائري من أصل 12.800.834 مليون دينار جزائري من قيمة الاستثمارات الأجنبية أي بنسبة 17%.

شكل رقم (2-15) يبين ملخص الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة 20162000

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395، 2018/04/12,12:45

[1] عجة الجيلاني، الكامل في القانون الجزائر في الاستثمار، دار الخلدونية، الجزائر،سنة 2006، ص 688.

و الجدول الموالي يوضح الاستثمارات الكلية المصرح بها في نفس الفترة حسب القطاعات الاقتصادية من خلال عددها و قيمتها.

جدول رقم (2-20) الاستثمارات الكلية حسب القطاعات الاقتصادية

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	**63 804**	**100%**	**12 800 834**	**100%**	**1 138 412**	**100%**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395،
2018/04/13,18:45

شكل رقم (2-16) يوضح الاستثمارات الكلية حسب القطاعات الاقتصادية

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 ،
2018/04/12,12:45

والجدول الموالي يوضح المشاريع الاستثمارية التي يشترك فيها اللأجانب

جدول رقم (2- 21)المشاريع التي تشرك أجانب 2002-2016.

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	437	955 161	71 010
فيما بيها الاتحاد الاوربي	313	677 209	42 649
اسيا	98	163 102	10 567
امريكا	19	68 163	3 755
الدول العربية	236	997 528	30 199
إفريقيا	5	5 686	209
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	26	24 085	3 521
المجموع	822	2 216 699	119 525

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395، 2018/04/13,19:45

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي و أوروبا عموما تستحوذ على أغلبية المشاريع الأجنبية المصرح بها خلال نفس الفترة حيث تحتل أوروبا 437 مشروعا و الاتحاد الأوروبي 313 مشروعا من أصل 822 مشروعا.

شكل رقم (2- 17)المشاريع التي تشرك أجانب 2002-2016

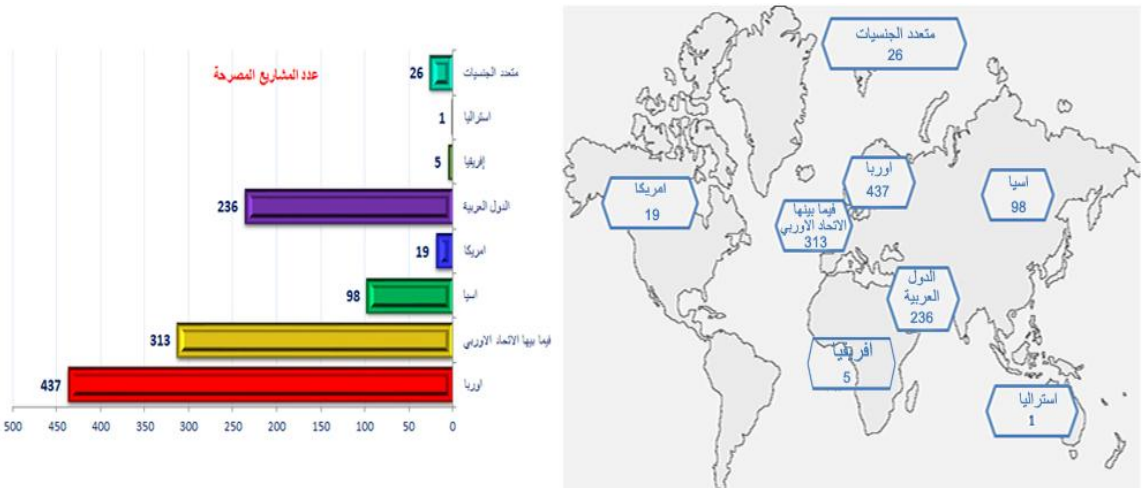

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395، 2018/04/13,12:45.

و الجدول الموالي يبين تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط

جدول رقم (2– 22)تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط 2002–2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	14	1,70%	4 373	0,20%	618	0,52%
البناء	137	16,67%	77 661	3,50%	23 040	19,28%
الصناعة	495	60,22%	1 783 922	80,48%	70 793	59,23%
الصحة	6	0,73%	13 572	0,61%	2 196	1,84%
النقل	25	3,04%	14 820	0,67%	1 727	1,44%
السياحة	14	1,70%	113 772	5,13%	6 309	5,28%
الخدمات	130	15,82%	119 139	5,37%	13 342	11,16%
الاتصالات	1	0,12%	89 441	4,03%	1 500	1,25%
المجموع	822	100%	2 216 699	100%	119 525	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات. http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395، 2018/04/13,12:45

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتوزع على مجموعة قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث تحتل كل من الصناعة و البناء و الخدمات و النقل مكانة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و ذلك لأنها القطاعات الأكثر مردودية وفائدة وتهيئة، حيث قدرت عدد المشاريع الموجهة لهذه القطاعات من 822 مشروع أجنبي على التوالي 495 مشروعا في قطاع الصناعة و يضم المحروقات، و 137 مشروعا لقطاع البناء، و 130 مشروعا لقطاع الخدمات،و25 مشروعا لقطاع النقل أي ما يمثل النسب التالية 60,22% ، 16,67% ، 15,82% ، 3,04% من اجمالي عدد المشاريع الأجنبية و 80,48% ، 3,5% ، 5,37% ، 0,67% من قيمة 822 مشروع أجنبيا.

شكل رقم (2–18) تقسيم المشاريع الإستثمارية المسرحة أجنبية حسب قطاع النشاط2000 –.2016

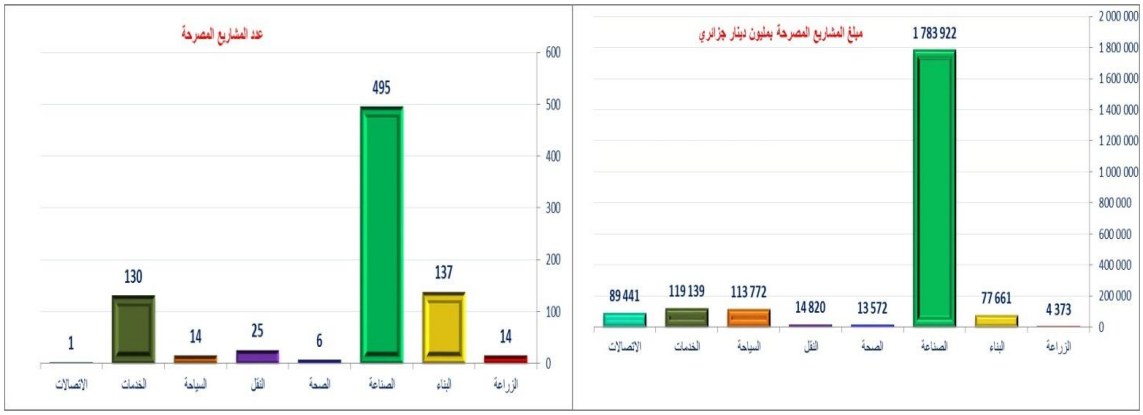

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395، .2018/04/13,12:55

حققت الجزائر في قطاع التكنولوجيا و الإعلام و الاتصال انجازات هامة في هذا القطاع نذكر منها[1]:

- **وصلة الألياف البصرية** : الجزائر–عين قزام هذا المشروع أطلق في إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.
- **وصلة الألياف البصرية البحرية** : وهران فالنسيا.

وبالرغم من النتائج الايجابية التي تشهدها مشاريع الغاز الطبيعي إلا إن آفاق هذه الشراكة يمكن أن تبقى محل تساؤلات في المدى البعيد تتعلق أساسا ب[2] :

- مدى اعتماد دول الاتحاد الأوربي على الغاز الطبيعي، في ظل سعيها إلى تقليص التبعية الطاقوية كأحد أهداف السياسة الطاقوية الأوروبية ؛ أي الرفع من مصادر الطاقة المتجددة هذا من جهة، ومن جهة أخرى مدى اعتمادها على الغاز الطبيعي الجزائري في ظل تواجد منتجين جدد في السوق الأوروبية .

- الوضعية المستقبلية للدول المنتجة والمصدرة للغاز، والتي تسعى إلى إنشاء كارتل للغاز opegعلى غرار كارتل النفط، مما سيحرك مخاوف الدول الأوروبية من منطلق أن الكارتل من شأنه أن يجعل الجزائر وروسيا تؤثران سلبا خصوصا على الاستهلاك الأوروبي وعلى أسعار الغاز، نظرا لتحصل الجزائر وروسيا على النسبة الأوفر أي ما يعادل 34%من الطلب الإجمالي للسوق الأوربي على الغاز الطبيعي .

- آفاق السوق البترولية، حيث أن أسعار النفط عرفت في الفترة الأخيرة تذبذبات لم تشهدها من قبل ويعود سبب هذه التغيرات إلى عوامل خارجية تجاوزت دور منظمة أوبك، كالأزمة المالية العالمية، التي أدت ببعض الدول الأوروبية إلى التوجه لسياسة التقشف في الإنفاق، والمضاربة الكبيرة في مختلف الأسواق المالية نتيجة الاضطرابات التي تواجهها عدد من الدول المنتجة مثل نيجيريا التي تعتبر احد أهم منتجي النفط في إفريقيا، والتي قد يكون لها اثر سلبي على قطاع الطاقة مستقبلا.

II. أثر الشراكة على الاتحاد الأوروبي:

تعد الجزائر من أهم الشركاء للاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة و خاصة التموين بالغاز الطبيعي حيث تعتبر الجزائر الممول الثالث بعد روسيا و النرويج و بالتالي فهو يسعى دائما إلى إيجاد موقع مهيمن على منطقة شمال إفريقيا لتحقيق استراتيجيات و بسط نفوذه ومن أهم آثار الشراكة على الاتحاد الأوروبي ما يلي:

- اتفاق الشراكة يجسد علاقة القوي بالضعيف فالاتحاد يعتبر كتلة اقتصادية كبيرة و يملك مؤسسات تنافسية بخلاف الجزائر فهو قائم على اقتصاد ريعي و بالتالي يظهر استغلال هذا الاتفاق بما يخدم المصالح الأوروبية[3].
- هذه الشراكة تضمن تموين الاتحاد الأوروبي بالطاقة و خاصة الغاز الطبيعي على المدى الطويل ومن جهة أخرى تزيد من نفوذه في السوق الجزائرية بل و السوق الإفريقية.
- تمتين العلاقات مع أهم مصدر لتموينه بالطاقة خاصة الغاز الطبيعي بشكل يكرس التبعية التجارية له.
- المشاركة في المشاريع الصناعية الغازية و خاصة الهياكل الكبرى بشكل يضمن استمرار وسهولة الإمداد بالغاز الطبيعي.

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/tic1604201523:55، 2018/05/03

[2] لبزة هشام، الوضع الحالي و المستقبلي للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي و مكانته في الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص 137.

[3] - بوزكري جمال ، مرجع سابق ص208.

- يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال إقامة شراكة مع الدول المتوسطية و خاصة الجزائر إلى توسيع نفوذه العالمي و تحصين مواقعه التسويقية خصوصا بعد الزحف الصيني على المنطقة.

خاتمة الفصل:

لقد تم خلال هذا الفصل إبراز دور الغاز الطبيعي في تفعيل الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي من خلال واقع الغاز عند الطرفين حيث يعتبر قطاع المحروقات وبخاصة مادة الغاز الطبيعي العمود الفقري للاقتصاد الجزائري باعتباره –كمابينا في تحليل إحصائيات التجارة الخارجية– مصدرا للتمويل ،ومادة أولية وطاقوية للصناعة ،ومع امتلاك الجزائر إمكانيات واحتياطات غازية معتبرة أدت إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية والتصديرية ،مما جعل الجزائر بلدا غازيا أكثر منه بتر وليا .

إن من أهم أسباب تعميق هذه الشراكة هي أهمية الغاز الطبيعي للطرفين ،والقرب الجغرافي من السوق الأوربية ،وامتلاك الجزائر شبكة هامة من أنابيب النقل ،ويظهر هذا جليا من خلال الاستثمارات المشتركة في توسيع هذه الشبكة وإنشاء هياكل غازية جديدة وإبرام عقود تصدير طويلة الأجل متعددة ،كما تم إحداث استثمارات مهمة في مجال الصناعات الغازية —كمابينا ذلك في مطلب تطوير الشراكة في مجال الغاز الطبيعي– وبالتالي استفادت الجزائر من تصدير منتجاتها الغازية، واستثمارها في مشاريع بنيوية ،والتخلص من مديونيتها الخارجية ،وجلب الاستثمارات الأجنبية ،ولكن من جانب آخر لم يعطي هذا الاتفاق ما كان منتظرا منه خصوصا ما تعلق بالاستثمار الأوروبي في الجزائر حيث يبقى ضعيفا ومنحصرا في قطاع المحروقات وجانبه التجاري وبذلك يبرز الدور المهم لهذا القطاع في تمويل الإتحاد الأوروبي بإمدادات الطاقة وامتلاك حصة الأسد في السوق الجزائرية.

الخاتمة

الخاتمة:

تحتل الجزائر مكانة معتبرة على المستوى الدولي باعتبارها الثالثة في تصدير الغاز الطبيعي و الثانية في تصدير الغاز الطبيعي المسال بحيث تعد المورد الأساسي لأوروبا في ميدان الطاقة و في المرتبة الثالثة لتوريد أوروبا بالغاز الطبيعي بعد روسيا و النرويج، كما يعتبر وجود الهياكل القاعدية الغازية الهامة بالقرب من أوروبا بمثابة العامل الأساسي للعلاقات القوية و المتينة التي تخوضها الجزائر مع أوروبا في ميدان تصدير الغاز إليها.

إن الانفتاح نحو الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات وبالأخص الغاز الطبيعي أدي إلى نجاح القطاع في جذب الشركات الأجنبية للاستثمار المباشر في الجزائر و تحقيق نتائج تعتبر على العموم مقبولة، حيث تمكنت الجزائر على سبيل المثال من تجديد احتياطاتها الغازية و تحسينها و توسيع هياكلها الغازية التصديرية و توسيع صناعتها الغازية.

ومن جهة أخرى نجحت في رفع مستويات الإنتاج و التصدير و بالتالي تحسين الحصة السوقية من السوق العالمية للمحروقات.

كما لاحظنا بشكل جلي دور قطاع المحروقات و مساهمته الفعالة في الاقتصاد الوطني حيث قدرت نسبته للتجارة الخارجية بـ 93.84% سنة 2016و عليه سيظل هذا القطاع العامل الحيوي في تأمين استقامة الاقتصاد الوطني و مداخيل الدولة و بالتالي المواطنين، كما يستمر في احتلاله المراتب الأولى المفضلة في تنمية وتطوير الثروة الوطنية.

نتائج الدراسة:

- من خلال تتبع مسارات اتفاقيات و ظروف إنشاء الشراكة الأورو. جزائرية نلاحظ أن هذه الشراكة لم تكن خيارا استراتيجيا للجزائر وإنما ردّة فعل للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم و مسايرة النمط التجاري الذي تعتمده الجزائر منذ سنوات.
- إن الشراكة الأجنبية أداة فعالة ،إذ عملت على تنمية قطاع الغاز الطبيعي الجزائري في مختلف مراحله ويمكن ملاحظة ذلك من خلال حجم الاستثمارات المشتركة و المنفقة على نشاط الاكتشافات و تجديد الاحتياطات و زيادة قدرات الإنتاج الغازي، ومن خلال إعداد مشاريع هيكلية للإمداد و توسيعها من أنابيب وناقلات، وإبرام عقود تصدير طويلة الأجل و إقامة مشاريع صناعية غازية متعددة.
- تعتبر حصة الغاز الطبيعي كبيرة في مزيج الطاقة الأوروبية ،وذلك لتزايد الطلب عليه وتوجه الإستراتجية الطاقوية للاتحاد الاوروبي نحو استعماله في توليد الكهرباء لنظافة اثره على البيئة.
- يعتبر الغاز الطبيعي عنصر مهم في تفعيل الشراكة الأورو. جزائرية بحيث تعتبر الجزائر ثالث أكبر مورد للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك تغطي المحروقات الجانب الأكبر من حجم المبادلات التجارية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي.

– إن الانفتاح الاقتصادي نحو الشركات الأجنبية في قطاع الغاز الطبيعي أدى إلى نجاح هذا القطاع في الرفع من الاحتياطات و الرفع من مستويات الإنتاج و بالتالي تحقيق سياسة الجزائر في تحسين حصتها السوقية متوافقا ذلك مع سياسة الاتحاد الأوروبي من تحقيق ضمان أمن إمداده من هذه المادة و تنويع مصادر وارداته.

– ضمن سياسة الاتحاد الأوروبي الرامية إلى أمن و تنويع مصادر الحصول على الطاقة، فان الزيادة في طلب الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي تتم تغطيتها من ممونين جدد، أما بالنسبة للممونين التقليديين ، فهو في حاجة كبيرة إلى الغاز النرويجي بالنظر إلى حجم وارداته المتصاعدة ، وأما فيما يخص الغاز الجزائري و الروسي فيبقى متقيدا بالكميات المتعاقد عليها ضمن العقود الطويلة الأجل، دون الحاجة إلى الزيادة في وارداتها من البلدين.

– إن التعرض للعلاقات الأورو. جزائرية وحجم التبادلات التجارية بينهما يبدي بوضوح هيمنة عنصر المحروقات على هذه العلاقات بحيث يعتبر الاتحاد الأوروبي المستورد الرئيسي للغاز الجزائري كما تعد الجزائر ممونا موثوقا لأوروبا وستظل على المدى المتوسط و الطويل، في حين يعتبر الاتحاد الأوروبي المصدر الأساسي لواردات الجزائر.

دراسة الفرضيات:

من خلال النتائج المستخلصة من هذه الدراسة و الفرضيات السابقالتي تم طرحها في المقدمة يمكننا التأكد من صحة هذه الفرضيات من عدمها:

– بالنسبة للفرضية الأولى فإن للجزائر مكانة مرموقة في مجال الصناعات الغازية و التصدير الغازي وخاصة عند دخولها مع الشراكة الأجنبية التي ساهمت على تنمية هاته القدرات من خلال حجم الاستثمارات التي أدت إلى تجديد الاحتياطات و زيادة القدرات الإنتاجية و زيادة أنابيب النقل و الناقلات.

– أما بالنسبة للفرضية الثانية فإ ن حصة الغاز في مزيج الطاقة كبير عند الاتحاد الأوروبي وذلك لتوجه استراتيجيات الاتحاد الأوروبي نحو هذه المادة لاستعمالها في قطاع الكهرباء، وأيضا لنظافة آثاره على البيئة.

– بالنسبة للفرضية الثالثة فان الغاز الطبيعي يعتبر عنصر مهم في تفعيل الشراكة الأورو. جزائرية نظرا لاعتبار الجزائر ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي ،و كذلك تغطي المحروقات بما فيها الغاز الطبيعي الجانب الأكبر من حجم الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى حجم الاستثمارات الكبيرة للشركات الأوروبية في مجال الصناعات الغازية و الهياكل القاعدية و حجم عقود التصدير.

– بالنسبة للفرضية الرابعة إن الانفتاح على الشركات الأجنبية في قطاع الغاز الطبيعي في إطار الشراكة أدى إلى نجاح هذا القطاع و الرفع من القدرات الإنتاجية محققا بذلك الإستراتيجية الجزائرية وبما يوافق في نفس الوقت تحقيق الأهداف الأوروبية من ضمان أمن و استقرار إمداداته من الغاز الطبيعي و تنويع مصادره.

– أما الفرضية الخامسة فان لجوء الاتحاد الأوروبي إلى ممونين جدد لتزويده من الغاز الطبيعي يؤثر سلبا على حجم صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي و نلاحظ هذا من خلال تغطية الطلب المتزايد للاتحاد على الغاز من خلال ممونين جدد و بقائه متقيدا بالكميات المتعاقد عليها ضمن العقود الطويلة الأجل.

– أما الفرضية السادسة فإن المبادلات التجارية الجزائرية في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تحتل مركز الصدارة بحيث يعتبر الإتحاد الأوروبي المصدر الأساسي لواردات الجزائر التي تقدر في الغالب ب . 50% ومن جهة أخرى يعتبر المستورد الأساسي لصادرات الجزائر حيث قدرت سنة 2016 بـ57.95%.

التوصيات و الاقتراحات:

– تواجه الجزائر تحديات صعبة و في طليعتها ما تعلق بالحفاظ على مكانتها السوقية في العالم لاسيما مع انفصام العلاقة بين أسعار النفط و الغاز، وكذا بروز سوق فورية للغاز الطبيعي المسال ، ومع تزايد تغطية الطلب المحلي المتزايد من عام لآخر ، ومن هنا تبرز ضرورة قيام السلطات برسم الاستراتيجيات المناسبة لتط ویر صناعة الغاز في الجزائر بالموازاة مع أولوية تنويع اقتصاد الجزائري بعيدا من هيمنة قطاع المحروقات.

– الاستعداد لمواجهة نمو الطلب على الغاز الطبيعي وذلك بإقامة استراتيجيات وبرامج تقنية واقتصادية للنقل و التوزيع.

– الاهتمام باسترجاع الكلي لطاقة الغاز المحروق ولو باللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية المختصة في ذلك.

– الاهتمام بتنمية الموارد خارج المحروقات خصوصا أن الغاز من الطاقات الغير متجددة ،وزيادة الاهتمام العالمي بالبحث عن مصادر الطاقة المتجددة.

– التطلع وتوجه نحو المستقبل في مجال الطاقة تكمن في الاستخدام الرشيد لمصادر الطاقة، بما يشمل البحث عن مصادر بديلة في صورة الغاز الصخري مع ضرورة زيادة البحث و التطوير في مجال تقنيات استغلال الغاز الصخري مع الأخذ بعين الاعتبار أحدث التقنيات المستخدمة في التجربة الأمريكية و الاستفادة من خبرتها على أن يكون ذلك مبنيا عل أساس المنفعة المتبادلة.

– على الجزائر القيام بعملية بناء و تطوير صناعات تعتمد على الغاز الطبيعي بهدف زيادة المردود الاقتصادي وإضافة قيمة اقتصادية للغاز الطبيعي مثل تطوير صناعة مشتقات الغاز و الصناعة البتروكيمياوية وصناعة الأسمدة وغيرها.

– العمل على دعم و تطوير مجال النقل و تصدير الغاز المسال من خلال شراء ناقلات الغاز المسال وزيادة قدرات التصدير من خلال بناء معامل جديدة لتسييله.

المراجع

المراجع

أولا قائمة المراجع باللغة العربية.

1. الكتب:

- علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2008 .
- سيد فتحي أحمد الخولى، **الموارد النفطية**، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، دار زهران للنشر والتوزيع، جده، 1997 .
- سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاد النفط** ، الطبعة الخامسة، دار زهران للنشر والتوزيع، السعودية، 1997.
- محمد دبس، **صناعة البتروكيميائيات في الوطن العربي**، الدراسات التقنية، معهد الإنماء العربي، بيروت (لبنان)، 1981.
- ديبون مصطفى، **ماهو البترول**، منشورات EL-Hindiss الجزائر، 1981.
- عجة الجيلاني، **الكامل في القانون الجزائر في الاستثمار**، دار الخلدونية، الجزائر،2006.

2. مقالات . مجلات . التقارير . الدراسات:

- محمد مصطفي الخياط ،**الطاقة البديلة وتأمل مصادر الطاقة**، مقال نشر في 2008/04/03.
- منى البرادعي، **مذكرات في اقتصاديات البترول** ، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007.
- تقرير للأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – إسكوا، إمكانيات وآفاق تولد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في دول الإسكوا، الجزء الثاني النظم الشمسية الحرارية.
- لبزة هشام ، **الأهمية الاقتصادية للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي الجزائري** ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،جامعة الجزائر3 ،العدد 24-2011/25-2012 .
- صباح نعوش، تأثير أزمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، الأحد 2012/07/29.
- تقرير عن تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية، إدارة الشؤون الفنية، أوبيك، الكويت، 2009.
- بلمقدم مصطفى ، **الغاز الطبيعي : آفاق واعدة وتحديات** ، مجلة التنظيم والعمل ، العدد 4 ، جامعة معسكر ، أفريل / جوان 2013.

- سدى علي، **دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي** ، ملتقي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة – جامعة فرحات عباس- سطيف 7-8-أفريل2008.
- أوروبا تتودد للجزائر للحصول على المزيد من الغاز الطبيعي، الجزائر ـ رويترز، 24 مايو 2016، العربي الجديد.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 12/05/2018.

3. رسائل و أطروحات:

- قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، جامعة الشلف، مذكرة شهادة ماجستير، (2009/2008).
- بشكيط سهام، **مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ـ جامعة منتوري ـ قسنطينة ـ السنة الجامعية 2009/2008
- بن عزوز محمد، **الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها و أفاقها**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- ميموني سمير، **الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات والواقع** ، مذكرة ماجستير، فرع التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 1999.
- زغبي نبيل ، **أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الجزائري** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ـ سطيف ،2011-2012.
- العبسي علي، **مكانة صادرات الغاز الطبيعي في ظل منافسة الطاقة البديلة و المتجددة** ، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة أحمد وفرة بومرداس، 2018/2017.
- لبزة هشام، **الوضع الحالي و المستقبلي للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي و مكانته في الاقتصاد الوطني**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر .3 2013/2012.
- بوزكري جمال ،**الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران ، 2013/2012.
- كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني** ،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2005.

4. القوانين . المواثيق . المراسيم– الجرائد:

- يومية الشعب، العدد 12168، يوم 19ديسمبر2001.
- يومية الخبر،العدد 2105 يوم 19 ديسمبر2001.
- المادة 79 من نص اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.
- المادة 62 من قانون المحروقات رقم 05. 07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل 28أفريل 2005، العدد 50.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

1. OUVRAGES

- X. Normand, Leçons sommaires sur l'industrie du raffinage du pétrole, Tome I, Sté des Editions Techniq, paris, 1977.
- Commission Européenne, Accord de coopération entre l'Algérie et la CEE, Office des publications Officielles des Communautés Européennes, Luxembourg, 1976.
- Commission europeenne2001, Algérie: document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004.
- Mhamsadji-bouzidi nachida, 5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne,1998.
- Marie FrançoiseLabouz, Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflis et Convergences, Bruxelles
- Bruno Ponson, Nguyen Van chan, Georges Hirsch, Partenariat d'entreprise et mondialisation, Karthala, Paris,1999

2. Etude, Rapports et Document de Travail :

- Key World EnergyStatistics, IEA-2010, Publications OCDE-AIE, Imprimerie STEDI, Paris Cedex .
- Commission européenne, Algérie: document de strategie2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004, Bruxelles, 2001.

- Commission européenne, Algérie: document de strategie2007-2013 et programme indicatif national2007-2010.
- BP statistical Review of word enercy.2017
- Gax naturel-Encyclopédie, Microsoft, Encarta2000.

3. **Articles**, **Revues et Journaux** :

- Le journal de l'éolien N 4-Revue Systèmes Solaires – Fev, 2008, paris.
- EL Watan, quotidien National d'information, N 3345 du 3 Decembre2001.
- Commissariat àl'Energie Atomique, Le nucléaire dans le monde, CEA France, Article publie le 08/11/2005 .

4. **Sites Internet** :

- https://www.alaraby.co.uk/economy
- http://www.andi.dz/index.php/ar/liensutiles
- http://www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015
- http://www.andi.dz/index.php/ar/liensutiles23:55
- http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/07/20.

الملاحق

الملاحق:

ملحق رقم 1: خريطة مواقع تمييع الغاز الطبيعي الجزائري

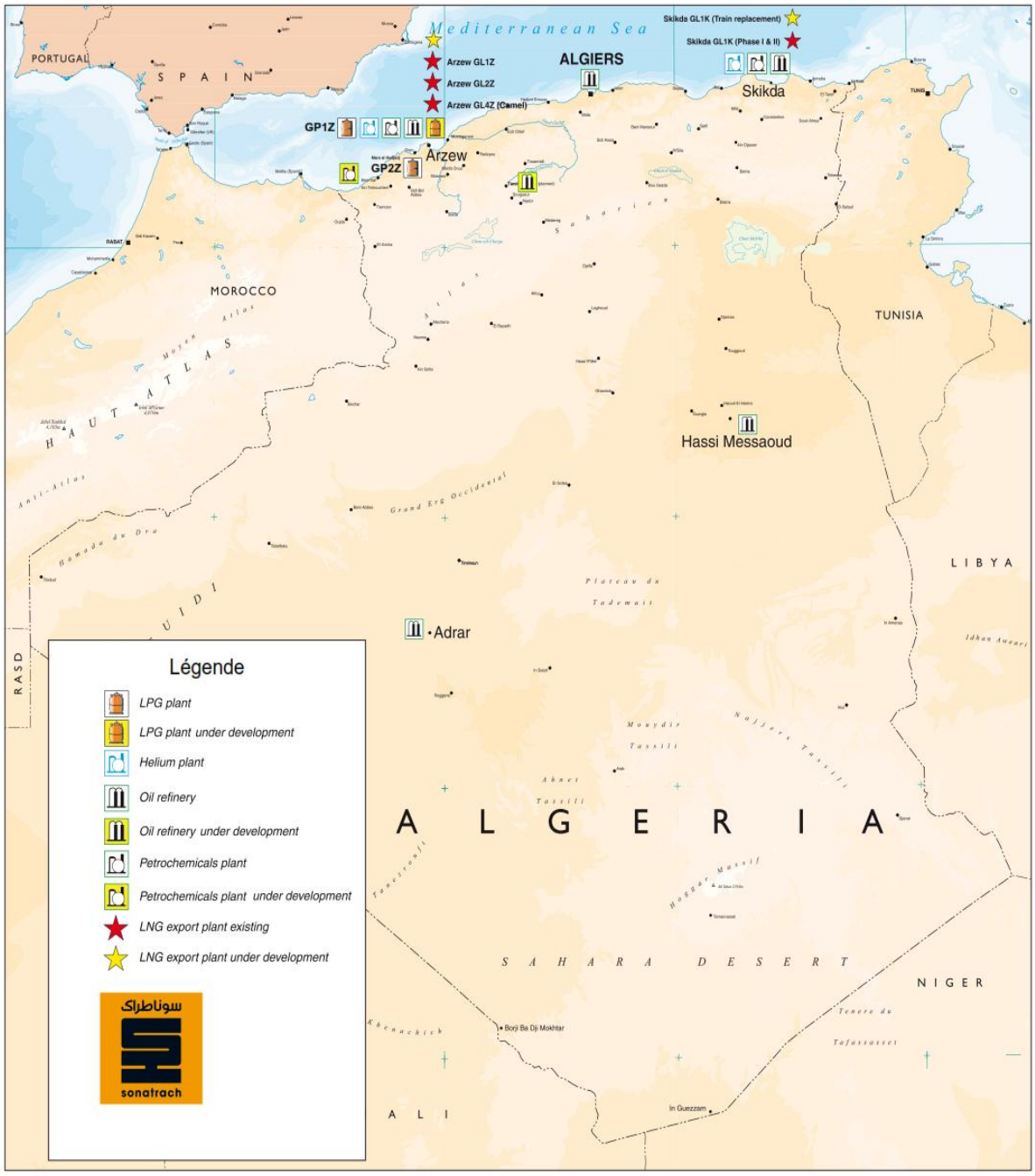

ملحق رقم 2 : خريطة مسارات أنابيب الغاز الطبيعي الجزائري

ملحق رقم 3 : خريطة زبائن الجزائر للغاز الطبيعي .

ملحق رقم 4: خريطة مراحل تكتل بلدان الاتحاد الأوروبي.